2014 30
SEYASAT

سياسات

دراسات
- الحرب كإحدى آليات صناعة «دولة» غزة
- المشروع الوطني الفلسطيني والمقاومة المسلحة في ضوء الحرب على غزة
- الحرب على غزة: دوافعها، وتداعياتها على مستقبل القضية الفلسطينية

مقالات
- حماس والحاجة إلى مقاربات سياسية وأيديولوجية جديدة
- التحدي الفلسطيني في الزمن الصعب
- الحرب ليست خدعة.. الحرب مؤلمة

سياسات عامة
- إشكاليات السياسات الحكومية في فلسطين: قطاع التعليم أنموذجاً

سياسة دولية
- مداخلة ثقافية حول صراعات الإقليم وهويته

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

سياسات
فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة
2014 30

سياسات
SEYASAT

معهد السياسات العامة
Institute for Public Policies
In cooperation with:
Friedrich-Ebert-Stiftung

سياسات

SEYASAT

فصـــــليـــة تـصـــدر عـــن معـــهـــد السياسات العـــامـــة

رئيس التحرير : الدكتور عاطف أبو سيف

مدير التحرير: أكرم مسلّم

المراسلات: معهد السياسات العامة، عمارة ابن خلدون، المصيون، رام الله، فلسطين، تلفاكس: ٢٩٥٩٣٠٦ – ٠٢

صفحة معهد السياسات العامة الإلكترونية: www.info@ipp-pal.ps

بريد "سياسات" الإلكتروني : www.ipp-pal.ps

رام اللّه (عدد ٣٠) تشرين الأول ٢٠١٤

الإخراج والطباعة : مؤسسة "الأيام" – رام الله – فلسطين

التصميم الفني ولوحة الغلاف: حسني رضوان

المواد المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة أو المعهد

معهد السياسات العامة، جمعية أهلية تأسست عام ٢٠٠٦ في رام الله، تُصدر إلى جانب «سياسات» أوراق تقييم أداء، وأوراقاً سياساتية إلى جانب تنظيم برامج تدريبية تندرج ضمن محاولة موسعة للمشاركة في تصويب الأداء المؤسساتي ورفد النقاش السياسي بالمعلومات الدقيقة والتحليلات المعمقة والأرقام.

ترحب «سياسات» بمساهمات الكتاب والباحثين الفلسطينيين والعرب في السياسة الفلسطينية وتشابكاتها الإقليمية والدولية، وفي البحث في السياسة العامة وتطبيقاتها. يتم تصنيف المواد إلى دراسات (٥٠٠٠-٦٠٠٠ كلمة) ومقالات (٣٠٠٠-٤٥٠٠ كلمة) وعروض كتب (١٠٠٠-٢٥٠٠).

بذلك ترحب «سياسات» بأي اقتراحات لعرض كتب سواء صدرت بالعربية أو بلغة أجنبية. مع مراعاة أن تلتزم المساهمات المقدمة القواعد المتعارف عليها في البحث والكتابة من حيث الأصالة والرصانة والصنعة العلمية، وألا تكون مقدمة لأي مكان آخر للنشر أو سبق نشرها مستقلة أو نشر جزء منها.

تبلغ «سياسات» الكاتب بقبول مادته للنشر في غضون شهر من تسلمها للمادة. وتقدم «سياسات» مكافأة مالية على المواد التي يتم نشرها.

ترسل المواد على بريد المجلة الإلكتروني أو على عنوان معهد السياسات العامة البريدي.

الفهرس

- في البداية ٧
- الحرب على غزة ومستقبل المشروع الوطني (الحرب كإحدى آليات صناعة «دولة» غزة)/ د. إبراهيم أبراش ٩
- المشروع الوطني الفلسطيني والمقاومة المسلحة في ضوء الحرب على غزة/ د. عدنان أبو عامر ٣٦
- الحرب على غزة: دوافعها، وتداعياتها على مستقبل القضية الفلسطينية/ عبد الغني سلامة ٥٣
- إستراتيجيات ما بعد الحرب على قطاع غزة: حماس والحاجة إلى مقاربات سياسية وأيديولوجية جديدة/ د. أحمد يوسف ٧٤
- التحدي الفلسطيني في الزمن الصعب/ مهند عبد الحميد ٨٣
- الحرب ليست خدعة.. الحرب مؤلمة/ أسماء الغول ٩٠
- خطاب الرئيس محمود عباس في الجمعية العامة للأمم المتحدة (الدورة ٦٩) في ٢٦ أيلول ٢٠١٤ ..... ٩٤
- إشكاليات السياسات الحكومية في فلسطين: قطاع التعليم أنموذجاً/ محمد خطيب ١٠٢
- مداخلة ثقافية حول صراعات الإقليم وهويته: داعش و فكرة الشر المطلق..!!/ حسن خضر ١٢١
- قراءة في كتاب: فلسطين بين دستور الدولة والحاجة إلى ميثاق وطني: مقاربات إستراتيجية في النظام السياسي الفلسطيني/ قراءة ولاء سمارة ١٢٨
- المكتبة ١٣٨

تسارعت الأحداث بشكل كبير وسار أكثر من قطار في مسارات مختلفة، فقد جلبت زخات الشتاء الأولى التي هطلت في بدايات تشرين الأول معها الكثير من الهدايا أكثر من مجرد الزيتون؛ فمن جهة، انطلق حوار جدي بعد انتهاء العدوان الأخير على غزة بين حركتي فتح وحماس لتعميق الفهم المشترك للمصالحة أفضى إلى العمل على تمكين حكومة الوفاق من الحكم، حيث قامت الحكومة بعقد جلستها في غزة، في زيارة هي الأولى من نوعها لرئيس الوزراء وأركان من السلطة بجانب الحكومة إلى القطاع. ومن جهة أخرى انطلق في مصر مؤتمر إعادة إعمار قطاع غزة بما يحمله من التزامات المجتمع الدولي تجاه مرحلة ما بعد العدوان. ولا يمكن بأي حال فصل ترتيبات الحكم في القطاع عن منسوب جدية المجتمع الدولي تجاه إعادة إعمار القطاع. أما القضية الثالثة فهي الحراك السياسي الذي يخوضه الرئيس محمود عباس خاصة بعد خطابه التاريخي أمام الجمعية العامة، وحالة الاشتباك الدائم مع إسرائيل سياسياً.

كل هذا يقترح أن ثمة واقعاً جديداً في طور التشكّل يلقي بظلاله على الكثير من تفاصيل المستقبل.

رأت سياسات أن تحفر عميقاً في محاولة لسبر كنه هذا المستقبل من خلال قراءة آفاق الواقع الجديد وديناميات تفاعله المستقبلية.

يتطلب البحث عن مستقبل المشروع الوطني قراءة عميقة في سياسات إسرائيل الهادفة إلى فصل القطاع عن الضفة الغربية وتعزيز دولة غزة. إن ما يفعله وزير الثقافة السابق الدكتور إبراهيم أبراش هو البحث عن العلاقة بين «الحرب على غزة ومستقبل المشروع الوطني»، فيما يحاول الدكتور عدنان أبو عامر تفكيك العلاقة بين المشروع الوطني والعمل المسلح انطلاقاً من واقع غزة الجديد في دراسة بعنوان «المشروع الوطني الفلسطيني والمقاومة المسلحة .. حرب غزة نموذجاً». أما عبد الغني سلامة فيكتب حول «الحرب على غزة .. دوافعها، وتداعياتها على مستقبل القضية الفلسطينية».

وفي زاوية المقالات يقدم مستشار رئيس الوزراء الأسبق الدكتور أحمد يوسف مقالاً يدعو فيه حماس إلى ضرورة تطوير مقاربات جديدة ومراجعات تقود إلى سياسات جديدة بعد الحرب. وهو بالمجمل يقدم أفكاراً جريئة في ذلك، أما مهند عبد الحميد فيدافع بقوة عن الخيارات الفلسطينية للمواجهة السياسية في المؤسسات الدولية في ظل انغلاق الأفق. فيما تعود الكاتبة الشابة أسماء الغول لتذكيرنا، بمرارة، بواقع العدوان ووقعه المؤلم على حياة الناس في غزة، فيما يشبه الشهادة الحية من أرض تموت بطيئاً.

وتستبدل سياسات استثناءً وللأهمية بزاوية ندوتها خطاب الرئيس محمود عباس في الجمعية العامة، وهو وثيقة تعتقد سياسات أنها ستظل واحدة من الوثائق المهمة في التاريخ الفلسطيني لما احتواه الخطاب من مواقف وقوة وبلاغة وشمولية في التعبير عن الهم والألم والحلم، كما عن الماضي والحاضر والمستقبل.

وفي زاوية السياسات العامة، يقدم محمد الخطيب دراسة تفكيكية حول واقع التعليم في فلسطين يتلمس فيه نكسات التنمية في هذا القطاع وخيبات عدم وجود مقاربات مفاهيمية تتجاوز حدود الأرقام المضللة. أما في زاوية السياسة الدولية، فيقدم حسن خضر مقاربة ثقافية عميقة لماهية داعش وكينونتها بوصفها أعلى مراحل «المغالاة» في الإسلام السياسي.

واستكمالاً لنقاشات سياسات حول المستقبل الفلسطيني بعد العدوان على غزة، تقدم ولاء سمارة قراءة في كتاب «فلسطين بين دستور الدولة والحاجة إلى ميثاق وطني: مقاربات إستراتيجية في النظام السياسي الفلسطيني». وكالعادة ثمة مراجعات صغيرة في زاوية المكتبة لإصدارات حديثة.

فيما تبلغ سياسات عددها الثلاثين بكثير من الاعتداد والفخر والإصرار في الآن نفسه، تبدو فلسطين على مفترق طرق مهم وخطر أيضاً، إذ تقع على الفلسطينيين مسؤولية حماية مستقبل مصالحتهم وتجسيدها فعلاً لا قولاً، وفي الوقت نفسه مواصلة اشتباكهم السياسي وتطوير أدواته والعمل على تسريع عجلة إعادة الإعمار حتى يتم تعزيز صمود الشعب ومقدراته. سياسات فيما قدمته في عددها الثلاثين تقدم مساهمتها البسيطة في ذلك، لعل المستقبل أجمل.

الحرب على غزة ومستقبل المشروع الوطني
(الحرب كإحدى آليات صناعة «دولة» غزة)

أ.د. إبراهيم أبراش*

انشدت الأنظار في السنوات القليلة الماضية إلى ما يشهده قطاع غزة من أحداث، وخصوصاً **العمليات** العسكرية الإسرائيلية التي بلغت أوجها في العدوان الأخير، في تموز ٢٠١٤، بحيث بات مصطلح الحرب أو العدوان على قطاع غزة الأكثر تردداً على ألسنة المواطنين والمحللين السياسيين، كما غطت أحداث غزة على القضية الوطنية برمتها، وخصوصاً ما يجري في الضفة والقدس من عمليات استيطان وتهويد. بحيث لا يتم الحديث عن حرب وعدوان إلا إذا كان موجهاً لغزة، وكأن غزة كيان مستقل قائم بذاته، وكأن الضفة تعيش استقراراً وهدوءاً وتربطها بإسرائيل علاقات سلام ومحبة؟!.

لأن المفاهيم والمصطلحات في السياسة ليست بريئة، فإن خدعة لفظية – تخفي أهدافاً سياسيةً – تجري من خلال استعمال مصطلح الحرب أو العدوان على غزة، فتخصيص غزة بالحرب والعدوان يوحي وكأنه لا توجد حرب متواصلة على الشعب الفلسطيني كله، وهي محاولة لدفع قطاع غزة نحو التموضع كحالة ذات خصوصية منفصلة عن الحالة الوطنية، وبالتالي إيجاد حل لـ (مشكلة غزة) بمعزل عن مجريات ومرتكزات المشروع الوطني. الاحتلال بحد ذاته عدوان وحرب على الشعب بكامله، والاستيطان والتهويد أيضاً حرب وعدوان، كما أن الحصار على غزة عدوان وحرب، فلماذا لا تُستعمل كلمتا حرب وعدوان إلا إذا اقتصر الأمر على قطاع غزة؟.

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر ووزير الثقافة **الأسبق**

في الوقت الذي كان الجميع منشغلاً بمأزق المشروع الوطني والتسوية والمفاوضات والبحث عن بدائل لفشل المفاوضات، وبالمصالحة الوطنية وكيفية إنجاح لقاء مخيم الشاطئ بهذا الشأن، قامت إسرائيل في هذا الوقت بعملية عسكرية كبيرة على قطاع غزة أوقعت أكثر من ألفين ومائتي شهيد وعشرة آلاف جريح بالإضافة إلى تدمير ما يزيد على ثلاثين ألف بيت وبرج سكني.[1]

لا شك في أن صواريخ ومقذوفات كانت تنطلق من القطاع إلى إسرائيل حتى وإن كانت في غالبيتها لا تُوقع إصابات أو أضراراً ماديةً بالإسرائيليين، ولا شك في أن فصائل المقاومة كانت تزيد من تسلحها، ومن المؤكد أن أنفاقاً تم حفرها، وقد نجح مقاتلون بالتسلل عبرها والاشتباك المباشر مع جيش الاحتلال، ومع ذلك لا نعتقد أن هذا فقط سبب التصعيد الإسرائيلي على القطاع. صحيح أن الحكومة الإسرائيلية تراقب التسلح في القطاع وتتعرض لضغوط من سكان جنوب إسرائيل المتخوفين من صواريخ المقاومة وأنفاقها، إلا أن الحرب أو الحروب الثلاث على غزة جزء من إستراتيجية محكمة لصناعة كيان منفصل في غزة،[2] إستراتيجية تعتمد على أربعة ميكانزمات: ١) الانسحاب أحادي الجانب من القطاع. ٢) الانقسام وسيطرة حماس على القطاع. ٣) الحصار. ٤) إبقاء القطاع في حالة حرب.

تعرف إسرائيل أن معركتها الأساسية ليست في قطاع غزة بل في الضفة الغربية والقدس، إسرائيل تُصعِّد عسكرياً في القطاع ولكن معركتها تجري في الضفة والقدس، إنها معركة الاستيطان والتهويد، وبالتالي فهي تُصعد عسكرياً في القطاع لتُبعد الأنظار عما يجري في الضفة من استيطان وتهويد، ولتبعد الأنظار عن فشل المفاوضات وتتهرب من الاتفاقات الموقعة، تريد أن تلهينا وتلهي العالم بغزة والحرب على غزة، وخلف كل ذلك يوجد توجه أو قرار إسرائيلي بفصل غزة عن بقية مناطق السلطة وإيجاد حل لها كحالة سياسية وجغرافية قائمة بذاتها.

ولمقاربة (الحروب) على قطاع غزة وعلاقة ما يجري فيه وعليه وحوله من أحداث بالمشروع الوطني الفلسطيني، علينا العودة للبدايات، لأن ما يجري اليوم غير منقطع الصلة بمخططات إسرائيلية وإقليمية تعود لسنوات خلت.

سنقارب الموضوع من خلال المحاور الآتية:

- المحور الأول – (الانسحاب الإسرائيلي) من القطاع بداية مسلسل صناعة (دولة) غزة.
- المحور الثاني – المسار الدموي لصناعة (دولة) غزة.
- المحور الثالث – تحديات المشروع الوطني ما بعد الحرب.
- الخاتمة

المحور الأول: (الانسحاب) من القطاع بداية مسلسل صناعة كيان غزة

يتعرض قطاع غزة لتهديد رباعي الأبعاد:

- الاحتلال على الرغم من خروج الجيش الإسرائيلي من وسط القطاع عام ٢٠٠٥.
- الانقسام.
- الحصار.

العدوان العسكري المتكرر.

لكن غزة تبقى أرضاً فلسطينية وليست محل أطماع أحد، لا من إسرائيل ولا من دول الجوار، وليس من خيار أمام فلسطينيي غزة إلا أن يكونوا فلسطينيين،[٣] فبعد سنوات من المحاولات الإسرائيلية الفاشلة لثني الفلسطينيين عن هدفهم بإقامة دولتهم المستقلة، والفشل في إخضاع القطاع وكسر روح المقاومة أو تدجين سكانه لحالة من الاستكانة، لم تجد دولة الاحتلال من وسيلة إلا الخروج عسكرياً من القطاع في العام ٢٠٠٥ في محاولة منها لقطع التواصل بين الضفة والقطاع وضرب المشروع الوطني.

(الانسحاب) الإسرائيلي من غزة وغياب إستراتيجية فلسطينية للمواجهة[٤]

لم يكن الانسحاب من غزة قراراً مفاجئاً لكثير من الأطراف، بل جاء تنفيذاً لمخطط إستراتيجي إسرائيلي بدأ التفكير فيه رسمياً بعد فشل مباحثات كامب ديفيد الثانية عام ٢٠٠٠. فكرة الخروج من قطاع غزة من جانب واحد كانت حاضرة عند المفكرين الإستراتيجيين الإسرائيليين قبل وقت طويل من حدوثه. في تقرير صادر عام ١٩٨٩ عن مركز «جافي» الإسرائيلي تم تناول الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة كسيناريو محتمل، وفي التعقيب على نتائج هذا السيناريو يقول التقرير: «ومن الممكن أن تكون الآثار الناجمة داخل القطاع حادة بشأن السلطة بين وطنيين علمانيين – مدعومين بعناصر من منظمة التحرير يأتون من الخارج – وبين مسلمين أصوليين يتمتعون بقوة أكبر من قوتهم في الضفة الغربية. وأياً تكن النتيجة فإن الدويلة في غزة ستلهب نزاعاً مطرداً باستمرار مع إسرائيل ولن يجني أي من الفلسطينيين الآخرين فائدة فورية منه. وستجد السلطات الغزية صعوبة في احتواء العنف الموجه نحو إسرائيل، في حين أنها ستكون قلقة بالتأكيد من ردات إسرائيلية انتقامية عنيفة وغير متحمسة لعودة الاحتلال، فمن غير الواضح إلى أي درجة سيرتدع السكان عامة بفعل الخطر الأخير، فالأحوال في غزة قد تسوء إلى درجة أن بعض الغزيين قد يستعيد ذكرى الاحتلال الإسرائيلي بشيء من الحنين».[٥]

في ١ تشرين الثاني ٢٠٠٤ صدرت وثيقة عن مؤسسة TOLEDANE[٦] تتضمن ورشات عمل غير رسمية عقدها فريق مشترك فلسطيني / إسرائيلي في مدريد دعا إليها شلومو بن عامي وزير خارجية إسرائيل الأسبق والذي كان يعمل نائباً عن مدير مؤسسة TOLEDANE.

في ذلك الوقت كان الرئيس أبو عمار محاصراً

في مقر المقاطعة برام الله، وكان جوهر النقاش يدور حول الكيفية التي سيتم فيها فصل غزة عن الضفة وتشكيل إدارة انتقالية للسلطة في قطاع غزة بعيداً عن السلطة الفلسطينية. تم عقد هذه الورشة في خضم العداء الأميركي والإسرائيلي للرئيس أبو عمار،[٧] واتفق الطرفان على البحث عن قيادة فلسطينية جديدة، ولم تكن الأطراف العربية المعنية وخصوصاً مصر وأطراف دولية بعيدة عما يجري.[٨]

كانت النقاشات واضحة ومركزة على خلق منطقة إدارية انتقالية فلسطينية في قطاع غزة (PAT). وهذا يعني أن قطاع غزة: «يجب أن يكف عن كونه منطقة محتلة كما أعلنت خطة الانسحاب الإسرائيلية، إذ يجب تغيير وضعه القانوني استجابة لهذا التغيير، وسيحتاج إلى بنى سياسية وقانونية جديدة يجب إقامتها لإدارة الإقليم بشكل فعال، ومع ذلك، عملية التخطيط لبنية عملياتية سياسية وإدارية في غزة يجب ألا تعيق طريق مفاوضات الوضع النهائي لحل الدولتين». كما تحدثت الوثيقة عن تشكيل «ميثاق غزة» من أشخاص من منظمة التحرير أو من السلطة أو من خارجهما ومن المجتمع المدني: «ويجب أن يتم التصديق على رئيس تنفيذي، أو رئيس (Chief) للإدارة الانتقالية الفلسطينية وكذلك على وزارة لمساعدة المعينين لإدارة شؤون المناطق المخلاة في غزة»... وترى الوثيقة أنه من الممكن إيجاد الشخص أو الهيئة التي ستدير القطاع: «إذا قامت مصر والمجتمع الدولي بالضغط على السلطة الفلسطينية والرئيس عرفات من أجل الموافقة على تعيين شخص أو لجنة لتولي مسؤولية الحكم والإدارة في غزة بعد الانسحاب، إلا أن هذا الضغط لم يحرز أي نتيجة».[٩]

المواقف المعلنة للسلطة والمعارضة من خطة شارون لم تكن في مستوى التحدي، ولم تعبر عن الحقيقة. القادة الكبار وخصوصاً في فتح وحماس كانوا يعلمون حقيقة مخطط شارون. فقد أرسل ناصر القدوة مندوب فلسطين في الأمم المتحدة رسالة للرئيس أبو عمار مباشرة بعد إعلان شارون عن عزمه الانسحاب من القطاع، محذراً من وجود مخطط لفصل غزة عن الضفة وتحويل قطاع غزة لكيان قائم بذاته، «وكشف القدوة في رسالته عن أن مبعوث الأمم المتحدة إلى الشرق الأوسط تيري رود لارسن طلب دراسة الوضع القانوني لقطاع غزة كوحدة جغرافية مستقلة عن الضفة الغربية إضافة إلى قيام البنك الدولي بإجراء دراسات تقتصر على القطاع لتقديمها إلى الدول المانحة».[١٠]

في تقرير مجلس الأمن المشار إليه والذي تم تقديمه في ١٣ تموز ٢٠٠٤، جاء أيضاً أن هناك رغبة متزايدة من أعضاء الرباعية والمجتمع الدولي في تقديم اعترافهم بسلطة فلسطينية بديلة وقادرة، ويمكن للسلطة الفلسطينية الحالية أن ترفض إقامة مثل هذه السلطة في غزة، وكررت الرباعية في بيانها في ٢٣ أيلول ٢٠٠٤، بشكل لا لبس فيه: «استعدادها المستمر للتعاطي مع

قيادة فلسطينية أعيد إصلاحها وقابلة للحساب».

جاءت الظروف لتنفيذ الخطة بعد وصول عملية التسوية لطريق مسدود واندلاع انتفاضة الأقصى ٢٠٠٠، حيث تم طرحها علناً من طرف شارون في مؤتمر هرتسليا يوم ٢٠٠٣/١٢/١٨، وصادقت الحكومة الإسرائيلية على خطة الفصل المعدلة يوم ٢٠٠٤/٦/٤، وكان الحديث عن الانسحاب من مستعمرات قطاع غزة وأربع مستوطنات في الضفة، وتم تفعيل الخطة مع احتدام الصراع مع أبو عمار وسعي إسرائيل وواشنطن لتصفيته سياسياً والبحث عن قيادة بديلة.

منذ بداية الحديث الجاد عن عزم إسرائيل إعادة نشر قواتها في القطاع وسحب مستوطنيها، قلنا إن المرحلة القادمة ستكون حبلى بالتطورات والتوقعات والمراهنات، منها ما نملك خيوطها والقدرة على تحديد مسارها وضبط تداعياتها، وغالبيتها تملك إسرائيل وقوى خارجية أخرى خيوطها وتحديد مسارها. وقلنا إن المرحلة القادمة والتي عنوانها تطبيق خطة شارون شبيهة بمرحلة أوسلو، فهي مخطط سياسي جديد ولكنه يأتي في ظل متغيرات محلية ودولية أقل تفاعلاً وتجاوباً مع حقوقنا المشروعة وفي ظل موازين قوى أكثر ميلاً لصالح إسرائيل.

عندما أعلن شارون عن خطته، انبرت المعارضة وخصوصاً حركة حماس لتقول إن شارون يهرب من غزة تحت وقع ضربات المقاومة، وبما أنه يهرب فلننتظر حتى يُكمل هروبه ثم نرفع رايات النصر على جدران مستعمراته، وحتى الآن تقول حركة حماس إن المقاومة حررت قطاع غزة!.

لا شك في أن المقاومة في غزة كانت تزعج الاحتلال وكانت مستوطنات غزة عبئاً مالياً وعسكرياً ولو كان الاحتلال الإسرائيلي لغزة مريحاً ما فكرت إسرائيل بالخروج من غزة وفي ذلك الوقت بالذات، ولكن خروج إسرائيل كان لأسباب أكثر إستراتيجية؟.

قيادات رسمية فلسطينية كانت تعلم بالمخطط وتعلم أن شارون لا يهرب من غزة بقدر ما إنه يقدم القليل ظاهرياً وتكتيكياً ليأخذ الكثير إستراتيجياً، وخصوصاً تدمير وحدة المشروع الوطني والتخلص من الكثافة السكانية في القطاع. استهترت أو هونت بعض القيادات من الخطة إما لجهلهم بأبعادها أو لأن شارون أربكهم بخطته ولأنهم لا يملكون البديل، فالانتفاضة وصلت لمأزق، والمفاوضات وصلت لمأزق. [١١]

تم تشكيل لجنة تحت رئاسة الوزير محمد دحلان للتعامل مع خطة شارون، وتم رصد مبلغ عشرين مليون دولار لتنسيق عملية الإشراف على الانسحاب وتسهيله. نعتقد أن تشكيل لجنة للإشراف على الانسحاب بالتزامن مع قرار من حركة حماس وبقية فصائل المقاومة بوقف الأعمال العسكرية أثناء فترة الانسحاب معناه الاعتراف الفلسطيني بالخطة بل واستعداد البعض لاعتمادها كمنطلق لتسوية جديدة، وهو ما تريده إسرائيل.

لم يكن الخروج من غزة هروباً لجيش الاحتلال بل مخطط سياسي متكامل له تداعيات

خطيرة سياسية واقتصادية وقانونية. وكان يُفترض بالسلطة تشكيل لجان لبحث الوضعية القانونية لغزة بعد خروج الجيش الإسرائيلي؟ هل ستكون سيادتها فلسطينية أم حكماً ذاتياً موسعاً؟ هل سيكون الانسحاب تطبيقاً لقرارات الشرعية الدولية أم تطبيقاً إسرائيلياً لخارطة الطريق دون أي مرجعية إلا مشيئة شارون؟ والوضعية القانونية لغزة ستختلف حسب مرجعية الانسحاب، إلا أنه لم يحدث شيء من ذلك، حيث شغل الصراع على السلطة بين مراكز القوى داخل السلطة نفسها، والصراع بين فتح وحماس، الجميع عن الخطر الذي يهدد الوطن.

خطة الانسحاب تقطع الطريق على المشروع الوطني وعلى المبادرة العربية للسلام

كانت إسرائيل ترمي من خلال الانسحاب من القطاع من طرف واحد إلى إرباك الفلسطينيين والتشويش على المبادرة العربية للسلام التي طرحها العرب قبل سنتين من طرح إسرائيل خطة الانسحاب، وإلى افتعال خلافات فلسطينية داخلية وفلسطينية عربية، وقطع الطريق على مشروع الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع.

لم يكن بروز قوة حماس في قطاع غزة في مقابل ضعف حركة فتح والسلطة بخاف على إسرائيل، التي كانت تدرك نوايا حماس في السيطرة على قطاع غزة ليصبح القطاع جزءاً من مشروع إسلامي بدأ يتشكل في المنطقة ويحظى بقبول أميركي. وبالتالي فإن خطة الانسحاب طرحت تحديات وتساؤلات خطيرة وعميقة أبعد من منطوق نصوصها الغامضة، تساؤلات تمس أسس المشروع الوطني الفلسطيني حاضراً ومستقبلاً، إلا أن قلة من السياسيين والمثقفين والمفكرين وقفوا بعقلانية متأنية لبحث انعكاسات هذه الخطة على الأوضاع السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني.

كانت غالبية الأطراف الفلسطينية التي تعاملت مع الخطة أو ساعدت على تنفيذها، تجهل أو تجاهلت عن قصد أن الخطة لن تكون في نهاية المطاف أحادية الجانب. نعم، كان شارون يقول ذلك؛ حتى يبدو صادقاً مع نفسه بعدم وجود شريك فلسطيني للتفاوض معه، إلا أن مزاعم شارون بعدم وجود شريك كان هدفها خلق فتنة داخلية قد تؤول في نظره لانبثاق قيادة جديدة تملأ فراغ غياب القيادة الذي تزعمه إسرائيل، أيضاً الهدف من الزعم أنها خطة من طرف واحد هو تمرير الخطة عند الفلسطينيين حيث قبلها البعض منهم تحت مقولة إن إسرائيل ستخرج من غزة دون ثمن، فلماذا نرفض الخطة؟!.

لم تكن خطورة خطة الانسحاب تكمن في ضيق مساحة قطاع غزة، بل في كونها محاولة لإجهاض المشروع الوطني الفلسطيني – كياناً سياسياً وهويةً وطنيةً – وعلى هذا الأساس فإن الخطة كانت أكثر خطورةً وسوءاً من خطة خارطة الطريق حتى بالتحفظات الأربعة عشر التي وضعها شارون عليها، فخطة خارطة الطريق

حتى بالصيغة الإسرائيلية كانت تعترف بوجود طرف فلسطيني مفاوض، وكانت ترتب حقوقاً والتزامات على كلا الطرفين، وكانت لها مرجعية دولية والأهم من ذلك أن دولة فلسطينية كانت تلوح في الأفق، وكلها أمور مفتَقَدة في خطة الانسحاب.

قضت خطة الانسحاب على المرجعيات القانونية والسياسية التي كانت تعترف للفلسطينيين بحقوق سياسية، حيث تجاهلت منظمة التحرير والسلطة وبالتالي تجاهلت الحقوق السياسية الوطنية التاريخية، كما تجاهلت قرارات الشرعية الدولية وبالتالي حقوقنا المستمدة من هذه الشرعية كالحق بدولة حسب قرار ١٨١ وحق العودة حسب قرار ١٩٤ وحق تقرير المصير حسب قرارات متعددة للجمعية العامة بالإضافة إلى قرار ٢٤٢ الذي يطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة، وغيرها من القرارات التي صدرت خلال سنوات الانتفاضة وتعترف بحق الفلسطينيين بدولة مستقلة.

كانت خطورة الخطة على المشروع الوطني تكمن أيضاً في كونها لم تتحدث بوضوح عن انسحاب من قطاع غزة بل من مستوطنات غزة، مع استمرار سيطرتها على المياه الإقليمية للقطاع والجو بالإضافة للشريط الحدودي وبالتالي استمرار مصادر التوتر، تحدثت الخطة أيضاً عن إعادة انتشار وعدم وجود عسكري إسرائيلي دائم، كما أنها لم تتحدث عن سيادة فلسطينية على غزة بل عن سيطرة أمنية فلسطينية ومصرية بعد الانسحاب، وفرق كبير بين السيطرة الأمنية والسيادة. تحدثت الخطة أيضاً عن فك الارتباط مع الفلسطينيين وليس مع فلسطين أو أرض فلسطينية، مع إبقاء السيادة والأمن العام بيد إسرائيل، وهو ما كان في اتفاقية أوسلو، حيث استغلت إسرائيل هذا النص حول مسؤوليتها عن الأمن العام لتبرير إعادة اجتياحها لقطاع غزة لاحقاً.

حذرنا منذ ذلك التاريخ من أن الثمن الذي قد يضطر الفلسطينيون لدفعه مقابل إشرافهم على غزة، هو الضفة الغربية والقدس، وحذرنا من مخطط فصل غزة عن الضفة، ومن أن الفلسطينيين لن تكون لهم سيادة على غزة، والحكم الذاتي الذي سيمارسونه على غزة هو كقصور على رمال متحركة. فبالإضافة إلى محدودية سلطتهم – حيث سيشاركهم فيها المصريون من خلال تحكمهم بالمعابر – قد تتحول غزة إلى ساحة لمواجهات قد تأخذ أبعاداً خطيرة بين الفصائل، فالمناصب المتاحة وخيرات القطاع المحدودة هي دون القدرة الاستيعابية لشباب غزة الذين يتزايدون باستمرار وسيكون الأمر أكثر صعوبة إذا ما توقفت المنظمات عن عملها العسكري وتحولت إلى العمل السياسي، آنذاك ستطالب بنصيبها من المناصب والخيرات التي هي محدودة في غزة. [١٢]

المحـور الثانـي: المسـار الدمـوي لصناعة كيان غزة

لـم يكن خـروج الجيـش الإسـرائيلي من القطاع كافياً وحده لتدمير المشـروع الوطني، وكان مطلوبـاً اسـتكمال المخطـط بخلق فتنة داخليـة تؤدي لترتيب أوضاع سياسـية وأمنية في القطـاع متباينة عما هو في الضفة، بمعنى استكمال الانقسام الجغرافي بانقسام سياسي ومؤسسـاتي، وهذا بـدوره كان يحتاج لأدوات ضغط أو مبررات إكراهية لتمرير المخطط، فكان الحصار والحروب المتكررة.

سيطرة حماس على غزة كتحد للمشروع الوطني

ما جرى يـوم ١٤ حزيران ٢٠٠٧ من هجوم شـرس لعناصر حماس على المقـرات الأمنية والمؤسسـات المدنية التابعة لحركة فتح ومنظمة التحرير والسـلطة الوطنية، واقتحـام وتدمير بيـت الرئيـس أبو عمـار ومكتبـه وكذلك بيت ومكتـب الرئيس أبو مازن ومقر منظمة التحرير الفلسطينية، ومهاجمة البيوت والمدنيين المحسوبين على حركة فتح وممارسـة عمليات قتل بشعة... كان نتيجة حتمية لما سبقه من أحداث، أو بداية المرحلة الثانية من تدمير المشـروع الوطني، من خلال تمكين حركة حماس ذات المشروع المغاير للمشـروع الوطني من السيطرة على قطاع غزة وصيرورة القطاع كياناً أو حالة سياسية قائمة بذاتها خارجة عن سـيطرة أو إشـراف منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية.

لم تصدر حتى الآن دراسـة أو تقرير رسمي يضع ما جرى في قطاع غزة في سياقه الحقيقي، حتى اللجنة التي تم تشكيلها بطلب من الرئيس أبـو مازن للتحقيق في أسـباب سـقوط قطاع غـزة بيد حمـاس ركزت على الجانـب الأمني والعسكري الداخلي فقط، مع إشارة عابرة إلى الـدور الخارجي للأحداث حيـث ورد فيه: «إن بعض المؤشـرات تقود إلى الاستنتاج أن بعض القيـادات انخدعت بأطروحـات حماس ووقعت في مصيدتهـا، فكانت تنظر إلـى المجابهة مع حمـاس، بمعطيات الصراع الداخلي الفتحاوي وانغماسـها فيه؛ مـا غيب عنهـا بصيرة رؤية الأحداث والتحـولات الجارية بمحيطها، وكذلك الأبعاد الحقيقية لمجريات تلك الأحداث».[١٣]

تم توجيه الأمور في قطاع غزة والضفة – ما بعد الانقسام وبشـكل مخطط ومدروس – بما يعزز تكريس عملية الفصل بينهما والتعامل مع قطاع غزة وكأنه كيان سياسي قائم بذاته. كان فرض الحصار على قطاع غزة وعمليات العدوان العسـكري أو الحروب المتكررة على القطاع من آليات ومسـتلزمات تكريس الانقسـام وتعزيز التبايـن بين الضفة وغزة وجذب الانتباه إلى ما يجري في القطاع وإبقائه جبهة مفتوحة، حتى يتم إبعـاد الأنظار عن الضفة والقدس حيث الحرب الفعلية التي تخوضها إسـرائيل وحيث يجب أن تكون حربنا مع إسرائيل.

اعتبرت إسـرائيل بعد سـيطرة حماس على القطاع – وبقرار من الكابينت صدر في ٩/١٨

/٢٠٠٧ أن قطـــاع غزة كيان معاد، على الرغم من أنها لم تحرك ساكناً طوال أيام القتال الذي مكن حماس من السيطرة على كل مناحي الحياة في القطاع، وقد انتقدت منظمة التحرير وحركة فتح القرار الإســـرائيلي لأنه سيزيد من معاناة ســـكان القطاع، كما رفضت السلطة والرئيس أبـــو مازن دعوات فلســـطينية إلى اعتبار قطاع غـــزة المحكوم من حمـــاس كياناً متمـــرداً. أما حركة حماس فاعتبرت القرار الإسرائيلي بمثابة إعلان حالة حرب عليها، أما بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة فقد انتقد القرار من منطلق أنه «ســـيكون مخالفاً لالتزامات إسرائيل تجاه السكان المدنيين في غزة بموجب القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان».

مقابل توجه «حماس» للاســـتفراد بحكم غزة فإنه مع اســـتثناءات قليلة لـــم يظهر في محافل السلطة كثير اهتمام بانفصال غزة عن الضفة، بل برزت نزعات غير مريحة لا تخفي فرحة بالتخلص من (عبء غزة) وتنظر بعين الريبة إلى أبناء قطاع غزة الموجودين في الضفة، وكان تتم تغذية هذه التوجهـــات المعادية لغزة من نافذين لهم علاقات مع الإسرائيليين ومع بعض الجهات في الأردن.

سادت حالة من الالتباس وتناقض التصريحات والمواقف على خطاب قادة حركة حماس وفصائل فلسطينية أخرى، عند تناولهم الوضع القانوني لقطـــاع غزة، فأحياناً يتحدثـــون عن قطاع غزة كأراض محـــررة، وبالتالي يُســـقطون عنه صفة الاحتـــلال، وتارة أخـــرى يتحدثون عنه كأراض محتلة ويطالبـــون العالم بالتعامل معه على هذا الأســـاس، وتارة يتعاملون مع القطاع باعتباره جزءاً من السلطة والدولة الفلسطينية ويطالبون الرئيس أبو مازن والســـلطة بالقيام بواجباتهما المادية تجاه القطاع على هذا الأســـاس، وتارة أخرى يتحدثون عن القطاع ككيان قائم بذاته له حكومته الشـــرعية ومجلسه التشريعي وأجهزته الأمنيـــة والقضائيـــة والجبائيـــة... ولا يخضع للرئيس المنتهية ولايته ولا إلى (ســـلطة أوسلو) كما يزعمون!.

لا شـــك في أن حركة حماس تم انتخابها من الشـــعب، ولا شك أيضاً في أن قرارات المجلس الوطني الفلسطيني شرعية، ومن هذه القرارات مـــا ورد في البرنامج المرحلي لعام ١٩٧٤ حيث جاء أنه يمكن لمنظمة التحرير إقامة سلطة وطنية مقاتلـــة على أي جزء من فلســـطين يتم تحريره أو يُعطـــى لنـــا... لكن ما آل إليـــه أمر القطاع من ســـيطرة حماس عليه وطبيعة علاقة القطاع بالضفة وعلاقة الطرفين بإسرائيل، وعلاقة حماس بمنظمة التحرير لا يتطابق مع مضمون البرنامج المرحلي.

كانت حركـــة حماس أمام تســـاؤلات كبيرة وكثيـــرة ولكنها كانت تتهرب مـــن الإجابة عنها بوضوح، ومنها مثلاً: هل قطاع غزة أرض محتلة أم منطقة محررة؟. إن كان القطاع أرضاً محتلة فعلى حماس أن تعلن ذلك وآنذاك عليها أن تجيب عن الأســـئلة الآتية: لماذا تقيم حركة حماس في أرض محتلة سلطة وحكومة ومجلساً تشريعياً؟

ولماذا تُريح الاحتلال من مسؤولياته تجاه الشعب الخاضع للاحتلال المنصوص عليها في القانون الدولي، وذلك بسعي الحركة لتوفير متطلبات الحياة اليومية للمواطنين؟ ولماذا تطالب بفتح الحدود مع مصر كحدود فلسطينية – مصرية؟ وإن كانت غزة أراض محتلة فلماذا تستقبل حركة حماس الوفود العربية والأجنبية على أراض محتلة وتتباهى أمامهم بأنها حررت غزة بالمقاومة وتطالب العرب والمسلمين والأجانب بزيارة غزة للاطلاع على تجربة الاستقلال الفريدة من نوعها؟.

أما إذا كان القطاع منطقة محررة أو مستقلة، فهذا يتطلب الإجابة عن التساؤلات الآتية: لماذا استمرار العدوان والتوغلات الإسرائيلية على القطاع؟ ولماذا لا تحدد حركة حماس العلاقة التي تربط غزة بالضفة؟ ولماذا لا تعلن استقلال قطاع غزة؟ وإن كانت غزة محررة، فلماذا لا تمارس السلطة القائمة في القطاع سيادتها على المجال الفضائي والبحري للقطاع؟ ولماذا فقط تضغط لفتح الحدود مع مصر؟ ألا تعلم حركة حماس أن فتح الحدود مع مصر فقط دون سيادة على الحدود البحرية وعلى المجال الفضائي، يعني إلحاق القطاع دون سيادة لمصر؟ ألا تدرك حركة حماس أن مطالبتها العالم بالتخاطب والتفاوض معها كسلطة شرعية في قطاع غزة، يعني تكريس فصل القطاع عن الضفة؟.

أسئلة كثيرة وكبيرة، بعضها سياسي وبعضها قانوني، وفي الحالة الفلسطينية يتداخل القانون بالسياسة كما يتداخل الاقتصاد والدين بالسياسة، وهنا نذكر بالبعد الدولي للموضوع، فمثلاً تتعامل قرارات الشرعية الدولية، وخصوصاً قرار الاعتراف بفلسطين دولة مراقباً، مع الضفة والقطاع كوحدة واحدة، والشرعية الدولية تعتبر أن منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثل الشعب الفلسطيني وبالتالي هي المخاطِب والمخاطَب بهذا الشأن، أيضاً قرار المجلس الوطني أعلاه يتحدث عن سلطة وطنية بينما حماس خارج إطار منظمة التحرير وتشكك بالصفة التمثيلية الوحدانية للشعب، كما أنها تمثل مشروع إسلام سياسي له امتدادات خارجية، يتجاوز المشروع الوطني إن لم يكن متصادماً معه.

لا نروم من هذه الأسئلة التقليل من أهمية أن يكون وجود الاحتلال في جزء من الوطن أقل حضوراً من بقية أجزاء الوطن، ولكننا لا نريد للشجرة أن تخفي الغابة، ولا نريد لتضحيات آلاف الشهداء والمعتقلين وما خلفوا من آلاف اليتامى والأرامل والمنكوبين عبر أكثر من ستة عقود من النضال داخل الوطن وخارجه، لا نريد لها أن تؤول لمجرد كيان سياسي دون سيادة مرتبط بمشروع خارج حدود الوطن على حساب المشروع الوطني بحدوده الدنيا – مشروع الدولة الوطنية الفلسطينية في الضفة والقطاع وعاصمتها القدس الشريف وحق عودة اللاجئين –.

وهنا نعيد التأكيد أنه ليس المهم من يحكم في غزة؟ حركة فتح أو حركة حماس أو الجهاد أو

الشعبية... ؟ بل المهم أن تكون الحالة السياسية فـــي القطا ع جزءاً من المشـــروع الوطني ونقطة منطلق لاستكمال هذا المشروع. وألا يكون ثمن تمكـــين حركة حماس من حكـــم مريح للقطا ع، إطلاق يد إســـرائيل في الضفـــة والقدس ووأد المشروع الوطني.

رفع الحصار: مطلب مشروع ونوايا مبيتة

تحـــت شـــعار رفع الحصـــار عن غـــزة يتم اســـتكمال مخطط إجهاض المشـــروع الوطني الفلسطيني وتكريس فصل غزة عن بقية الوطن. جاء الحصار على قطا ع غزة ليخدم هدف تكريس الانقسام، حيث إن الحديث عن حصار غزة ورفعه أو تخفيفـــه غطى على جوهـــر القضية الوطنية، وبدلاً من أن تدفع ديناميكية دعوات رفع الحصار التي أوجدهـــا رأي عام عالمي يتزايد في تأييده ودعمه للفلسطينيين إلى التسريع بالمصالحة زادت من تعقيد ملف المصالحة وجعلته أبعد منالاً.

غالبية الحديث عن رفع الحصار كان وما زال منقطع الصلة بجوهر القضية الفلسطينية، حيث يدور عن رفع الحصار عن غزة بما يكرس فصلها عـــن الضفة وتأبيد حالـــة القطيعة بين الطرفين، أما الرؤى التي تسعى لتزامن رفع الحصار مع المصالحة بما يحافظ على وحدة الشعب والأرض فهـــي محدودة، حتى الحرب الأخيرة ٢٠١٤ بما تركته من دمار ومآس أفرزت ميكانزمات ودعوات انفصالية أكثر من التوجهات التوحيدية. [١٤]

الحديث عن حصار غـــزة والدعوات المتكررة لرفـــع الحصـــار وتوالـــي الزيـــارات لغزة من شخصيات سياســـية أوروبية وأميركية وغيرها عبر معبر رفح، كان يطرح أكثر من سؤال حول دوافع الزوار ودوافع هذا التحمس الكبير لرفع الحصار عن غزة، فـــي الوقت الذي تتعاظم فيه الممارسات الصهيونية في الضفة والقدس لتهدد الوجود الوطني برمتـــه؟. غالبية الوفود العربية والإســـلامية والدولية التـــي هلت على غزة تحت شعار رفع الحصار عن غزة أو لبيك غزة ونصرة غزة... تعاملت مع المشـــكلة في غزة من منظور إنساني، أو من منظور الإسلام السياسي المُتَطلع إلى تثبيت كيان سياســـي تابع لمشروع إسلامي شمولي، والجميع كان يتجاهل جوهر المشكلة أو التعامل مع غزة كجزء من حالة وطنية أشمل.

مشـــكلة غزة ليست إنسانية فقط، صحيح أنه كانـــت توجد ولا تزال حالـــة صعبة في مجالات الغذاء والدواء والكساء والتعليم والمياه والعمل... وحرية سفر أهل غزة كانت وما زالت مقيدة، ولكن هذه كلها تداعيات لجوهر المشكلة وهو استمرار الاحتـــلال وإعاقـــة إســـرائيل لعملية الســـلام، وللانقسام الفلسطيني الداخلي.

المشكلة في غزة سياسية، كما أن غزة ليست أصل المشـــكلة، وإن كانت أطراف خارجية تريد التغطية على التهرب من مســـؤوليتها الأخلاقية والقانونية والسياسية تجاه الشعب الفلسطيني من خلال التدخل في القطا ع بدوافع إنســـانية، ويمكن لهـــذه الأطـــراف أن تزعـــم أنها قامت بواجبها من خلال بعض المساعدات، وإن كانت

أطراف من الإســلام السياســي توظف أيضاً معانــاة أهل غزة لترفع الحصار عن غزة لتثبيت سلطة حركة حماس ككيان سياسي منفصل عن الضفة ومجمل الوطن، فإننا نقول إن غزة ليست فلســطين ولا قيمة لأي كيان سياســي في غزة بمعزل عن الوطن الفلسطيني والمشروع الوطني الفلسطيني الذي يجب إعادة بنائه وليس الهروب من اســتحقاقاته، والذيــن يركزون اليوم – بعد الحــرب الدموية التي أزهقــت أرواح أكثر من ألفين ومائتي شــهيد وخلفت عشرة آلاف جريح إضافة إلى تدمير غير مسبوق في البيوت – على رفــع الحصار عن غزة فقط من خلال ممر مائي أو مطار إنما يســتكملون تنفيذ خطة شــارون للانســحاب من القطاع عام ٢٠٠٥، ويصنعون دولة غزة، سواء أكانوا مدركين ذلك أم لا.

مع كامل التقدير لكل من يتعاطف مع معاناة أهــل غزة إلا أنه يجب الحذر من توظيف بعض الأطراف للأوضاع في قطاع غزة لسلخ غزة عن الضفــة والدفع لخلق حالة كيانية سياســية في قطاع غزة منفصلة عن بقية الأرض الفلسطينية، هذا التوجه كان حاضراً بداية مسلسل التسوية والتي كانــت أولى خطواته غــزة وأريحا أولاً، وكانت إســرائيل وما زالت تريــده هكذا، وهو التوجه الكامن وراء انســحاب شارون من غزة، وهو التوجه الذي حكم الإستراتيجية الصهيونية كلها بصرف النظر عن الأحزاب الحاكمة.

حتى اليوم هناك ربط بين تكثيف الاستيطان في الضفة والقــدس وتزايد التعامل الدولي مع قطاع غزة والســلطة القائمــة فيها، الأمر الذي يســتدعي من الوطنيين في حركة حماس وبقية الفصائــل في غزة الحذر مــن الوقوع في هذا المخطط، حيث يبدو أن تقاطعاً يحدث بين المخطط الصهيوني المشار إليه ومخطط جماعات الإسلام السياسي وخصوصاً جماعة الإخوان المسلمين التي تريد تأسيس دولة إسلامية ولتكن في غزة المدمرة، بعد أن فشلت في تأسيسها في أي مكان في العالم وخصوصاً بعد سقوط حكمها في مصر وتراجع مراهناتها على ما يسمى الربيع العربي.

مــن يعتقد أن رفع الحصــار عن قطاع غزة وصيرورة غزة كياناً سياســياً مســتقلاً، سواء بســبب حملات رفع الحصــار أو نتيجة حروب إسرائيل المتكررة على القطاع والتي قد تستدعي تدخلاً دولياً لتدويل مشــكلة القطاع، ســيكون إنجازاً وطنياً، فليســأل نفسه لماذا قدم الشعب الفلســطيني آلاف الشهداء والأسرى والجرحى بالإضافة إلى المعاناة والدمار خلال ستة عقود؟ ولماذا رفض الراحل أبو عمار في بداية مسلسل التسوية بل منذ كامب ديفيد الأولى استلام قطاع غزة وإقامة دولة فيه؟. من يعتقد أن رفع الحصار عن غزة وصيرورتها كياناً سياسياً إنجاز وطني، فليعترف بأن ممارسته للمقاومة المسلحة ودفعه آلاف الشــباب للموت والأســر وتعريض بنيان الوطن للدمار ... لم يكن من أجل تحرير فلسطين بل من أجل سلطة هزيلة في قطاع غزة.

سيكون واهماً من يعتقد أنه إذا ما رُفِع الحصار عن غزة خارج إطار وحدة الأراضي الفلسطينية

ووحدة الشعب ستتحول غزة لكيان وطني مستقل وتشكل قاعدة نضالية ومنطلقاً لاستكمال تحرير الوطن، فغزة التي لا تمثل سوى ١،٥٪ من مساحة فلسطين وسكانها الذين لا يشكلون سوى ١٥٪ من مجموع الشعب الفلسطيني، لن يكون حالها بعد الحرب ورفع الحصار، ولن يسمح له أن يكون، أفضل كثيراً من حالها قبلهما، إلا في حالة واحدة وهي إن قرر أهل غزة والحكومة القائمة فيها قطع صلتهم بالمشروع الوطني وبكل ما يمت بصلة للمقاومة، آنذاك سيكون نهج المقاومة ورأس المشروع الوطني هو الثمن لرفع الحصار وتمكين حركة حماس من الحكم المريح في غزة، وهذا ما تطرحه إسرائيل وأطراف أخرى اليوم وبعد عدوان ٢٠١٤، حيث تطرح تل أبيب وواشنطن وأطراف أخرى معادلة رفع الحصار مقابل نزع سلاح المقاومة.

كان واضحاً أن التقدم نحو رفع الحصار عن قطاع غزة وعن حركة حماس يسير بسرعة وتيرة تعزيز الانقسام وفشل المصالحة، وأن الاقتراب من حركة حماس سواء أميركياً أو أوروبياً ودولياً يسير بوتيرة ابتعاد المصالحة الفلسطينية واستمرار وقف المقاومة، وإن سرعة التقدم نحو (دولة غزة) تساوي سرعة انهيار ممكنات قيام دولة سيادية في غزة والضفة الغربية.

لنُذَكِّر مرة أخرى بأن الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة يدخل ضمن مخطط سياسي إستراتيجي، وبالتالي فالمخططون الإسرائيليون يريدون رفع الحصار بعد أخذ الثمن في إطار صفقة سياسية أو تسوية سياسية يجري الإعداد لها، سيرفعون الحصار عن القطاع عند استكمال حلقات هذا المخطط الذي يحقق نجاحات على الأرض كما سبق الذكر، أيضاً هناك دول وحركات سياسية تسعى لرفع الحصار عن القطاع ولكن ضمن رؤيتها السياسية الخاصة المتعارضة مع المشروع الوطني الفلسطيني، وهذه الجهات تعتبر رفع الحصار عن القطاع، حتى إن أدى لتكريس فصل غزة عن الضفة وتكريس كيان سياسي منفصل في غزة، نصراً لمشروعها الإسلامي العالمي، وهذه الأطراف لا ترى في مسعاها هذا خيانة للقضية الفلسطينية بل مدخل مغاير للتعامل مع القضية ومع الصراع في المنطقة، ومسعى هذه الأطراف يجد قبولاً تكتيكياً من الإدارة الأميركية.[١٥]

الحروب على غزة جزء من صناعة كيان غزة

الحرب الأخيرة على قطاع غزة ليست الأولى وقد لا تكون الأخيرة، ولكنها الأولى التي تأتي في سياق متغيرات وطنية وإقليمية: سقوط حكم الإخوان في مصر وانكشاف ما يسمى الربيع العربي، أزمة حركة حماس وحكومتها، وقف المفاوضات وفشل عملية التسوية الأميركية، الاعتراف بفلسطين دولة مراقباً في الأمم المتحدة، وتأتي أخيراً بعد التوقيع على تفاهمات مخيم الشاطئ وتشكيل حكومة توافق وطني.

سنجد بالرجوع إلى كل حالات العدوان السابقة على قطاع غزة أن إسرائيل تختار

الوقت المناسب للعدوان، ودائماً يكون مصاحباً إما لتحريك ملف المصالحة الفلسطينية أو لتحريك ملف المفاوضات أو في حالة وجود تحركات دولية ضاغطة على إسرائيل، فتأتي الحرب لتخلط الأوراق وتُعيد ترتيب الأولويات ليصبح الأمن سابقاً على الملفات الأخرى. وفي جميع الحروب كان الطرفان – إسرائيل وحركة حماس – يخرجان منتصرين كما يزعمان، فيما الانقسام يُكرس ومعاناة أهل غزة تتزايد، والمشروع الوطني يتراجع.

لو تفحصنا توقيت العدوان الإسرائيلي الأخير – صيف ٢٠١٤ – على أراضي الدولة الفلسطينية وخصوصاً على المحافظات الجنوبية، فسنجد أنه جاء في وقت تحتاج فيه حكومة نتنياهو اليمينية لحالة حرب أو حالة أمنية، لتهرب من مآزقها المتعددة ولتحقيق الأهداف المُشَار إليها. إسرائيل هي التي تحدثت عن اختفاء أو اختطاف ثلاثة مستوطنين، وهي التي قالت إن حماس قامت باختطافهم بينما لم تعلن آنذاك حركة حماس أو أي جهة فلسطينية مسؤوليتها رسمياً عن العملية، وإسرائيل هي التي قالت إنها وجدت جثث المستوطنين المختفين، وإسرائيل هي التي قامت (بردة فعل) كانت مُعَدة مُسبقاً على عملية الخطف المفترضة، سواء تعلق الأمر بإعادة اعتقال أسرى محررين ونواب وقيادات من حماس، أو بدهم البيوت في الخليل وشعفاط والقدس، أو بتشجيع إسرائيليين على خطف وقتل وإحراق الطفل محمد أبو خضير. [١٦]

عندما تقوم إسرائيل بكل ذلك كانت تعرف أن الشعب الفلسطيني في القطاع لن يسكت عما يجري في الضفة، وأن بعض فصائل المقاومة سترد على ممارسات إسرائيل في الضفة، أو ستوظف ما يجري في الضفة لتحقق بدورها أهدافاً خاصةً بها في قطاع غزة، وإسرائيل تعرف أنه ستتشكل حالة وطنية متأججة ستدفع كل الفصائل للرد على ما تقوم به. هذا ما جرى حيث شاركت فصائل المقاومة بما فيها فصائل منتمية لمنظمة التحرير الفلسطينية بإطلاق صواريخ على إسرائيل ومحاولة اقتحام مواقع إسرائيلية، لتقوم إسرائيل بالتصعيد بدورها.

هناك شبه بين هذه الحرب وحرب تموز في لبنان ٢٠٠٦ بين حزب الله وإسرائيل. فبعد قيام حزب الله بعملية خطف جنود إسرائيليين والرد القاسي والمدمر الذي قام به الجيش الإسرائيلي الذي طال قوات حزب الله ومدن وقرى الجنوب اللبناني علاوة على الضاحية الجنوبية في بيروت، وهي الحرب التي أدت لإخراج حزب الله من جنوب لبنان ومرابطة قوات دولية والجيش اللبناني على الحدود، آنذاك قال حسن نصر الله إنه لو كان يعرف أن الرد الإسرائيلي كان بهذه القوة لفكر قبل القيام بعملية الخطف.

يبدو في الحالة الفلسطينية أن حركة حماس – وخصوصاً كتائب القسام – كانت تريد حرباً مع إسرائيل، حيث كانت تعتقد أن مواجهة محدودة

يمكنهـا أن تعيد الاعتبار لحركة حماس كحركة مقاومة وتخرجها من مأزقها المالية والسياسـية والإستراتيجية، وقد تُعطل حكومة التوافق الوطني أو على الأقـل تجبرها على دفع رواتب موظفي حماس، بالإضافة إلـى تحقيق مطالب الأجندة الخارجية التي تريد توظيف التصعيد العسكري في قطاع غزة لإحراج مصر. إلا أن قوة رد فعل إسـرائيل كانت غير متوقعة وخصوصاً بالنسبة للفصائل التي شـاركت حمـاس حربها. إلا أن حركـة حماس وبقيـة الفصائل لا تمتلك **فضيلة** النقـد الذاتـي لتراجع حسـاباتها وتبحث عن مواطن الخلل التي أدت لوقوع هذا القدر الكبير من الدمار والقتلى والجرحى.

مع كامل التقدير للتعاطف والتأييد الكبير لأهلنا في الضفة والشتات مع أهل غزة، فإن الحرب الفعليـة كانت تدور بين (قطاع غزة) وإسرائيل، وحركة حماس هي من اتخذ قرار خـوض المعركة وهي من قاد المعركة، وكانت ولا تزال تتحكم بقطاع غزة ومستقبله، بمعزل عـن أي مرجعية وطنية أخـرى. حتى الدول العربيـة والأجنبية وإسـرائيل باتت تتعامل بطريقة غير مباشـرة، ومباشرة أحياناً، مع حركة حماس فيما يخص الحرب والتهدئة. أما منظمة التحرير والسلطة والرئيس أبو مازن والوفد المشـترك الذي يفـاوض في القاهرة فدورهم شـكلي وغير حاسـم. قد يكون لهم دور في الاتفاق على وقف إطلاق النار، إلا أن التوصل لهدنة أو إنهاء لحالة الحرب فسيكون لحركة حماس وأطراف إقليمية ودولية الدور الرئيس فيه. [١٧]

لأن إسـرائيل لم تقل إنها سـتنهي سلطة حماس في غزة، ولأن اطرافاً عديدة بالإضافة إلى إسـرائيل مستعدة للتعامل مع قطاع غزة تحت سـلطة حماس مقابل ضمانات بتجريد القطـاع من الصواريـخ والأسـلحة الثقيلة وإنهاء ظاهرة الأنفاق على الحدود بين القطاع وإسـرائيل... فـإن هدف الحـرب هو فرض تهدئة إسـتراتيجية وترسيم حدود نهائية بين غزة وإسـرائيل، أو هي حرب من أجل توقيع صفقة شـاملة بين حركة حماس وإسـرائيل برعايـة وضمانـات عربية وتركيـة وأوروبية وربمـا أميركية. صفقة تتضمن التزام حماس بوقف إطلاق الصواريـخ أو حفر الأنفاق من القطـاع سـواء من جهتها أو مـن أي طرف فلسطيني آخر، وعدم إطلاق النار على القوات الإسرائيلية المرابطة على حدود القطاع، ونعتقد أن حمـاس لا تمانع في ذلك مقابل ممر مائي يربـط القطاع بالعالم الخارجي، أو فتح معبر رفح البري بشكل كامل لتصبح الحدود المصرية مـع غزة حدود دولة بدولة، وتعهد إسـرائيلي بعدم اسـتهداف قيادات حماس والمقاومين أو قصف غزة، وإن تمت الأمور بهذا الشـكل لن يكون هناك مبرر لاستمرار عمل الأنفاق سواء بين القطـاع ومصر أو بين غزة وإسـرائيل، حيث يتم ردمها أو وقف العمل بها بتوافق مع الأطراف كلها. [١٨]

المحور الثالث: مستقبل المشروع الوطني ما بعد الحرب

في الحروب والصراعات الدولية لا تكشف الدول والكيانات السياسية عن كامل أهدافها وإستراتيجياتها، فهناك أهداف معلنة وأهداف خفية، والحروب العدوانية الإسرائيلية الثلاث على قطاع غزة لا تخرج عن هذا السياق، فالخفي من هذه الحروب قد يكون أكثر خطورة على القضية الوطنية من الأهداف المعلنة منها، وضجيج الصواريخ ودماء الشهداء وحالة الدمار قد تكون غطاء لتمرير مخططات كبيرة عجزت السياسة والمواجهات الصغيرة عن تمريرها، فالحرب سياسة ولكن بوسائل عنيفة أو أداة لفتح مغاليق السياسة.

لم تخرج الحروب الثلاث على غزة عن سياق صناعة كيان غزة وتكريس فصل غزة عن الضفة، حيث نلاحظ أن كل هذه الحروب كانت تجري بين قطاع غزة وإسرائيل، أما الضفة فكان دورها محدوداً في التأثير في مجريات الحرب. إسرائيل ودول العالم بما فيها مصر التي رعت اتفاقات الهدنة تعرف أن الحرب تدور بين إسرائيل وحركة حماس ومعها بالتبعية فصائل مسلحة أخرى في القطاع، وأن منظمة التحرير والسلطة الوطنية وحكومة التوافق والدولة الوليدة خارج إطار معادلة الحرب، حتى عندما تم تشكيل وفد موحد للتفاوض على الهدنة في القاهرة كان الجميع يعرف أن المفاوض الرئيس هو حركة حماس، وأن الهدف من المفاوضات ليس حل القضية الفلسطينية بل إيجاد حل لمشكلة غزة الخاضعة فعلياً لحركة حماس. [19]

لأن قرار الحرب لم يكن وطنياً فلسطينياً،[20] ولأنه جاء في ظروف فلسطينية وعربية غير مواتية، ولأن نتائجها كانت محصلة لموازين القوى حيث تتفوق إسرائيل، فإننا نخشى أن تكون تداعيات الحرب على المشروع الوطني كارثية من عدة جوانب، بل يمكن القول إن معركة غزة لها أبعاد إستراتيجية ترمي لإعادة رسم الخريطة السياسية في فلسطين.

تراجع استقلالية القرار الوطني لصالح الأجندة والمشاريع الخارجية

على الرغم من أن الدم الذي سال في حروب غزة دم فلسطيني، وعلى الرغم من وجود نوايا وطنية صادقة لكل مواطن يقاوم الاحتلال بما هو متاح من أشكال المقاومة، فإن دولاً وجماعات وجدت في فلسطين – وتحديداً في غزة الفقيرة والمحاصرة – تربةً ملائمةً لصناعة حروب بالوكالة، ولتمرير أجندتها المتعارضة والمتصارعة، وكلٌّ من أصحاب هذه الأجندات والمحاور يريد أن يسجل هدفاً لصالحه تجاه خصمه، على حساب الدم الفلسطيني ومستقبل القضية الوطنية الفلسطينية.

كان جلياً منذ سنوات أن قطاع غزة بات يدفع ثمن صراع الأجندة والمشاريع الخارجية، إلا أن الحرب الأخيرة كشفت عن ثقل وطأة هذه المشاريع على الشعب الفلسطيني والثمن الفادح الذي تم دفعه في الحرب بسبب التدخل الفج

لأصحاب هذه المشاريع – خصوصاً إيران وقطر وتركيا – في التأثير على مجريات مفاوضات الهدنة في القاهرة. لم تكن مفاوضات الهدنة التي دعت إليها القاهرة مجرد مفاوضات لوقف إطلاق نار يُوقِف حالة الدمار والخراب التي يُلحقها العدوان بأهل غزة، بل تحولت لصفقة شاملة فيها ما هو عسكري وأمني، وما هو سياسي محلي، وما هو إستراتيجي عربي وإقليمي، صفقة أرادت كل الأطراف الفلسطينية والعربية والإقليمية أن تجد فيها موقع قدم وتحقيق مصالح، ليس للشعب الفلسطيني وتمكينه من مقومات الصمود، ومن خلال التنافس على تخفيف المعاناة عن غزة والاستعداد لإعادة إعمارها بعد الحرب، بل لتصفية حسابات متعددة: حسابات بين مصر وحركة حماس كفرع من فروع الإخوان، حسابات بين مصر من جانب وتركيا وقطر وجماعة الإخوان من جانب آخر، والأهم من ذلك تصفية حسابات بين إسرائيل من جانب والمقاومة والشعب الفلسطيني من جانب آخر، بحيث أرادت إسرائيل إذلال الشعب الفلسطيني وتبليغه رسالة بعدم جدوى مواجهة إسرائيل عسكرياً وبالتالي التشكيك بمبدأ المقاومة.

قد تتعدد في السياسة وخصوصاً الدولية التحالفات والمحاور وتختلط الأوراق، ودوماً كان هذا ديدن القضية الفلسطينية. لم يكن الفلسطينيون يوماً أصحاب قرار مستقل تماماً فيما يخص قضيتهم، ولكن الإبداع الفلسطيني كان يتبدى في القدرة على توظيف المشاريع والأجندة العربية والإقليمية والدولية ذات المصالح المتصارعة في الشرق الأوسط لصالح القضية الوطنية، والعمل قدر الإمكان لعدم إلحاق المشروع الوطني بأي من أصحاب الأجندات الخارجية.

بات من الواضح أن قوة حضور وتأثير العوامل الخارجية في الشأن الفلسطيني يقابله تزايد تدهور النظام السياسي والمشروع الوطني. فقد وصلت لطريق مسدود كل محاولات إعادة بناء منظمة التحرير وتفعيلها، وحال السلطة الوطنية يسير من سيئ إلى أسوأ، وتتعثر كل محاولات التقدم في ملف المصالحة، وحركة فتح وبقية فصائل المنظمة تفقد فاعليتها وتأثيرها، وتَضُعف تنظيمياً، وكلما تعمق فشل حماس في خياراتها السياسية داخلياً زادت تبعيتها للخارج.

محاولة تدويل غزة بعيداً عن المشروع الوطني

قد تكون مفاوضات التهدئة – التي بدأت منذ الأيام الأولى للحرب والمتواصلة حتى اليوم والتي تُطبخ على نار هادئة، تختلف عن تهدئة ٢٠١٢ وتهدئة ٢٠٠٩ – بل قد تكون الأخطر على مستقبل القضية الفلسطينية، فلأول مرة في تاريخ العدوان الإسرائيلي وما يعقبه من هدنة أو تهدئة، يتم حديث جاد عن تدويل قضية غزة، وتَكثُر اتصالات ولقاءات أطراف دولية للتداول بشأن غزة في ظل جمود مفاوضات التسوية النهائية. مؤتمر باريس يوم السادس والعشرين من تموز ٢٠١٤، الذي جمع الأوروبيين والولايات المتحدة وحليفتيها الإستراتيجيتين

قطر وتركيا، مع استبعاد الأطراف المعنية وخصوصاً الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، لم يكن مجرد مؤتمر لعقد هدنة عادية، أو مؤتمراً لجهات مانحة، بل هو أخطر من ذلك بكثير، ويستحضر للذاكرة المؤتمرات الاستعمارية في بداية القرن الماضي حيث كان مصير الشعوب يتقرر في مؤتمرات تغيب عنها الشعوب المعنية وممثلوها.

إذا استحضرنا ما قاله الرئيس الأميركي أوباما في العام الماضي وكرره رئيس وزراء إسرائيل نتنياهو، من أن مفاوضات التسوية تستثني قطاع غزة، وربطنا ذلك بمؤتمر باريس الذي استبعد الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية؛ تصبح الصورة واضحة، وهي إيجاد حل أو تسوية ما لقطاع غزة منفصلة عن الكل الفلسطيني، مما يسمح في حالة العودة للمفاوضات بالاقتصار على موضوع الضفة الغربية فقط.

فمنذ أن طرحت مصر مبادرتها يوم ١٣ تموز، والتي قبلت بها إسرائيل خديعة ومناورة، وتم رفضها من حركة حماس بطريقة فجة ومتسرعة، في مراهنة منها على تحرك تركي وقطري وأميركي يُخرجها من خطر تفرد مصر بها، وبعد الاتصالات والمباحثات التي أجراها الرئيس أبو مازن مع كل الأطراف، شعرت القيادة الفلسطينية بخطورة ما يحاك ضد المشروع الوطني من أطراف مؤتمر باريس، الأمر الذي دفع الرئيس للعودة إلى رام الله وإلقاء خطابه الذي تبنى فيه مطالب المقاومة وأوحى لأهلنا في الضفة بالتحرك لنصرة غزة.[٢١]

التوقيع على وقف لإطلاق النار بعد واحد وخمسين يوماً من الحرب لم ينه المشكلة، فهناك فرق بين وقف إطلاق النار والتهدئة والهدنة، فما جرى تهدئات لأسباب إنسانية ثم وقف لإطلاق النار دون حل المشكلة. أما الهدنة فهي الأكثر أهمية وخطورة لأنها ستتضمن مواضيع وترتيبات ذات أبعاد سياسية، وعليه فإن أطراف مؤتمر باريس ما زالت تشتغل على تسوية لقطاع غزة نخشى أن تكون على حساب المشروع الوطني.

النصر والهزيمة بين الحسابات الحزبية والحسابات الوطنية

في أتون الحرب، ومنظر البيوت التي تهدم على رؤوس أصحابها، ومنظر أشلاء الأطفال والنساء والشباب والشيوخ، ومع وضوح التآمر الغربي والعجز العربي... لا يسع المرء إلا أن يتكلم بلغة العاطفة ويمجد ويُعظِّم كل فعل مقاوم للجيش الإسرائيلي، بل تمنينا لو أن جبهات عربية أخرى تم فتحها على العدو، من جنوب لبنان وسورية والأردن وسيناء، ولِمَ لا يكون من إيران والعراق. لكن (لو) لا مكان لها في عالم عربي لا يفكر إلا بمصالحه، كما أن الحروب لا تُخاض بناء على ما يجب أن يكون بل اعتماداً على موازين القوى الراهنة والمتاحة.

لكن بعد أن تصمت المدافع يجب إعمال العقل،

ليس فقط بما جرى أثناء الحرب، وكيف جرت؟ ولماذا انزلقت فصائل المقاومة لها؟ ولكن أهم من ذلك التفكير بعقلانية، بعيداً عن أي حسابات حزبية ومصلحية ضيقة، في كيفية مواجهة ما يُحاك لفلسطين من مؤامرات، لأن الدم الذي سال دم كل الفلسطينيين، والدمار الذي جرى مس كل الفلسطينيين في القطاع ولم يقتصر على حزب دون غيره.

حسابات النصر والهزيمة لا تكون أثناء المعركة ولكن بعد أن تصمت المدافع. لا شك في أنه في حالة حرب أو مواجهة بين جيش احتلال وشعب خاضع للاحتلال، كما هو حال حرب غزة، يتم تقييم النصر والهزيمة بحسابات غير حسابات الحروب بين الدول، ولكن لا قيمة لنصر إن كان نصراً لحزب وكان ثمنه تكريس الانقسام ونزع سلاح المقاومة مقابل سلطة هزيلة في قطاع غزة بحماية وضمانة أطراف مؤتمر باريس المشؤوم.

كما جرى في كل الحروب السابقة، تحدثت إسرائيل عن تحقيق (انتصارات) وإعادة قوة الردع والهيبة للجيش الإسرائيلي نتيجة الدمار والخراب الذي ألحقته بقطاع غزة وأهله وخصوصاً المدنيين والأطفال، وتحدثت حركة حماس وفصائل المقاومة عن انتصارها على العدو، وعن عدد الصواريخ التي أطلقتها ومداها وبطولة مقاتليها... ولكن بعد صمت المدافع والصواريخ، وبعد خطاب الانتصار من الطرفين، بعد كل ذلك سنجد أمامنا ضفة غربية أكثر استباحة من طرف المستوطنين والجيش الإسرائيلي، وحالة تباعد بين السلطة الفلسطينية والشعب في الضفة الغربية، وتباعداً بل نقمة من الشعب على حركة حماس والفصائل في قطاع غزة، وسنجد قطاع غزة في حالة يرثى لها من الدمار والخراب، وسنسمع عن مزيد من عائلات الشهداء ومن الأيتام والأرامل والجرحى... وفوق كل ذلك والأخطر من ذلك سيعود الانقسام أكثر ترسخاً والعداء الداخلي أكثر استفحالاً. فكيف يُعقل أن يتحدث حزب أو أحزاب عن انتصارات على أشلاء وطن ومعاناة شعب؟ كيف تنتصر أحزاب وينهزم الوطن؟.

كشفت الحرب عن خلل إستراتيجي في أداء فصائل المقاومة، حيث فقدت الصواريخ والأنفاق قيمتها بانكشاف محدودية تأثيرها على العدو، أيضاً فقدت قيمتها بفقدانها ما كانت تخبئه من مفاجآت، ولكن فشل فصائل المقاومة لا يعني فشل المقاومة بشكل عام، كما لا يجوز ترويج خطاب هزيمة المقاومة في مواجهة إسرائيل، لأن القول بهزيمة المقاومة وهزيمة غزة، معناه انتصار إسرائيل، وإسرائيل لم تنتصر ما دامت عجزت عن كسر إرادة الفلسطينيين ولم تدفعهم للاستسلام. ولكن على فصائل المقاومة عمل مراجعة إستراتيجية لأسلوب ممارستها للمواجهة مع إسرائيل وجدوى وتداعيات التفرد بالمقاومة خارج إطار إستراتيجية وطنية.

إن لم تكن النتائج المادية المُشاهدة للحرب مقنعة في تلمس معطيات النصر أو الهزيمة،

فإن بنود الهدنة القادمة ستكون المحك الفعلي لتلمس حدود النصر الفلسطيني وما إن كانت فصائل المقاومة حققت إنجازات للشعب أم لا. مفاوضات الهدنة ستشكل تحدياً أمام قدرة الجانب الفلسطيني على توظيف معاناة أهل غزة، إن لم يكن لتحقيق إنجازات، فعلى الأقل عدم تقديم مزيد من التنازلات والخسائر السياسية. الانتصارات والهزائم لا تنبني على مفاهيم الحق والباطل، ولا على الشعارات والعواطف، بل على النتائج المادية على الأرض. حتى وإن كانت حرب غزة حرباً بين الخير والحق الفلسطيني والشر والظلم الإسرائيلي، فالخير والحق لا ينتصران إلا إذا توافرت شروط موضوعية للنصر.

بما أن الأهداف الإسرائيلية من الحرب معروفة، وهي أهداف غير مقتصرة على غزة وصواريخها، بل تمس مجمل القضية الوطنية، ففي الإمكان مواجهة الحرب الإسرائيلية وما ترمي إليه، من خلال إعادة الحوار الوطني، للتوصل لتفاهمات على مواجهة المخططات السياسية لإسرائيل وربط العدوان على غزة بمجمل القضية الوطنية، والتأكيد على أن المواجهة والصراع ليس بين إسرائيل وحماس في غزة، بل بين إسرائيل وكل الشعب الفلسطيني. هذا يتطلب استمرار التمسك بالمصالحة واستكمال بقية بنودها وعدم توظيف الحرب كذريعة للتهرب من المصالحة، ومنع إسرائيل من الاستفراد بحركة حماس وبقية فصائل المقاومة، سواء في الحرب أو في مرحلة التوصل لاتفاق أو تفاهمات هدنة جديدة. [٢٢]

يجب أن تؤسَس أي تفاهمات حول الهدنة على وحدة الشعب والأرض الفلسطينية، وليس على واقع الانقسام، وخصوصاً أن التفاعل الشعبي بين الضفة وغزة أكد وحدة الشعب، وهذا يتطلب أن تستمر المفاوضات حول الهدنة تحت إشراف الرئيس أبو مازن بصفته رئيس منظمة التحرير ورئيس السلطة وهو الجهة الرسمية التي تستطيع مخاطبة العالم والمنظمات الدولية والعربية والإسلامية، ومع الرئيس يجب أن تكون حركة حماس والجهاد الإسلامي وبقية فصائل المقاومة للتأكيد على وحدة الموقف الفلسطيني من العدوان. بهذا يتم إفشال المخطط الإسرائيلي لتكريس الانقسام من خلال سعيه لهدنة مع حركة حماس فقط.

بعد وقف إطلاق النار الذي تم توقيعه بعد (حرب الأبراج) [٢٣] أصبحت كل أطراف الصراع والوسطاء والمراقبين والمحللين منشغلة بشكل الهدنة والشروط التي يمكن التوصل إليها بين المقاومة في غزة وإسرائيل، وخصوصاً أن إعادة إعمار غزة باتت مرتبطة بالهدنة، حيث تشترط إسرائيل تجريد غزة من السلاح مقابل إعادة إعمارها. هدنة يتعدد فيها الوسطاء وتتعدد المحاور، وتتضارب المواقف وتتباعد ليس فقط بين شروط المقاومة وشروط إسرائيل، بل أيضاً بين الأطراف الفلسطينية نفسها، وبين الوسطاء أنفسهم، بحيث بات الأمر يحتاج لهدن أو تفاهمات

متعددة ما قبل الهدنة بين المقاومة وإسرائيل.

هذا لا يعني استحالة التوصل إلى هدنة، لكن هذه الاختلاطات والتداخلات تجعلنا أمام صفقة هدنة سياسية وأمنية وعسكرية وليس مجرد وقف إطلاق نار، ما قد يأخذ وقتاً طويلاً، ونتمنى التوصل لهدنة مشرفة تحافظ على وحدة الشعب والأرض الفلسطينية. مع عدم استبعاد أن تتوصل إسرائيل وحركة حماس لتفاهمات أو اتفاق بينهما متجاوزتين كل الاختلاطات والتعقيدات السالفة.

نتمنى من القيادات الفلسطينية أن تكون حسبت حساباً لكل الاحتمالات وخصوصاً أن لديها دراية وتجربة ومعرفة بالخبث والدهاء الصهيوني. في السياسة – والحرب سياسة بوسائل عنيفة – على القادة أن يفكروا بكل الاحتمالات حتى الأكثر سوءاً، ويجب أن يعمل الجميع على الحفاظ على وحدة الشعب التي تحققت في الحرب، لأن هدف العدو من شروطه للهدنة تكريس فصل غزة عن الضفة وخلق فتنة داخلية، ونقل المعركة إلى الداخل الفلسطيني، ونخشى أن تكون معاناة غزة من فتنة ما بعد الحرب أقصى من معاناتها من الحرب نفسها.

مستقبل حل الدولتين بعد الحرب

بقدر ما يتواتر استعمال مصطلح حل الدولتين بقدر ما يكتنف هذا المصطلح أو الهدف الفلسطيني كثير من الغموض ومن الشك في القدرة على تحقيقه. حل الدولتين يعني قيام دولة فلسطينية في الضفة وغزة إلى جانب دولة إسرائيل، هذا الهدف الفلسطيني وإن كان حاضراً عند الفلسطينيين وخصوصاً عند حركة فتح منذ ١٩٦٨، حيث طالبت الحركة بحق الفلسطينيين في إقامة كيان لهم في الأراضي الفلسطينية الخاضعة للحكم العربي – غزة لمصر، والضفة الغربية للأردن – ، إلا أنه لم يحدث في يوم من الأيام أن قامت دولة فلسطينية في الضفة وغزة.

صحيح أن إعلان قيام الدولة في الجزائر ١٩٨٨ تحدث عن قيام دولة فلسطينية مستقلة، إلا أنه ربط الدولة بكل قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرار التقسيم ١٨١، وأيضاً اتفاقية أوسلو ١٩٩٣ لم تتطرق لمصطلح الدولة الفلسطينية أو حل الدولتين بل تحدثت عن سلطة حكم ذاتي فلسطينية في الضفة وغزة مع تقسيم هذه المناطق لثلاثة أجزاء. وعليه فإن مطلب حل الدولتين مطلب فلسطيني تؤيده كثير من الدول في العالم، مع موقف أميركي وإسرائيلي ملتبس سواء من حيث مفهوم الدولة الفلسطينية وصلاحياتها وحدودها، أو من حيث وسائل الوصول لهذه الدولة. [٢٤]

في خضم الحرب، حاول الرئيس أبو مازن إحياء عملية التسوية وإعادة المفاوضات على أساس حل الدولتين، رابطاً بين شروط حماس للهدنة وشروط منظمة التحرير للعودة للمفاوضات وخصوصاً إطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى ووقف الاستيطان، إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل حتى الآن بسبب

الرفض الإسرائيلي، وأيضاً بسبب رغبة حماس بالاقتصار على مشكلة غزة.

عود على بدء فيما يتعلق بأهداف إسرائيل من الحرب، وارتباط مفاهيم النصر والهزيمة المُشار إليها أعلاه، يمكن القول لو أن الفلسطينيين انتصروا بالفعل في هذه الحرب لكان من المفترض إفشال المخططات الإسرائيلية، سواء المتعلقة بخطة إسرائيل بفك الارتباط مع غزة أو الحصار أو الانقسام، وفرضنا كفلسطينيين وحدة غزة مع الضفة وإنهاء الانقسام ورفع الحصار، ولكن ولأن مفاهيم النصر والهزيمة ملتبسة كما ذكرنا، ولأن إسرائيل تقول إنها انتصرت في هذه الحرب، ولأنه حتى الآن لم يتم توقيع هدنة يمكن بمقتضى بنودها استشفاف إنجازات النصر، لكل ذلك فإن الخشية هي أن نتائج هذه الحرب حتى اللحظة لم تخدم فكرة حل الدولتين.

كان من الواضح أن إسرائيل لا تريد أن تخسر في الحرب ما أنجزته من خلال خطة الفصل وخطواتها نحو تكريس كيان غزة، وقد تناول أكثر من محلل سياسي إسرائيلي أن المشكلة التي تواجه نتنياهو في الحرب أنه يريد تحقيق انتصار مع بقاء حركة حماس كسلطة في غزة.[٢٥] وحماس لا تريد أيضاً أن يتم تجيير نتائج الحرب لصالح أبو مازن حتى وإن كان الأمر يتعلق بتحسين إمكانية خيار الدولة في الضفة وغزة، وقد سبقت الإشارة إلى أن من أهداف حماس من وراء الدخول في الحرب هو إفشال حكومة التوافق الوطني.

في ظني أنه وبعد كل ما جرى سيكون من الصعب العودة لطاولة المفاوضات وتسوية تمنح الفلسطينيين دولة مستقلة، ومع افتراض العودة للمفاوضات تحت ضغوط أو تدخلات أوروبية – كالمبادرة الفرنسية –[٢٦] فإن نتائج حرب غزة ستكون نقطة ضعف وليست ورقة قوة عند الطرف الفلسطيني في حالة استمرار الانقسام. ومع ذلك تستطيع إسرائيل أن تُلحق ضرراً بالغاً بالشعب ولكنها لا تستطيع أن تكسر أنفته وكرامته الوطنية، أو تفرض عليه إرادتها السياسية.

توفر الحالة الوطنية الجامعة التي ولدها العدوان من حيث لا يدري فرصةً تاريخيةً أمام الشعب ومنظمة التحرير والفصائل والرئيس أبو مازن لتصحيح مسار العملية السياسية والخروج من عنق الزجاجة، وذلك من خلال خوض معركة الدولة والشرعية الدولية إلى نهايتها، وخروج السلطة من حالة الانتظار والمراهنة على تسوية أو مبادرة أميركية جديدة، أو على الزمن، أيضاً فرصة لحركة حماس للخروج من مأزقها، ولكن في إطار حالة وطنية جديدة وليس بالعودة إلى ما كانت عليه.

الدولة الفلسطينية لن تقدمها لنا الشرعية الدولية على طبق من ذهب، كما أن صواريخ المقاومة وحدها لن تجلب لنا الدولة والاستقلال. الاستقلال وقيام الدولة يحتاجان إلى إستراتيجية وطنية تجمع بين الاشتباك مع الاحتلال ومواجهته على الأرض، وتحرك دبلوماسي على المستوى

الدولي والعربي والإسلامي، ونعتقد أن الوقت هو وقت هذه المعركة، إن كانت توجد نوايا حقيقية عند القيادة والنخبة السياسية في رهانها على الشرعية الدولية، والعالم سيتفهم الموقف الفلسطيني وسيدعمه، إذا ما خاض الفلسطينيون معركة الدولة والشرعية الدولية متحدين.

دروس من الحرب يمكن البناء عليها لتصحيح مسار المشروع الوطني

لأن المشروع الوطني ليس وليد اللحظة، وليس حكراً على حزب أو جماعة، ولأنه مشروع كل الشعب، ويستمد شرعيته وقوة حضوره من حقوق تاريخية وقانونية وسياسية، ومِن تمسك الشعب به وبحقوقه، ويستمر ما استمرت فلسطين تحت الاحتلال، فإنه مشروع لا ينتهي بخسارة معركة هنا أو هناك، ولا بخلافات بين مكوناته السياسية. لذا فإن حرب غزة وبصرف النظر عن تقييمها نصراً أو هزيمة بالحسابات الحزبية الضيقة، فإنها كشفت أو أنتجت مجموعة من الاستخلاصات يجب البناء عليها في أي عمل يتوخى إعادة بناء المشروع الوطني وتفعيله في إطار منظمة التحرير وفي الأطر الأخرى. إن النقاط الآتية تساهم في تسليط الضوء أكثر على ذلك:

١. كشفت الحرب عن أن الدم الفلسطيني بات يُوظَّف من طرف محاور عربية وإقليمية في صراعها على قيادة الشرق الأوسط وزعامته، وهو ما يعطل التوصل لمصالحة وطنية جادة ولهدنة مشرفة تنقذ أرواح الفلسطينيين وتنقذ المشروع الوطني.

الخلافات بين المحاور العربية والإقليمية ليست تنافساً على من يحمي الفلسطينيين والمشروع الوطني، بل على مستقبل قطاع غزة بعد الحرب، ولأي محور سيخضع؟.

٢. كشفت الحرب عن أن الأنظمة العربية والإسلامية لا يمكنها أن تقدم للفلسطينيين أكثر من بيانات الاستنكار والإدانة وبعض المساعدات المالية والتي تمثل نقطة من بحر أموالها وإمكانياتها المالية الهائلة، ويجب الكف عن مناشدة هذه الأنظمة أو المراهنة عليها، وبدلاً من ذلك يجب المراهنة على الذات الوطنية.

٣. كشفت الحرب عن فشل جهود المغرضين من سياسيين وإعلاميين عرب، أولئك الذين شيطنوا الشعب الفلسطيني، وحاولوا اصطناع قطيعة بينه وبين الشعوب العرب، حيث تحركت الجماهير العربية مجدداً لتؤكد تأييدها لفلسطين ورفضها للاحتلال وممارساته، حتى وإن كان التحرك محدوداً، وهذا يعني إمكانية إحياء البعد العربي والإنساني للمشروع الوطني، ولكن على أسس جديدة.

٤. كشفت الحرب عن أن إسرائيل ليست بالدولة المحصنة من الهزيمة، بل يمكن هزيمتها، ليس بمعنى القضاء عليها، ولكن بما يجبرها على احترام الفلسطينيين ومنحهم حقوقهم بدولة مستقلة في حدود ١٩٦٧.

٥. كشفت الحرب عن استمرار التحيز الأميركي

والأوروبي الرسمي لإسـرائيل. فما كانت إسـرائيل تستمر بالوجود، وما كانت تقوم بحروبهـا العدوانيـة وجرائمهـا بما فيها الأخيرة على غزة، لولا دعم الولايات المتحدة والغرب لها، سـواء بالمال والسلاح أو من خـلال التغطية علـى جرائمها، بتحصينها من أي عقوبات دولية.

٦. كشـفت الحرب وأكدت تحيز الأمم المتحدة لإسـرائيل ومحدودية الشرعية الدولية في إنصـاف الشـعب الفلسـطيني، حتى أن انتصار عضوية فلسطين في الأمم المتحدة لـن تكـون لها قيمـة دون تحرك شـعبي والصدام المباشر مع الاحتلال.

٧. كشـفت الحـرب عـن خطـورة الخلافات الفلسطينية، وغياب إستراتيجية فلسطينية للمقاومة والتصدي للاحتلال، ولو كانت هناك مصالحـة حقيقية لما جـرى لغزة ما جرى، أو على الأقل لكانـت المعركة أخذت معنى وسياقاً مختلفاً.

٨. كشفت الحرب أن المصالحة الحقيقية، ووضع حد للانقسـام لن يتحققا من خلال جلسات حوار عبثية، أو بوساطة هذه الدولة أو تلك، بل من خلال وحدة ميدانية للشـعب تفرض الوحدة السياسية على القيادات كما جرى خلال تحرك أهلنا في الضفة والقدس وداخل الخط الأخضر وفي الشتات.

٩. كشفت الحرب عن حقيقة الجماعات الدينية التي ترفع شـعارات الجهـاد، من داعش والقاعدة إلى مئات التنظيمات الأخرى، ومن يقف وراء هذه الجماعات ويمدها بالسلاح. كيف يُعقل أن هذه الجماعات بما تملك من إمكانيات مالية وعسكرية هائلة مكنتها من احتلال مدن في سـورية والعراق وخوض حروب لعدة سنوات، كيف يُعقَل أو يُفهَم أن هذه الجماعات لم تحرك ساكناً تجاه المجازر التي جرت في قطاع غزة وتجاه ما يجري في القدس وبقية فلسطين؟! وهذا يتطلب موقفاً حازماً بتحرير القضية الوطنية الفلسطينية من **أوهام** مشروع الإسلام السياسي بكل فروعه ومسمياته.

الخاتمة

لأن الحـرب المعممة التي تشـنها إسـرائيل بتفاصيلها المُشـار إليها غيـر معلنة الأهداف الحقيقيـة فإنها تبدو للمراقـب العادي وكأنها ممارسـات منفصلة عـن بعضهـا البعض أو تصرفـات ارتجاليـة لا ناظم لهـا، إلا أنها في حقيقة الأمـر تصرفات مرتبطة ببعضها وهناك ناظم يوحدها وعقل إسـرائيلي مُدبر يسيرها، إنها سياسة توافقت عليها غالبية مكونات المجتمع الإسرائيلي. ما يجري على الأرض، وخصوصاً فصل غزة عن الضفة، وبناء الجدار في الضفة، ومحاصـرة التحركات السياسـية للرئيس أبو مازن... تطبيق للرؤية الإسرائيلية للتسوية وشكل السـلام القادم الذي تريده إسرائيل، ويبدو أن

الإدارة الأميركية ليست بعيدة عن هذه الرؤية، بل يمكن القول إن الحرب المعممة التي تمارسها إسرائيل مُستَلهَمَة من سياسة (الفوضى البناءة) الأميركية التي تريدها واشنطن للمنطقة العربية، فمن خلال الحرب المعممة تخلط إسرائيل الأوراق لتُدخل خصومها في حالة من الفوضى والإرباك والحرب الداخلية، وتخلق حالة من الإرباك عند العالم الخارجي، الأمر الذي يساعدها على إعادة بناء الحالة السياسية الفلسطينية كما تريد.

ما تقوم به إسرائيل من حرب معممة وخلط للأوراق وإثارة الفوضى في الساحة الفلسطينية يحتاج لرد على المستوى نفسه ومن المستوى نفسه، يحتاج لسياسة فلسطينية تعمل على تجميع الأوراق الفلسطينية المبعثرة بتوحيد الرؤية والهدف وإنهاء حالة الانقسام. ما لم يحدث ذلك فستنفرد إسرائيل بقطاع غزة ومقاوميه حصاراً وتدميراً واغتيالاً، وستنفرد بالضفة الغربية والقدس استيطاناً وتهويداً. لا شك في أن المقاومين في القطاع واجهوا وسيواجهون العدوان كما هو عهد الشعب الفلسطيني، ولكن من الخطورة أن نختزل الحرب بما يجري في غزة، ومن الخطأ أيضاً اشتقاق مفاهيم النصر والهزيمة انطلاقاً من المعركة التي جرت في غزة.

وأخيراً، ما دام الاحتلال قائماً دون حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وما دام الانقسام الفلسطيني قائماً، وحتى مع وجود وقف لإطلاق النار أو تهدئة أو هدنة... فإن انزلاقاً جديداً نحو التصعيد العسكري في القطاع قد يحدث في أي لحظة. قد يحدث التقاء مصالح طرفين عدوين ولكن لهما مصلحة في خلط الأوراق: طرف فلسطيني مأزوم سياسياً ويشعر بنفسه محاطاً بأعداء، ومتمسك بالسلطة في قطاع غزة ومتخوف من تصفيته في حالة فقد السلطة، أو مدفوعاً بحسابات خارجية، ومن جانب ثان، إسرائيل المعنية بإبعاد الأنظار عن الضفة والقدس وعن فشل المفاوضات والمعنية باستمرار فصل غزة عن الضفة. ليس المهم إن أسميناها حرباً أو عدواناً ولكنها في النتيجة ستسبب مزيداً من المعاناة لأهلنا في القطاع ولمجمل القضية الوطنية.

الهوامش

١ مع أن إسرائيل كانت راغبة في الحرب وفي هذا التوقيت بالذات إلا أن أطرافاً فلسطينية وإقليمية كانت تريدها أيضاً، كل منهما لأغراض خاصة به.

٢ سواء أسميناه دولة غزة أو كيان غزة أو إمارة غزة، فالفكرة واحدة والهدف واحد وهو فصل قطاع غزة عن الضفة، ولنتذكر أن قطاع غزة كان يشكل ما بين ١٩٤٨ و١٩٦٧ كياناً قائماً بذاته لا تربطه أي رابطة سياسية أو قانونية بالضفة الغربية.

٣ منذ ظهور حركة حماس كجزء من جماعة الإخوان المسلمين تجري محاولات لتجريد قطاع غزة من تاريخه وهويته وانتمائه الوطني وجعله قاعدة لمشروع إسلام سياسي يتجاوز الخصوصيات الوطنية، مما جعل قطاع غزة محل تصارع الأجندة والمشاريع الإقليمية المتنافسة، وحرب غزة ٢٠١٤ ذات صلة بصراع المحاور وخصوصاً الصراع بين محور الإخوان المسلمين وتركيا وقطر من جانب، ومحور مصر والسعودية من جانب آخر.

٤ لا تعبر كلمة انسحاب من القطاع عن حقيقة ما جرى، فهو أقرب إلى فك ارتباط أو إعادة انتشار للجيش، ما دام الجيش يستطيع العودة للقطاع وقتما يشاء وما دام الشعب الفلسطيني في غزة لا يستطيع تقرير مصيره بنفسه بعد الانسحاب أيضاً فإن القول إنه انسحاب أحادي الجانب مشكوك فيه، حيث نعتقد أنه تم التنسيق مباشرة أو بطريقة غير مباشرة مع أطراف فلسطينية قبل الانسحاب وأثناءه.

٥ الدولة الفلسطينية: وجهات نظر إسرائيلية وغربية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،١٩٩٠، ص:١٣٢ .

٦ TOLEDOPLGJ HG,EDRM HSL : INTERNAIONAL CENTER FOR PIACE (وثيقة ورشات عمل مدريد حول الحكم في قطاع غزة،١ تشرين الثاني ٢٠٠٤ . وقد ترجم الوثيقة اللواء الركن المتقاعد /عبد الكريم عاشور من فلسطين .

٧ كان يترأس فريق العمل الفلسطيني خالد اليازجي وكان آنذاك الذراع اليمنى للسيد محمد دحلان.

٨ جرت ورشات العمل تحت رعاية واستضافة مركز توليدو الدولي للسلام في مدريد (FRIDE) وأيضاً من قبل Portland Trast في لندن. حدثت ورشة العمل الأولى من ١٧ ــ ١٨ نيسان ٢٠٠٤ في مدريد، مباشرة بعد تبادل الرسائل بين الرئيس بوش ورئيس الوزراء شارون. كان الإجتماع الأول قادراً على صياغة توصيات – والتي كان متفقاً عليها بين كل من الإسرائيليين والفلسطينيين المشاركين – حول القضايا الأساسية التي يعتقد بأنها جوهرية لنجاح تطبيق الانسحاب الإسرائيلي . هذه التوصيات وضعت أمام الرباعية في خطاب أرسل إلى سولانا في ٣ أيار ٢٠٠٤ . وقد جرت لاحقاً ورشتا عمل فيما بعد من ١٥ ــ ١٦ أيار ٢٠٠٤ في لندن، وكذلك من ٢٥ ــ ٢٧ حزيران ٢٠٠٤ في توليدو في إسبانيا.

٩ المصدر السابق

١٠ صحيفة الشروق: ١٨-٦-٢٠٠٥

١١ إبراهيم أبراش، مقال بعنوان: غياب خطة فلسطينية لمواجهة خطة شارون، ٦-١-٢٠٠٥

http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/18164.html

١٢ يمكن الرجوع لمزيد من التفاصيل إلى: إبراهيم أبراش، صناعة الانقسام الفلسطيني: النكبة الفلسطينية الثانية، دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس، ٢٠١٤ .

١٣ بعد يومين من أحداث الرابع عشر من حزيران ٢٠٠٧ شكل الرئيس محمود عباس لجنة تحقيق تحت رئاسة أمين عام الرئاسة الطيب عبد الرحيم وعضوية كل من: د. رفيق الحسيني، نبيل عمرو، د. سعيد أبو علي، لواء/ أحمد عيد، عميد/ حازم عطا الله، عميد/يونس العاص، أ. علي مهنا، أ. حسن العوري. وقدمت اللجنة تقريرها منتصف شباط ٢٠٠٨ في حدود ٦٤ صفحة، تحت عنوان : تقرير لجنة التحقيق بشأن التقصير في مواجهة الميليشيات المسلحة الخارجة عن القانون.

١٤ تشكيل وفد فلسطيني موحد للتفاوض في القاهرة حول الهدنة خلال الحرب الأخيرة لم يكن يخفي حقيقة الانقسام وأن المفاوض الحقيقي ليس عزام الأحمد وأعضاء منظمة التحرير بل حركة حماس، وما بعد وقف إطلاق النار زادت التخوفات من العودة للانقسام بشكل أكثر مأساوية.

١٥ لم تكن واشنطن بعيدة عن الانقسام الفلسطيني كما لم تكن بعيدة عما يسمى الربيع العربي الذي ركب موجته جماعات الإسلام السياسي وخصوصا الإخوان المسلمين، ليس لأن واشنطن تريد إقامة أنظمة ديمقراطية أو انظمة تحكمها جماعات الإسلام السياسي بل كان هدفها تدمير (الدولة الوطنية) القائمة وإحداث فوضى وحروب أهلية، وهو ما جرى في مناطق السلطة وسورية والعراق واليمن وليبيا ومصر.

– لمزيد من التفاصيل انظر: إبراهيم أبراش، الثورات العربية في عالم متغير، منشورات الزمن، الرباط، المملكة المغربية، ٢٠١١.

١٦ على الرغم من عدم تبني حماس المسؤولية عن العملية فإن مظاهر الفرحة التي عمت جمهور حماس وتأييد قيادات حمساوية للعملية دون تبنيها وتأكيدهم ان خطف جنود حق مشروع، كل ذلك كان يشي بعلاقة ما لحماس بالعملية، ولاحقاً وتحديداً في ٢٠ /٨ صرح القيادي الحمساوي صالح العاروري في مؤتمر بإسطنبول بمسؤولية حماس عن عملية الخطف، وإبعاداً للحرج صرح السيد خالد مشعل بأن الذين نفذوا العملية مجاهدون من حماس إلا أنهم قاموا بالعملية دون علم القيادة. وقامت إسرائيل باغتيال منفذي العملية في الخليل بعد وقف إطلاق النار .

١٧ صرح نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس موسى أبو مرزوق في ١١ أيلول بعد أيام من وقف إطلاق النار وفي خضم الحديث عن إعادة الاعمار بأن المفاوضات مع إسرائيل ليست محرمة وأن حماس قد تضطر للتفاوض المباشر مع إسرائيل.

١٨ نُذكر هنا بأن اتفاقية الهدنة بين حماس وإسرائيل التي أعقبت حرب ٢٠١٢ وكانت بإشراف وضمانة الرئيس المصري محمد مرسي نصت في بندها الأول على (وقف الأعمال العدائية بين الطرفين) في مقابل تحسين عمل معبر رفح وزيادة عمق المياه

الإقليمية المسموح بالصيد فيها والسماح للمواطنين بالعودة لأراضيهم في الشريط الحدودي.

١٩ بعد إعلان وقف إطلاق النار انتقد الأمين العام لحزب الشعب بسام الصالحي حركة حماس متهماً إياها بتنزيل سقف المفاوض الفلسطيني بإصرارها على بحث مشكلة غزة بمعزل عن مجمل القضية الوطنية. ورد القيادي الحمساوي محمود الزهار بشدة على الصالحي مفنداً مزاعمه.

٢٠ عند اندلاع الحرب كانت توجد حكومة توافقية ويُفترض أن قرارات الحرب والسلم من اختصاص الحكومة التوافقية ومن اختصاص الرئيس، ومع ذلك قررت حماس خوض الحرب مع إسرائيل أو الرد على ممارسات إسرائيل دون علم أو تنسيق مع الحكومة التوافقية.

٢١ لم يكن سبب موقف الرئيس في خطابه المشار إليه يعود فقط لتخوفه من دسائس أطراف مؤتمر باريس، بل أيضاً لشعوره بتحركات مريبة من أطراف من داخل السلطة ومنظمة التحرير تريد ركوب موجة التعاطف الشعبي مع غزة لحسابات داخلية، ولم يخرج خطاب السيد ياسر عبد ربه قُبيل خطاب الرئيس عن هذا السياق.

٢٢ بعد عودة وفدي حماس وفتح لحوارات المصالحة في القاهرة يوم ٢٥ أيلول، توصل الطرفان لتفاهمات حول الاستمرار بتنفيذ تفاهمات مخيم الشاطئ وخصوصاً فيما يتعلق بتمكين حكومة التوافق من العمل في القطاع، وعودة موظفي السلطة للعمل في معبر رفح، وحل عاجل لمشكلة رواتب موظفي حماس. إلا أن الاتفاق لم يترك أثراً على الأرض، كما أن الناس لم تهتم كثيراً بالأمر لكثرة صدور تصريحات واتفاقات مصالحة لم يتم تنفيذ أي منها.

٢٣ في الأسبوع الاخير من الحرب وبعد إطلاق صواريخ من غزة بعد تهدئة الخمسة أيام، قامت إسرائيل باستهداف أبراج سكنية ضخمة، حيث مقابل كل صاروخ فلسطيني يتم استهداف برج، وهو ما شكل حالة ضاغطة على حركة حماس وعجل في حسم الحرب وسرعة التوقيع على وقف إطلاق نار مفتوح لم يأخذ بعين الاعتبار المطالب الفلسطينية.

٢٤ تم إعلان دولة فلسطين كعضو مراقب في هيئة الأمم المتحدة بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٩ بعد أن حصلت فلسطين على أصوات ١٣٨ دولة واعترضت ٩ دول وامتنعت ٤١ دولة عن التصويت لتصبح فلسطين العضو الـ ١٩٤ في هيئة الأمم المتحدة.

٢٥ أرئيل كهانا: نتنياهو يفضل حماس الضعيفة على عباس القوي في غزة، صحيفة (معاريف)، ٢٩ آب ٢٠١٤. ترجمة موقع (أطلس للدراسات).

٢٦ أثناء زيارة الرئيس أبو مازن لباريس يوم ١٩ أيلول ٢٠١٤ وهو في طريقه لنيويورك لحضور الاجتماع الدوري للجمعية العامة للأمم المتحدة، طرح الرئيس الفرنسي فرانسوا أولاند مبادرة للعودة لطاولة المفاوضات، ولكن يبدو أن كل الأطراف لم تأخذ المبادرة مأخذ الجد، وسبق لفرنسا أن طرحت مبادرة بداية حزيران ٢٠١١ ولِدت ميتة.

المشروع الوطني الفلسطيني والمقاومة المسلحة في ضوء الحرب على غزة

د. عدنان أبو عامر *

مقدمة

بــدا واضحاً منــذ اللحظة الأولى لمشــروع المصالحة الأخيــر بين حركتي فتح وحماس في مدينة غزة، الذي أنجب حكومة التوافق في أوائل حزيران الماضي أن الســاحة الفلسطينية على مقربة جادة هذه المرة من طي صفحة الانقسام بصورة جدية، بخلاف مرات ســابقة شــهدتها عواصم عربية عديدة.

لكن ما شــهدته الضفــة الغربية من عمليات أمنية وعســكرية إسرائيلية في أواسط حزيران عقــب اختطاف ثلاثة مســتوطنين، جعل مصير حكومــة التوافق فــي مهب الريــح، في ظل ما عاشــته الساحة الفلسطينية من استقطاب حاد عقب هذه العملية بين: مرحب ومستنكر ومعتقد بنظرية المؤامرة، بل إن الأمور وصلت لدى بعض الأطراف الفلســطينية إلــى اعتبار هذه العملية مســماراً في نعش المصالحة الهشة بين حركتي فتح وحماس.

لم يعــد يختلف اثنان من الفلســطينيين، ربما، على وجود حالة من الانسداد في مسار تسوية القضية الفلسطينية، والكلفة الباهظة لخيار المقاومة المســلحة، وهشاشة المصالحة الوطنية، وتفاعل فلســطيني لا يتناســب مع التغييرات في البيئة العربية، ما يتطلب ضرورة أن يكون هناك نقاش حول علاقة المســارين، وتحديداً المقاومة المسلحة، لاسيما بعد حرب غزة الأخيرة، بهدف الوصول إلى حلول وآفاق محتملة لهذا المسار.

* أستاذ العلوم السياسية بجامعة الأمة – غزة.

قرار الحرب

ما أن مرت أسابيع قليلة على عملية الخليل، حتى اندلع العدوان الإسرائيلي على غزة في الأسبوع الأول من شهر تموز واستمر ٥١ يوماً، والذي شهد تشكيل وفد فلسطيني موحد في مفاوضات القاهرة لوقف إطلاق النار.

وما أن وضعت الحرب الإسرائيلية على غزة أوزارها حتى عاشت الساحة الفلسطينية نقاشاً مستفيضاً لم ينته حتى كتابة هذه السطور، يتعلق بقرار الحرب: من يملكه، وفي أي توقيت، ومن المسؤول عن تبعاته، ومدى الحاجة إلى مرجعية وطنية تقرر هذه القرارات المفصلية؟

هنا يبدو الحديث عن علاقة المقاومة المسلحة بالمشروع الوطني الفلسطيني نقاشاً في الصميم، كون هذه المقاومة تكتسب أهمية خاصة في الصراع مع إسرائيل، ويجعل من وسائلها وأدواتها أمراً ذا أهمية في منطلقاتها وتطبيقاتها العملية، انطلاقاً من التشعب الحاصل في مرجعيات هذا الصراع، وارتباطاته المحلية والإقليمية والدولية، وهو ما وجدنا إسقاطاته الميدانية على أرض الواقع متحققة في السلوك السياسي والمقاوم على حد سواء، خلال الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة.

خاضت القوى الوطنية الفلسطينية طوال ما يقرب من قرن من الزمان العديد من الوسائل المتعددة والأساليب المختلفة في محاولة منها لتحقيق المشروع الوطني، ويمكن القول بثقة مقرونة بدلائل وشواهد تاريخية أن الحركة الوطنية الفلسطينية استطاعت استلهام معظم تجارب حركات التحرر العالمية، وفي الوقت نفسه إلهام تلك الحركات بمزيد من الوسائل التي انفرد بها الفلسطينيون في فترة من الفترات.

تشكل المقاومة المسلحة ركيزة مهمة لتحقيق المشروع الوطني الفلسطيني في الصراع مع الاحتلال، لأن من شأن إحسان اختيارها بصورة فاعلة ومجدية دعم مسيرة التحرر الوطني، والمساهمة في تصحيح مسارها، فضلاً عن تحقيقها منظومة الالتفاف الوطني حولها من حيث الدعم والتأييد.

في المقابل، فإن عدم اختيار الوسائل المناسبة والصحيحة في خيار المقاومة المسلحة من شأنه إعاقة مسيرة التحرر، وخلق إشكالات كثيرة داخل الصف الفلسطيني، ولعل ما نحياه من واقع مؤلم مؤسف، يعود في بعض منطلقاته إلى عدم تحقق الإجماع الوطني حول بعض هذه الوسائل.

وهنا يبدو من الضروري اتفاق المجموع الوطني على وسائل المقاومة المسلحة التي تكون مدروسة بعناية – وقد شارك في صياغتها كاتب السطور قبل سنوات مع جملة من الباحثين وصناع القرار الفلسطيني في غزة – وتأخذ بعين الاعتبار البحث عن تكامل بين الخيارات السياسية والعسكرية في المشروع الوطني الفلسطيني، فلا يمكن للقضية الفلسطينية بما تحمله من تعقيدات وتحديات هائلة، أن تقوم على برنامج فصائلي واحد، كما لا يمكن حمل الشعب الفلسطيني كله في اتجاه واحد:

أ. فهناك من يرى في المقاومة خياراً إستراتيجياً.

ب. فيما يعتقد آخرون أن العمل السياسي والتفاوضي هو الخيار الأفضل لتحقيق المقاصد والطموحات المشروعة للشعب الفلسطيني.

ت. وهناك من يطالب بضرورة الجمع بينهما، وبالتالي لا ينبغي قصر الرؤية على اتجاه واحد، لأنه من الضروري تجنيد كل وسيلة مهما صغرت لصالح المشروع الوطني.

إن قاعدة «الأبيض والأسود»، أو شعار «هنا خطأ كله، وهنا حق كله»، يجب ألا تحكم طبيعة المشروع الوطني ومساره، فالشعب الفلسطيني زاخر بتعدد الأفكار والمفاهيم والثقافة، بعضها يصيب في جانب، ويخطئ في جانب آخر، أو يقصر فيه.

لذا من المهم التفكير الجدي في خلق نسيج متكامل يحفظ خصوصية البرنامج الفصائلي من جهة، ومن جهة أخرى يجمع البرامج على قاعدة المصالح الوطنية والقواسم المشتركة التي تقوم على تحرير الأرض وبناء الدولة وعودة اللاجئين وإطلاق سراح الأسرى، وبناء مجتمع فلسطيني قائم على الوفاق والسلم الاجتماعي.

كما أسفر غياب الرؤية الموحدة عن إضعاف الجبهة الفلسطينية الداخلية، وجعلها عرضة للانقسام والتشظي والتدخلات الخارجية، وفتح شهية الاحتلال لفرض مزيد من الوقائع على الأرض.

اجتهدت الفصائل الفلسطينية، عبر الكثير من اللقاءات والحوارات، في توحيد جهودها وصفوفها، وبذلت الكثير من المساعي لتشكيل جبهة قوية ومتماسكة، قائمة على أساس التعاون والتكامل، وتغليب المصالح الوطنية على البرامج الحزبية، لكنها لم تفلح في الوصول إلى غاياتها في إنضاج رؤية متكاملة وشمولية، تغطي الرؤى والأهداف والوسائل، وتواجه التحديات الكبيرة التي واكبت القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها.

عانت الساحة الفلسطينية من النزاعات والخلافات الحزبية، التي استنزفت الكثير من الوقت والجهد، ومنحت الاحتلال فرصة ثمينة للاستمرار في تطبيق مشاريعه في الأراضي الفلسطينية، وأفرزت الكثير من الظواهر السلبية مثل الانفلات الأمني والصراع الداخلي.

المقاومة والمفاوضات .. خطان متوازيان

تعاني الساحة الفلسطينية منذ عدة سنوات من انقسام خطير، يتسم بالشمولية، ويدفع المصالح الضيقة لتعلو فوق المصالح الوطنية، ويعيد الحالة الفلسطينية، بمضامين مختلفة، إلى طبيعة الصراع الحزبي للحركة الوطنية الفلسطينية قبل العام ١٩٤٨، والتي كانت محكومة بطبيعة العصبية القبلية.

ترى الصياغة الشمولية في التنوع الفصائلي إثراء للحركة الوطنية، على أن تقوم على أسس التعاون والتكامل والبحث عن المشترك وتقليل مساحة الخلافات. وعليه، فمن حق كل فصيل أن يحتفظ ببرنامجه الخاص، لكن حينما يستلزم

الأمـــر العمل لصالح القضيـــة الوطنية، وإدارة الصـــراع مع الاحتلال، فيجـــب إدارته بصورة مختلفة: بقوة أكبـــر، وإمكانيات أكثر، والتفاف شعبي أوسع، وكلها تجتمع في المشروع الوطني، وليس في المشروع الفصائلي.

الاعتقـــاد بأن الســـاحة الفلســـطينية عبارة عن «خطـــوط متوازية لا تلتقي»، نوع من الوهم المصطنع، والعـــذر المختلق، للتهرب من الفرص المتاحة لتوحيد الصف الفلسطيني، فإذا لم نلتق ونتوحد فلن نتحرر، وإذا بقيت الخطوط متوازية فإن فلسطين والتحرير سيظلان خطين متوازيين أيضاً!.

وهنا يمكن طرح المحددات الآتية:

١. إمكانية استخدامها ميدانياً.
٢. مدى قدرتها على تحقيق الأهداف.
٣. قـــوة تأثيرها فـــي معادلة الصراع ســـلباً وإيجاباً.
٤. «أنســـنة» و«تسييس» الوســـائل والأساليب، بمخاطبة الحس الإنساني والأخلاقي العالمي.
٥. تداعياتهـــا المتوقعة علـــى الواقع بمختلف أبعاده: المحلية، الإقليمية، الدولية.

هذا الحديث مرتبط بالضرورة بما شـــهدته حرب غزة الأخيرة، واقترابها من تفجير ملف المصالحة، وبروز شـــبح عودة الانقســـام من جديد، نظـــراً لاختلاف وتعارض اســـتخدام القوى الفاعلة لوســـائل تحقيق المشروع، في خلـــق حالة من الإرباك والتعـــارض، وأحياناً التصـــادم بين مكونات الحالة الوطنية، ما أثر بدوره على تراجع قوة دفع المشروع التحرري إلى الأمام.

هنا يمكن الإشـــارة إلى سلسلة من الوسائل التي ســـبق تجريبها على الســـاحة الوطنية منذ بروز الصراع، بعيداً عن الإيجاز المخل والتفصيل الممل، علماً أن ما ســـيطرح من وســـائل جاءت للتعامـــل مع «عدو متمرس وذي خبرات تراكمية تاريخية»، هي على النحو الآتي:

١. **المقاومة المسلحة، وتشمل:**
   أ. الفعل العسكري ضد الاحتلال.
   ب. استهداف رموزه العسكرية والأمنية.
٢. **العمل السياسي، ويشمل:**
   أ. التفاوض مع الاحتلال.
   ب. الأداء الدبلوماسي.
   ت. الفعل الإعلامي.
٣. **النضال الشعبي: ويشمل:**
   أ. الإضرابات العامة.
   ب. العصيان المدني.
   ت. المقاطعة الاقتصادية.
   ث. النشاط الأكاديمي.

العاصفـــة التـــي تمـــر بالمشـــروع الوطني الفلســـطيني فـــي الآونـــة الأخيرة، ومـــا يقال بين حين وآخـــر عن نجاح حـــوارات المصالحة وإخفاقها، يتزامن مع إدراج مسألة قرار الحرب ضمـــن أجندة الحوارات الوطنيـــة الداخلية، ما يعني أن إجراء مراجعة تاريخية سياسية لواقع استخدام مختلف الوسائل سابقة الذكر، وكثير غيرهـــا، يتطلب من الفلســـطينيين تحديد جملة

من الضوابط والمحددات لكيفية استخدام تلك الوسائل، ومن أهمها:

١. اختيار وسيلة ما على أساس مدى خدمتها للمشروع الوطني.
٢. أن تتم بناء على التوافق الوطني، وهنا يمكن توسيع هامش التوافق بعيداً عن الإجماع.
٣. مراعاة طبيعة المرحلة السائدة، والظروف السياسية القائمة، وهنا قد يجوز للفلسطينيين طرح وسائل جديدة، ربما لا تكون مقبولة مبدئياً لكن البيئة السياسية ستتكيف معها لاحقاً.
٤. عدم تعارضها مع القوانين الدولية؛ ما يتطلب من القوى السياسية إعمال فكرها، وقدح ذاكرتها في ابتداع وسائل لا يضيق بها أهل القانون الدولي، والعمل على تجنيد القانون الدولي لدعمها، وتبنيها، وإدراج الجبهة القانونية على أجندة القوى السياسية.
٥. ضرورة التنوع في استخدام هذه الوسائل وتعددها؛ ما يفتح المجال واسعاً أمام تعدد الخيارات، وتحقيق الإنجازات، ومعالجة الصراع، بحسب طبيعة الظروف والمناخات القائمة.
٦. الابتعاد قدر الإمكان عن «الثنائيات المصطنعة والتناقضات المفتعلة»، مثل: العمل الفدائي والثأري، الداخل والخارج، الحرب النظامية والمقاومة العصابية، المفاوضات والمقاومة.
٧. تتبع نقاط الضعف والقوة عند الاحتلال، بحيث يتم التركيز عليها حسب الحاجة وطبيعة المرحلة، وتحسس الجوانب التي تشكل بالنسبة له ثغرة بالإمكان استغلالها وتوظيفها.

مع العلم أن اختزال وسائل المشروع الوطني بشكل واحد دون غيره، قد يضيّق الخناق على القوى السياسية في إحداث التأثير المطلوب، ولذلك يجب البحث عن كل الوسائل، صغرت أم كبرت، بهدف تجنيدها لصالح خدمة المشروع الوطني، وهنا نعود بين حين وآخر لثنائية جدلية تحتم على الفلسطينيين الاختيار بين: مفاوضات دون إسناد ميداني، ومقاومة دون أفق سياسي.

تقييم المقاومة

أثبتت السنوات الأخيرة التي شهدت اندلاع ٣ حروب في غزة بين عامي ٢٠٠٨-٢٠١٤، أن اللجوء للمقاومة المسلحة وباقي وسائل المقاومة يجب أن يخضع لدراسة دقيقة لمعطيات الواقع، ومدى الفوائد التي تحققها، من خلال:

١. إخضاعها لتصنيف يتوافق مع صيرورة تحقيق الأهداف الوطنية، لأن من البديهي القول إن استخدام أي منها بطريقة خاطئة قد يتسبب بإلحاق الضرر بالمشروع الوطني، وربما يمنح العدو تفوقاً في مواجهة ما لدينا من وسائل وأدوات.
٢. ضرورة اتفاق القوى السياسية على تحديد الوسائل الأكثر نجاعة، والأجدى في تحقيق النتائج المرجوة.

٣. إعادة ترتيب صفوف حركة التحرر الوطني الفلسطيني، وهي التي خلقت معادلة جديدة في الصراع مع الاحتلال، من خلال تجديد أهدافها وأولوياتها وتحديدها، بما يضمن تطوير أدواتها، وتصحيح مسارها، وخلق آليات أفضل في مواجهة الاحتلال وحماية المشروع.

٤. الوصول إلى قاسم مشترك بين مختلف مكونات الحالة الوطنية الفلسطينية مفاده أن عدم توحد هذه القوى من شأنه أن يضعفها ويجعلها عرضة لسطوة الاحتلال، كما أن من شأن العمل المنفرد خلق أخطاء وعثرات يمكن تجاوزها في حال إيجاد حالة من التوافق والتنسيق والتعاون.

٥. العمل على ما يمكن أن يسمى إيجاد «مرجعية سياسية» لهذه الوسائل، تضع في اعتباراتها الجمع بين مختلف مكونات المشروع الوطني دون اللجوء للطريقة التقليدية في سياسة «الترضيات» التي دأبت عليها الحركة الوطنية الفلسطينية.

ولعلنا لا نذيع سراً إن أفصحنا عن حقيقة أن القوى السياسية الفلسطينية، على وجه العموم، لم تخضع استخدامها للوسائل المختلفة لعمليات تقييم جدية، أو مراجعة حقيقية، في ضوء عدد من الاعتبارات، الموضوعية والذاتية:

١. انشغالها في غمرة ازدحام الملفات، ومستجدات الأوضاع، جعل مسألة التقييم تبدو ترفاً فكرياً أقرب منه سلوكاً تنظيمياً وطنياً لازماً.

٢. شيوع «هالة التقديس» والمديح والإطراء لمختلف الوسائل، حالت بينها وبين إخضاعها لـ«مبضع الجراح»، بصورة مهنية واعية، تقيس حجم المكاسب والخسائر بميزان من ذهب.

٣. نشر ثقافة الترهيب والتخويف من مجرد الاقتراب من هذه الوسيلة أو تلك بنقد أو اتهام، واعتبار كل من يقترب من هذا «المقدس» مغرداً خارج السرب الوطني على أفضل تقدير، فضلاً عن استخراج قاموس التخوين.

هنا لابد من نفض تلك الاعتبارات جانباً، والقيام بسلسلة من الخطوات المهمة في إطار هذه المراجعة، وتشمل:

أ. القيام بعملية متزنة من توزيع المهام، وتقسيم الملفات، على مختلف وسائل المشروع الوطني، ففي الوقت الذي أصبح هناك ما يشبه حالة «التشبع» من المقاومة المسلحة في قطاع غزة، والعمل التفاوضي في الضفة الغربية على حد سواء، نجد أن قنوات ووسائل أخرى لم تأخذ قسطها من التعبئة والتحشيد، وربما أقصد هنا المجالات السياسية والإعلامية والشعبية.

ب. تفعيل جوانب التنسيق والتكامل بين مكونات الحالة الوطنية، في ضوء أن مختلف القوى في عمومها لم تنجح في إيجاد حالة من

التوافق والانسجام والتعاون بينها، وتحقيق قواعد العمل المشـــترك، لاسيما أن ما ساد خـــلال العقود الماضيـــة، واســـتمر حالياً للأســـف بمزيد من البؤس هو حالة التنافر وتشـــتيت الجهود وتطايرها في اتجاهات مختلفة، بحيث تضاربت الأجندات، واختلفت المرجعيات، وتباينت الوسائل.

ولعل ما يجعل من الحديث عن ارتباط المشروع الوطني بالمقاومة المســـلحة أمراً ملحاً ملزماً في هذه الآونة بالذات، ما عاشته القضية الفلسطينية طوال عقود ماضية من مراحل ازدهار وانتعاش، أســـفرت عن أجواء من الاســـتقطاب الإقليمي والدولي عز نظيره في سواها من حركات التحرر العالميـــة، بفعل عوامل عديدة لعل أهمها انطلاق قواها السياســـية من مفاهيم سياســـية أدركت الخيط الفاصل بين الهدف الإستراتيجي ووسائله التكتيكية.

ولمـــا غاب هـــذا الإدراك في عقـــود متأخرة بتنا نشـــهد حالـــة «التناحـــر» بـــين التكتيكي والإســـتراتيجي، وأحياناً كثيرة تقدّم الأول على الثانـــي، وربما أخطر من ذلـــك أن يتم توظيف الثاني لخدمة الأول!.

التكتيكي والإستراتيجي

يمكـــن في هـــذا الســـياق تحديد عـــدد من الاعتبارات المهمة في ترتيب الأولويات الخاصة بكل من: التكتيكي والإســـتراتيجي، وتأثير ذلك على النهوض بواقع المشروع الوطني، وتخليصه من الثنائية القطبية القائمة بين مدرستي المقاومة المجردة والمفاوضات الأحادية، على النحو الآتي:

١. تحرير الإرادة السياســـية الفلسطينية من خلال بـــذل جهود فكريـــة وإعلامية كبيرة، وإطلاق فعاليات مدروسة ومستديمة، للربط بين تحقيق أهداف المشروع الوطني، وبين تحرير الإرادة السياسية، حتى يتحول ذلك الارتباط إلى بديهية.

٢. تفعيل الوعي الشعبي المتنامي، فلم يعد خافياً حجم ما صنعه صمود الشعب الفلسطيني في غزة خلال الحرب الأخيرة، بقواه الحية وبطولاتـــه وتضحياته مرحلـــة بعد مرحلة، من إحياء للوعي الشـــعبي الفلسطيني، وما أصبح له من دور فاعل في شكل التضامن الجماهيري الواسع النطاق، وهنا لابد من الارتقاء بمستوى الوعي الشعبي المتنامي، بحيث لا يقتصر دوره على «حماية» وسائل تحقيق المشروع الوطني فحسب، بل يصبح مصدراً أساســـياً لرفده بمختلف أســـباب الدعم الذي يحتاج إليه.

٣. المشـــروع الوطني فوق التعصب للانتماءات الحزبيـــة والتنظيمية، فلم يعد مقبولاً في هذه الحقبة التاريخية الحساسة، أن نستمع لتقزيم قضيتنا الوطنية، فلســـطينية تـــارة، وعربية وإسلامية تارة أخرى، بل هي قضية إنسانية عالمية، ولعل الثغرة التي نجحت فيها الحركة الصهيونية وأخفقنا فيها نحن الفلســـطينيين هي «استدعاء» البعد الإنساني العالمي.

٤. الأخذ بعين الاعتبار انتقال مركز ثقل العمل الوطني إلى الداخل، جغرافياً وبشرياً، بما لا يتعارض مع تحميل أهل الشتات الدور المركزي في «تسويق» الأهداف الوطنية، وجلب الدعم الدولي لها، رسمياً وشعبياً.

وهنا لابد من تقرير حقيقة مفادها أن لكل فريق سياسي فلسطيني الحق في العمل لانتمائه التنظيمي، ولكن لا ينبغي أن يكون الانتماء بحد ذاته هو السبب وراء هذا النهج أو ذاك، تأييداً أو معارضة، بل يجب أن يكون إنجاز المشروع الوطني معياراً مشتركاً لدى جميع الانتماءات والفئات للتأييد أو المعارضة.

هنا لا يغيب عن بالنا في ذروة الحديث عن دور المقاومة المسلحة في تصليب المشروع الوطني الفلسطيني، أن المقاومة تحظى بإجماع وطني فلسطيني، باعتبارها حقاً مشروعاً ما دام الاحتلال الإسرائيلي قائماً في الأراضي الفلسطينية، وتشكل أداة مهمة من أدوات الصراع، وتحقيق الطموحات والحقوق المشروعة.

مورست المقاومة الفلسطينية بكافة أشكالها من قبل الفصائل والقوى، التي تبنت هذا الخيار، وساهمت في تحقيق مكاسب ملموسة في إطار الصراع المشروع ضد الاحتلال.

غير أن المشكلة الرئيسة التي واجهتنا جميعاً تتمثل في كيفية ضبط ونظم المقاومة، بطريقة تكفل أن تكون أكثر نجاعة وأكثر تماشياً مع الأهداف العامة والرؤية السياسية.

أدى عدم نظم العلاقة بين فصائل المقاومة في بعض الأحيان إلى خلق حالة من الإرباك والتناقض، وعدم الانسجام في توجيه البوصلة في اتجاهها الصحيح، لذلك نرى أن وضع المقاومة ضمن إطار ينظم عملها، ويرشد سياساتها، ويناغم بين مختلف أطرافها من أهم الأولويات التي ترسخ لعلاقة وطنية أكثر تماسكاً وتلاحماً.

مظاهر القصور

شهدت بعض مراحل المقاومة موجات من التراجع النسبي، ليس نتيجة للممارسات الإسرائيلية فحسب، بل لعوامل ذاتية أسهمت في إضعافها، ومن أبرز مظاهر الخلل والقصور:

أ. **عدم توحُّد قوى المقاومة:** على الرغم من اتفاقها على مبدأ تحرير فلسطين من الاحتلال، وأن وسيلة تحقيقه تتم عبر الكفاح المسلح كطريق وحيد للتحرير، إلا أنها اختلفت فيما بينها، بسبب وجود تناقضات سياسية، ما أدى للتنافس السلبي، و«طغيان الذاتية والحزبية» بين المنظمات، وولادة الكثير من الخلافات، وإفساح المجال لمحاولات الدس والتفريق، والتسبب بالنفور والشقاق بين قواها، ما قاد إلى ضعف المواجهة مع المحتل.

ب. **الضعف الأيديولوجي والسياسي:** أدى هذا «الفقر الفكري» إلى بطء شديد في نمو كوادر مسلحة بأفق سياسي واسع، وركز المقاومون على العمل الفدائي العسكري على

حساب تطوير رؤية سياسية تترجم المقاومة لإنجازات حقيقية، ما أفقد المقاومة الكثير من فاعليتها، ونتج ذلك عن قصور في الوعي والإدراك السياسي لجوانب العمل المقاوم، ولو وُجدت فرصة للتوعية السياسية فإنها انحرفت باتجاه الشحن الانفعالي والأيديولوجي ضد تيارات سياسية منافسة في الثورة، ونالت التوعية السياسية تجاه المعركة مع الاحتلال نصيباً أصغر من الاهتمام.

وهو ما أدى لفقدان المقاوم الرؤية الحقيقية للوقائع، والقدرة على التحليل، وبعد النظر، وتبني الخط السياسي والعسكري الصحيح؛ لضمان تحقيق الانتصارات، وتجنب الهزائم، بل أخذ يتحرك بمغامرة وانفعال عفوي، ويتعامل مع الأحداث بردود الفعل، ما ساهم في زيادة الأخطاء.

أ. **التهويل الإعلامي:** استخدم الإعلام في تضخيم وتهويل العمل العسكري، ما أضفى حالة من القدسية، ورفعها فوق مستوى المراجعة والمحاسبة، كما أن تهويل ما تملكه القوى الفلسطينية من أسلحة وعتاد، واستخدام لغة إعلامية غير مناسبة في التعبير عن حق المقاومة ساهم باستغلال الاحتلال لهذه التصريحات في تحريض وتضليل الرأي العام ضد الفلسطينيين، كما استغلها ذريعة لتوسيع قاعدة العدوان، وشن العمليات الحربية ضد الأراضي الفلسطينية، وغزة تحديداً.

ب. **عدم مراعاة الظروف القائمة:** ففي كثير من الأحيان تمت عمليات المقاومة دون فهم لطبيعة المرحلة والظروف القائمة، ما أدى للصدام الداخلي، أو تفويت فرص لتحقيق مصالح وطنية، أو التسبب في خسائر يمكن تجنبها.

ت. **عدم التدقيق في اختيار الوسائل المناسبة:** لقد شكلت هذه النقطة موضع خلاف كبير تسبب في تصدعات وخلافات داخلية، لأن بعض وسائل المقاومة بحاجة لدراسة ومراجعة وتقويم بما يحقق المصالح الوطنية، ويمنع من زيادة الخسائر في الجانب الفلسطيني.

وللخروج من الإشكاليات السابقة، يمكن تحديد عدد من الأسس والمبادئ لممارسة المقاومة، حتى تتمكن من تحقيق أهدافها الوطنية:

١. المقاومة الفلسطينية حق مشروع لا يمكن التنازل عنه ما دام الاحتلال جاثماً على أرضنا.
٢. المقاومة لا تنحصر في مجال واحد، بل مجالات عدة كالمسلحة والشعبية.
٣. تنضبط المقاومة بالرؤية السياسية الممثلة للمجموع الوطني، المقيدة بالثوابت الوطنية.
٤. تقدر المقاومة في أعمالها ونشاطاتها المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، ولا يمكن أن تقوم بأي نشاطات تتعارض معها.
٥. حماية المقاومة ومشروعها والحفاظ على العاملين فيها يجب أن يكون من الأسس المهمة.

٦. توحيد وتنسيق عمل فصائل المقاومة ضمن إطار موحد، سيعزز من قوتها وتماسكها.
٧. يشكل التوافق حول آلية عمل المقاومة، من حيث التوقيت والمكان والآليات، ودراسة التداعيات، جزءاً مهماً من ضمانات نجاح عمل المقاومة.
٨. التأكيد على بقاء سلاح المقاومة موجهاً فقط ضد الاحتلال، وعدم تحوله إلى عنف داخلي.
٩. تشكيل مرجعية سياسية للمقاومة يناط بها وضع السياسات العامة، التي تكفل ضمان سيرها في الاتجاه السليم، ومتابعة أدائها وتقييمه.

برزت في الحالة الفلسطينية في الآونة الأخيرة نقاشات ومطالبات خجولة بضرورة إيجاد مرجعية وطنية لمسألة المقاومة المسلحة، وهي جهة منوط بها وضع السياسات العامة للمقاومة، وتوجيهها، وتكمن مهماتها في: وضع السياسات العامة التي تكفل ضمان سير المقاومة في الاتجاه السليم، متابعة أداء المقاومة، وتقييم ما يتم الاتفاق عليه.

هنا لا يمكن بحال من الأحوال التغاضي عن تأثيرات الاختلافات الأيديولوجية والقناعات السياسية على مسارات العمل الوطني الفلسطيني، وتحديداً المقاومة المسلحة، وكيف يمكن التخفيف من آثارها، وهو ما يتطلب ضرورة ترتيب الأولويات الفلسطينية، ووجود بيئة واحدة تضم كافة الأطياف، بما يشمل أهمية قراءة تجربة المشروع الوطني قراءة نقدية جادة، بإعادة البعد الفلسطيني والعربي والإسلامي والعالمي للقضية الفلسطينية، والتماس مسارات تعين صناع القرار الفلسطيني على اتخاذ القرار المناسب لتفعيل برنامج العمل الوطني.

تعريف المشروع الوطني

لكننا سنعود من حيث لا نقصد لذات المعضلة القديمة المتجددة: هل هناك فعلاً مشروع وطني فلسطيني متفق عليه، أم لدينا مشاريع يحاول كل واحد منا أن يقول إنها المشروع الوطني؟ وهو ما يدفعنا شئنا أم أبينا إلى تعريف بعض المصطلحات؛ ومنها: الوحدة الوطنية، المشروع الوطني، البرنامج السياسي، المقاومة؟

هنا يمكن استحضار عدد من الأسباب للأزمة القائمة بين مساري المفاوضات والمقاومة، وتأثيرها السلبي على المشروع الوطني، من خلال النقاط الآتية:

١. غياب المرجعية الوطنية الموحدة: مرجعية الاختيار الشعبي في الداخل والخارج.
٢. الأداء التكتيكي بدل الإستراتيجي.
٣. التأثير على القرار القيادي.
٤. الاختلاف في تعريف المشروع الوطني الفلسطيني.

لكن يبدو مهماً في السياق نفسه، بعد انطلاق عجلة المصالحة الفلسطينية – وأخذها بعين الاعتبار مناقشة مسار المقاومة المسلحة، وصولاً لتأسيس مرجعية وطنية تحاول الوصول لقرار المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي – تلخيص

الأولويات الوطنية الفلسطينية في عناوين محددة:

أ. الاتفاق على تعريف وتحديد المشروع الوطني الفلسطيني.

ب. ترتيب البيت الفلسطيني وتوحيد القيادة.

ت. إطلاق مشروع مقاومة شامل في مواجهة الاحتلال: شعبياً، سياسياً، إعلامياً... وصولاً للمقاومة المباشرة والمسلحة المتفق عليها بكل أدواتها.

ث. تقويم تجربة التفاوض، من شأنه إعادة توجيه المسار العام للقضية الفلسطينية.

ج. استعادة الأدوار العربية والإسلامية والعالمية على المستويات الرسمية والشعبية، لدعم القضية الفلسطينية.

لكن ما تطرحه القوى الفلسطينية على الساحة الوطنية من مساجلات فكرية وأيديولوجية أوجد فصاماً نكداً بين مساري المقاومة والتسوية، ما كان له أن ينشأ من الأساس، فمن قائل إن ٦٠ عاماً من المقاومة المسلحة لم تؤدِ إلى شيء، فيما أدت التسوية لعودة عشرات الآلاف إلى الوطن، رغم أنها فتحت الباب لتطور سريع في مشاريع الاستيطان وتهويد القدس وجدار الفصل العنصري، علاوة على دخول قضية اللاجئين في متاهة سياسية دولية.

الأهم في النقاش الفلسطيني الحاصل في تأثير المقاومة المسلحة على مصير المشروع الوطني الفلسطيني ومساره، انطلاقاً من نتائج وسياقات حرب غزة الأخيرة، ما يمكن الخروج منه بهذه المتطلبات:

أ. تقويم السلطة الفلسطينية، وجعلها رافعة وطنية.

ب. تطوير آليات صناعة القرار الوطني، وتقليل تأثيرات السياسة الدولية السلبية عليها.

ت. محاولة الاستفادة من التحولات الجارية في المنطقة، وهي تحولات تنطوي على فرص وتحديات بالنسبة للشعب الفلسطيني وقضيته، ويجب ألا نقف متفرجين عليها، بل أن نخطو خطوات عملية لتحقيق ذلك.

ث. البحث في مسيرة المقاومة المسلحة بطرح التساؤلات الآتية: هل أصبحت ورقة ضغط ليس إلا، وهل تحولت إلى الدفاع وليس الهجوم، في ضوء أنها فكرة باتت غائبة عن دول المواجهة.

المقاومة بعد حرب غزة

كان من الواضح أن «حماس» فور انتهاء حرب غزة ستلجأ لتمديد التهدئة مع إسرائيل إلى أجل مسمى، لاستيعاب متطلبات المرحلة الجديدة وتبعاتها، وتُفشل الهجمة على المقاومة، وفي الوقت نفسه أصرت الحركة بكل الأحوال على بقاء جهازها العسكري بقيادته وسلاحه وكوادره دون مساس؛ لأنها أدركت أن الاقتراب من هذا الجهاز سيفقدها أهم عناصر قوتها.

ومن هذا المنطلق، يمكن التنبؤ بأن إستراتيجية حماس في مرحلة ما بعد حرب غزة ستكمن في الرد «المحدود» على أي خروق إسرائيلية، لربط المقاومة باستمرار الاحتلال وانتهاكاته التي

لن تتوقف؛ بحيث لا تعطي الفرصة لخصومها وأعدائها، للمطالبة بإنهاء المقاومة، وحصر جهود الحركة في المطالبة ببعض الحقوق، بجانب الاستجابة المناسبة لسلوك الاحتلال، وردات فعله، بحيث تضمن استمرار التعاطف والتأييد الشعبي لبرنامجها العسكري.

ومن المعلوم أن الخطوة الأولى التي قامت بها إسرائيل بعد انتهاء حرب غزة هي مطالبة السلطة الفلسطينية بنزع سلاح المقاومة، رغم رفض حماس لهذه الخطوة، وحيث إن الولايات المتحدة وحلفاءها الأوروبيين وإسرائيل قد يجعلون نزع سلاح المقاومة أول خطوة في خارطة إعادة إعمار غزة، فربما تنجح الحركة في العمل بكل الوسائل المتاحة لتأخير هذه الخطوة، لكسب مزيد من الوقت، وهي ترفض مجرد الحديث في هذه المسألة، وهو ما كشفت عنه جولة المفاوضات الأخيرة في القاهرة أواخر أيلول الحالي.

لا شك في أن الولايات المتحدة وحلفاءها معنيون بإعطاء جهودهم الدبلوماسية والاقتصادية لإنهاء القضية الفلسطينية فرصة وأجواء مناسبة، وهذا من شأنه أن يأخذ وقتاً طويلاً، متيحاً لحماس الفرصة للعمل على مقاومة محاولات نزع سلاحها.

هنا يمكن الرجوع سنوات للوراء، حين اجتهدت حماس في المزج بين الفعل السياسي والعسكري بممارسة المقاومة، وكأنها ليست في الحكومة، وممارسة استحقاقات الحكم بحيث لا تؤثر على أداء المقاومة، ومع ذلك، كان من الصعب تمرير المعادلة، إن لم يكن من المستحيل تمريرها، لأن وجود الحركة في الحكم ألزمها أن تكون جزءاً من المعادلة السياسية شاءت أم أبت.

وكان السؤال الملح على الدوام منذ وجود حماس في الحكومة، إلى حين استقالة حكومتها في أوائل حزيران الماضي: كيف يمكن أن تكون الحركة جزءاً من منظومة ملزمة تكون فيها ضمن إستراتيجية التسوية، بينما نداء الحق والواجب يستصرخها أن تبقي يدها على الزناد؛ ولعل هذا أدى في بعض المراحل إلى تمزق نفسي وجدل داخلي في جنبات الحركة، يشدها ذات اليمين تارة، وذات اليسار تارة أخرى، وهكذا، انشغلت الحركة بالجمع بين ما بدا «متناقضين»!.

ولم يكن المهم منذ البداية أن تدخل حماس تجربة الحكم، بل الأهم هل هي مستعدة لدخوله، والتكيف مع تحدياته الكبيرة مقارنة مع إنجازاته المحدودة، وإذا تكيفت حماس مع التحديات، فهل بإمكانها فعلاً أن توازن بين التحديات والثوابت، وأن تحافظ على بوصلة الأهداف، ومن ثم الأولويات، وأن تعطي مساحة المقاومة حقها قبالة استمرار الاحتلال والعدوان؟

لكن على الرغم من ذلك، فإن علينا الاعتراف بأن المخاوف بدى أنها أكبر من الآمال، وقد كانت، حيث خاضت حماس تجربة سياسية مخاطرها لا تقل عن إشكالياتها، وكانت تداعياتها أسرع من التوقعات، ولم يكن أمام الحركة سوى المراهنة، والمراهنة فقط هنا على وعي المقاومة والحريصين عليها، لأن فخ المغريات لا يقل خطراً عن واقع التضييق والمهددات.

المثيــر في كثير مما قيــل حول علاقة حماس بمســار المقاومة، وإمكانية ترشــيده خلال فترة ما بعد تســلمها الســلطة بفعل إنجــاز اتفاق المصالحة، أن هناك مسوغات تساق من قبل عدد من ساســة حماس والمقربين منها، كالقول مثلاً إن الانســحاب من خيار الحكومة لا يعني عودة سريعة للمقاومة المســلحة، على الرغم من أنها خاضت حربين ســابقتين ٢٠٠٨، ٢٠١٢، وهي على رأس الحكومة في غزة.

في الوقت نفســه، ليــس مطلوباً من حماس أن تــودع نهــج المقاومــة فور خروجهــا حلبة الحكم والســلطة، فما دام هنــاك احتلال، تظل تلك المقاومة شــرعية، لكن السؤال هو إلى متى يستمر الحديث عن نهج المقاومة بشكل مبهم دون تحديد ماهيتها وأولوياتها، وانتهاج الأكثر جدوى منها، وتقنينها بالاتجاه الذي لا يجلب المزيد من الضغط الخارجي، ويبرر صعود القوى المهادنة، وفــي ذلك لا توجد إجابات واضحة مجمع عليها داخل الحركة، بل هناك بعض التصريحات التي لم تعبر عن رؤية متكاملة في حينه.

قــد يبقى هذا الموقــف «الانتظاري» دون أن يقدم إجابة واضحة مــرة أخرى، لكن يجب ألا يفهم من هذا المطلب أن المطلوب الإقلاع عن نهج المقاومة، بــل توجيه تلك المقاومة بدل أن تتحول إلى «استعراضية» تجلب الضغط الخارجي، هذا إن كنا حريصين على استمرار شرعية المقاومة ما دام الاحتلال مستمراً.

بالتأكيــد لا أحد يشــك بحرص حماس على اســتمرار المقاومــة لكــن التصويــب مطلوب، والترشــيد ملح، والتركيز ضروري، على الرغم من وجــود ثنائيــة غريبة بحاجة إلــى حل في الساحة الفلسطينية تقول: انسداد أفق التسوية يزيد وهج المقاومة المســلحة، وجاذبية الخطاب المقاوم المرتبط بالنضال على الأرض الذي مثلته حماس، وكان درس الانسحاب الإسرائيلي من غزة، أن المقاومة وليس المفاوضات هي التي تدفع إسرائيل للتراجع.

وإذا كانت إستراتيجية الحل السلمي فشلت كما تقول حماس وتردد صباح مساء، فإن الباب مفتوح الآن لتطبيق إســتراتيجيتها القائمة على الحفاظ علــى الثوابت كما تراها، دون أن ينجم عن ذلك كلفــة باهظة الثمن لا يقوى على دفعها الفلسطينيون في مرحلة تاريخية بعينها.

ما تتداوله حماس بين صفوفها بعد حرب غزة الأخيرة، يؤكد لقواعدها أنه لا سبيل ولا جدوى ولا مصلحــة في أن تتخلى الحركة عن مســوّغ وجودهــا، وعن هويتها ووظيفتها وهي المقاومة، حماس يجب أن تبقى مقاومة، وأن تحاذر التحوّل عن ذلك فــي ظروف تبدو غير ملائمة، لئلا تفقد مسوّغ الوجود والهوية والوظيفة.

على صعيد آخر، هناك من ينظر إلى ســلوك حماس المقاوم بعد حرب غزة بالتطلع لتأســيس هدنة حقيقية مع إســرائيل، وبصورة منضبطة، تنظم عمليات الرد على أي اختراق إســرائيلي للهدنــة، فيأتي الرد مناســباً ومرتبطاً بما قام به الاحتلال من عمل عســكري، ويشمل تحديد

المواقــف التي لا يكون الــرد فيها مفيداً، وبهذا يتحقق قرار جماعي مشــترك لحركات المقاومة، وربمــا يمكن تحقيقــه من خلال لجنة تنســيق لحركات المقاومة.

حماس واستحقاق المصالحة

ترتيــب الأوراق هــذا لدى حمــاس، يتطلب بالضــرورة التأكيد على أن الموازنة بين العملين السياســي والمقاوم، تقوم على أن المقاومة تمثل الذراع القوية للعمل السياسي، والمفاوضات تقوم على أدوات الضغط، ومن لا يملك أدوات الضغط لا يســتطيع في المفاوضات إلا أن يتنازل، على الرغم من موقف حماس من المقاومة، ولعل القرار الذي بقي سائداً طوال الفترة الماضية هو الموازنة الحكيمة والدقيقة بين الخيارين، في إطار مراعاة عاملين أساسيين:

١. التمسك بهدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة على كل شبر محرر من فلسطين التاريخية، الواجب تحريرها تدريجياً مهما طال الزمن وتواصل الكفاح.
٢. الظــروف المســتجدة الحبلــى بالتطورات والتحديات والفرص والمخاطر.

هنا أستحضر الســؤال الذي طرحناه عديد المرات علــى قيادة حماس في جلســات بحثية ولقاءات صحافية، خلال الســنوات الســابقة، وهي في الحكم، في الوقت نفســه الذي أدارت فيه دفة المقاومة، ســألنا عن نتائجها ورد الفعل الإسرائيلي عليها، فكيف يمكن أن تنجح حكومة حماس في إدارة الأوضاع الحياتية للفلسطينيين بطريقــة فاعلة، ونصف وزرائهــا وثلث نوابها، والعشرات من رؤساء وأعضاء مجالسها البلدية يقبعون في السجون؟ كيف يمكن أن تحقق هذه الحكومة طموحــات ناخبيها ورئيــس وزرائها مطــارد، ورئيس البرلــان التابع لهــا معتقل، والشيء نفســه يقال عن نائب رئيس حكومتها، ووزرائها الذين يتنقلون بســرية مطلقة خشــية مواجهة المصير نفسه.

آنــذاك، وأتحدث عن مرحلة ما قبل المصالحة الأخيــرة ٢٠١٤، كان علــى حمــاس، حكومة وحركة، الإدراك منذ البداية، حفاظاً على مشروع المقاومــة، أن الجلوس على مقعدين أمر متعذر، وســيفضي لكسر ظهر الجالس بينهما، رغم أنه مــن حق حماس اســتثمار فوزهــا وأن تحظى بفرصها، والاختيار بين الســلطة بما عليها من واجبات والتزامات، أو المعارضة – المقاومة بما لديها من هوامش حركة ومرونة.

قلنا وقال كثيرون غيرنا، إن حماس لم تتأهل بعد لقيادة المركبة، وإن من الأفضل لها ولشعبها الذي اختارها بحرية وطواعية، أن تجلس بجانب السائق، وتبقي يدها على «الفرامل» لمنع انزلاق العربة في دهاليز الفساد الداخلي، أو الانحراف عن الحقوق المشروعة للشعب، لكن حماس وجدت نفسها تجلس في «قمرة القيادة»، وتمسك بالمقود والفرامل معاً، فكانت هذه النتيجة.

في الوقت نفســه، كان من المدهش حقاً أن تبقى الحركة مصرة على أن المقاومة العسكرية

هي خيارها الوحيد في الوقت الذي قررت فيه دخول العملية الانتخابية، وتقوم بتشكيل حكومة تمثل مصالح الشعب، وليس مصالح حماس فقط، كان من الأجدى أن تدرك الحركة أن من يريد اعتماد المقاومة العسكرية خياره الوحيد لا يدخل عملية سياسية وانتخابات تمثيلية، بل يبقى على هامشها بحيث لا يتأثر بها، ويحافظ على أسلوبه الكفاحي بعيداً عن ازدواجية المسؤوليات، تلك الازدواجية التي توفر له أن يختار منها ما شاء في الوقت الذي يريده لخدمة مصالحه وبرامجه، وبالتالي يرهن القضية ككل ضمن هذه الازدواجية.

لكن بعد خروج حماس من الحكم، ومع بروز بعض الأصوات التي تقول إن الحركة تحررت من الأعباء الداخلية والمسؤوليات الإدارية، وبإمكانها الآن العودة بقوة إلى خيار المقاومة المسلحة، فإنها بحاجة للبحث عن الميكانيزمات والآليات التي يجب أن تتسلح بها لاجتياز هذا التحدي بأقل الخسائر، خاصة أن الحديث لا يدور عن مكاسب ومغانم، فالمرحلة لا تزال تدفع استحقاق مغارم دفعت، وأخرى مرتقبة في الطريق، حتى لو تأخر وصولها بعض الوقت، بفعل المضادات التي ستتهيأ لحماس.

حماس: عين على الضفة

لكن الوضع السائد في غزة اليوم، يؤكد أكثر من أي وقت مضى أن حماس ماضية في طريق ترسيخ قوتها العسكرية، على الرغم من كلفة حرب غزة الأخيرة، وهي تنتهج في سبيل ذلك جملة من الوسائل والأساليب، من بينها:

أ. في غزة: تخزين السلاح والعتاد والتدريبات الميدانية لعناصرها، بل وإنتاجه وتصنيعه، وتحسين فعالية صواريخها وقدرات قذائفها لتتمكن من ضرب مدن أساسية في إسرائيل، والسعي لبناء أنظمة مضادة للدبابات والطائرات، يمكنها أن تشل قدرة الجيش الإسرائيلي الحالية على الدخول إلى غزة بسهولة، عبر استخدام النوع الجديد من الصواريخ الذي استخدم في الحرب الأخيرة.

ب. في الضفة: محاولة نقل حماس لتجربة المقاومة المسلحة مع إسرائيل إليها، وقد تجلى ذلك بدعوة عدد من قياداتها السياسية، الذين طالبوا بنقل نموذج المقاومة المسلحة في غزة إلى الضفة، لتقصير عمر الاحتلال، ومنع اعتداءاته على الفلسطينيين، وإن ما فعلته المقاومة في غزة، يجب أن يتم نقله بأسرع وقت ممكن للضفة، كي يتم تحرير فلسطين.

ترى حماس في هذه المرحلة أن ساحة المقاومة الحقيقية ضد إسرائيل موجودة في الضفة، التي ما زالت محتلة، فالأمر لم يعد مقتصراً على أحاديث الصالونات السياسية داخل الساحة الفلسطينية، بل مشاورات بين القوى المقاومة، للبحث في الآليات والوسائل المقترحة، رغم العقبات السياسية والأمنية التي قد تشكل

عائقاً أمام نقلها، ما يعني أن السؤال المطروح في حماس في هذه المرحلة: ليس هل ستنتقل المقاومة للضفة أم لا، بل عن آليات المقاومة، توقيتها، وسائلها، والدخول في تفاصيلها الميدانية والعملياتية.

معالم الوضع الأمني والميداني في الضفة واضحة، فالاحتلال ما زال قائماً وبقوة، بل يتعزز أكثر فأكثر، والمستوطنات تشهد «تسميناً» مكثفاً، وفرض هذه الحقائق على الأرض سيفرض بالتأكيد وجود حالة من المقاومة المسلحة، والتصدي لها، إضافة للمظاهرات والاعتصامات والاحتجاجات السلمية والشعبية.

لكن هذه الرغبة الحمساوية لابد أن تصطدم برفض صارم من السلطة الفلسطينية، التي تستبعد تحقيق السيناريو الذي تدعو إليه حماس بنقل العمل المسلح ضد إسرائيل إلى الضفة، لأن ذلك كفيل بضرب المشروع الوطني برمته، والإطاحة بالسلطة الفلسطينية كلها، والفلسطينيون ليسوا بهذه السذاجة التي تجعلهم انتحاريين بهذه الطريقة العدمية، السلطة في الضفة تسمح بالمقاومة السلمية والشعبية ضد الاحتلال في الضفة، وهي تؤتي أكلها أكثر بكثير من بعض الأعمال المسلحة التي ضررها أكثر من نفعها، ولا يستفيد منها سوى اليمين الإسرائيلي.

حماس لا تمتلك ضمانات أكيدة بالقدرة على تحقيق نجاحات كبيرة في هذا المشروع الجديد، لأنه يبدو أمراً صعباً في هذه المرحلة، فالرد الإسرائيلي سيكون موجعاً، ما يعني أن انطلاق العمليات المسلحة من الضفة صعب ومعقد للغاية، والخلايا المسلحة هناك تخضع لملاحقة مزدوجة، من قبل إسرائيل التي تعتبرها هدفاً، والسلطة الفلسطينية التي ترفض وجود أي سلاح آخر غير سلاحها في مناطق الضفة، ولن تسمح لحماس بجر الضفة الغربية لمربع مواجهة مسلحة مع إسرائيل.

أكثر من ذلك، فإن الوضع الأمني في الضفة الغربية سيئ للغاية، والملاحقة الأمنية الفلسطينية والإسرائيلية المشتركة لعناصر حماس هناك، تعمل على ضرب أي مفاصل تنظيمية جديدة قد تنشأ في الضفة، بما في ذلك أي نواة عسكرية صغيرة، وتعرقل أي تفكير أو تخطيط لنقل المقاومة المسلحة من غزة إلى الضفة.

مع كل ذلك، تعتقد حماس بإمكانية العمل الجاد لإعادة بناء أجهزتها العسكرية في الضفة، التي اعتراها الضعف الناتج عن عمليات الاعتقال والاغتيال للكوادر العسكرية، وتدمير البنية التحتية لها في السنوات الأخيرة، لأن الضفة ستكون الساحة الحقيقية للمعركة مع إسرائيل، وتنتشر فيها الأهداف الإسرائيلية: العسكرية والاستيطانية على مدار الساعة، ويمكن توجيه ضربات مؤلمة للوجود الإسرائيلي فيها، ما يمهد الطريق لتحقيق انسحابات متوقعة كما حصل في غزة، رغم المخاوف من إمكانية الصدام مع السلطة الفلسطينية، وهو ما يتطلب حواراً هادئاً معها للوصول لبرنامج سياسي متفق عليه.

وربما أن قراءة ميدانية دقيقة لواقع المقاومة

المسلحة في الضفة الغربية، يشجع حماس على تفعيل مسار المقاومة المسلحة في الضفة لأنه آخذ بالارتفاع، وازداد في حرب غزة الأخيرة ٢٠١٤ بمقدار ٧٠٪، حيث شهدت ١٠٠٠ نقطة مواجهة مع الجيش الإسرائيلي، بمعدل ٢٠ نقطة مواجهة يومياً، واستشهد ٢٢ فلسطينياً في الضفة، وأصيب المئات، علاوة على ١٠٥٠ حالة اعتقال، و٥٠٠ من القدس، ونفذت ١٧٦ هجمة بالزجاجات الحارقة على أهداف إسرائيلية، و٢٨ عملية إطلاق نار، وتفجير ١٦ عبوة ناسفة، وعدة عمليات طعن ودهس، ومحاولتان لم تنجحا لإدخال سيارات مفخخة داخل إسرائيل.

أمر آخر يدفع حماس للذهاب نحو تفعيل المقاومة المسلحة في الضفة، تلك الحالة الصعبة التي تعانيها غزة، التي تشكل ١٪ من مساحة فلسطين التاريخية، وخاضت ٣ حروب متلاحقة في أقل من ٦ سنوات، وحان وقت أن تأخذ استراحة محارب، وترمم بناها التحتية، وتفسح المجال لجبهات أخرى هادئة أن تشتعل مع إسرائيل، فالفلسطينيون موجودون في جميع الدول التي ترتبط بحدود مع إسرائيل، وبإمكانهم أن يأخذوا زمام المبادرة، ويمنحوا غزة فرصة التقاط الأنفاس.

الحرب على غزة: دوافعها، وتداعياتها على مستقبل القضية الفلسطينية

عبد الغني سلامة *

مقدمة

منذ سيطرة حماس على قطاع غزة في صيف ٢٠٠٧، ولغاية هذا العام ٢٠١٤، تعرض القطاع لثلاثة اعتداءات عسكرية عنيفة شنتها إسرائيل، بمعدل اعتداء كل سنتين يصل بوتيرة عنفه وحجم تدميره إلى مستوى الحرب.

خلف العدوان الأخير، والذي استمر قرابة الخمسين يوماً، وراءه دماراً هائلاً غير مسبوق، وأكثر من ألفين ومائتي شهيد، وآلاف الجرحى، وعشرات آلاف المهجرين... .

وحتى نحلل النتائج السياسية للحرب الأخيرة وتداعياتها وأثرها على القضية الفلسطينية ومستقبل الصراع، لا بد لنا أولاً من أن نفهم دوافعها وأسبابها، ثم نضعها في سياقها التاريخي المتصل مع الحروب السابقة، بل والمتصل مع حلقات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي كافة، والذي بدأ قبل النكبة، وتواصل بعدها بأشكال وتجليات عديدة.

وفي البداية، لا بد من التوضيح أن إسرائيل هي التي بدأت الحرب، وهي التي اختارت التوقيت والمكان وحددت الأهداف، وبالتالي فإن إسرائيل تمثل الجهة المعتدية، وتتحمل المسؤولية القانونية والأخلاقية عن اعتداءاتها. وبهذا المعنى؛ فإن الحرب تكون قد فُرضت على غزة فرضاً، ولم يكن أمام حماس ومعها بقية قوى المقاومة من خيار سوى قبول التحدي، والدفاع عن النفس.

* باحث في الشؤون السياسية.

دوافع الحرب في الإعلام

في كل مرة، تزعم إسـرائيل في حروبها على غزة أنها لا تستهدف الشعب الفلسطيني، وإنما تريد القضاء علـى حكومة حماس «الإرهابية»، أو إضعافهـا، أو معاقبتها، أو أنها تريد فرض الأمن ومنع إطلاق الصواريخ، وأنها تقوم بذلك من منطلق الدفاع عن النفس... أي أنها تسعى لحصـر أهدافها المعلنة بكل ما يتصل بحماس؛ فتـردد وسـائل إعلامها بعـض المصطلحات لتكريسها في الخطاب الإعلامي العالمي على أنها بديهيات، من مثل: الحرب على حماس، صواريخ حماس، أنفاق حماس، شـعب غزة، الحرب على غـزة... وهي بذلك إنما تضلـل العالم وتخدعه لتحقيق هدفين: الأول تمرير مخططاتها دون أن يعترضها أحد، متذرعة بأن حماس مدرجة على قوائم الحـركات الإرهابية، وأنها حركة معزولة سياسـياً، وبالتالي يحـق لها أن تحاربها تحت حجـة الدفاع عن النفس، مـع محاولات ربطها بحركات إسـلامية اقترن اسمها بالإرهاب مثل داعش! والثاني، صرف الأنظار عن ممارساتها فـي الضفة، وعن جوهر القضية الفلسـطينية، واختزالهـا في جزئية واحدة هي حماس وغزة، خاصـة عندما يتم التركيز علـى قضايا المعبر والمينـاء والمطار والحصـار ... وكأن حل هذه القضايا يعني حل القضية الفلسطينية.

ومـن الغريب أن بعـض الأطراف من داخل حماس تتسـاوق مـع هذا النهج مـن حيث لا تـدري، بهـدف إعلاء شـأن حمـاس، وإبراز وجودهـا في الفضاء الإعلامـي، وجعل صورة المقاومـة وتضحياتها مقترنة بحماس حصراً... أي الاسـتفادة مـن اللحظة الراهنـة لتكريس صورة معينة لحماس في الوجدان الشعبي وفي المداولات السياسية، لذلك تستخدم بعض وسائل إعلام حماس المصطلحات نفسها التي يتداولها الإعلام الإسرائيلي، بدلاً من تكريس مصطلحات: المقاومة الفلسطينية، الشعب الفلسطيني، الحقوق الوطنية الفلسطينية... .

ومـع ذلك، يجمع كثير مـن المحللين على أن أهداف إسرائيل الحقيقية من حروبها ليست كما تدعي في إعلامها، وليست كما تروج له أطراف من داخل حماس أيضاً، حيث إن كل طرف منهما يسـعى لتكريس صورة معينة للحرب وأسبابها ونتائجها بمـا يخدم مصالحه فقط، ولكنهما لن ينجحا في ذلك إلا إذا اعتبرنا أن تاريخ الصراع العربـي الصهيوني قد ابتدأ للتـو، أي منذ أن اسـتهدفت إسـرائيل حماس!! ثم نقفز عن كل تاريخ إسـرائيل الدموي، وننسى كل تضحيات الشعب الفلسطيني وعذاباته في الوطن والشتات على امتداد سنوات الكفاح في العقود الماضية.

أسباب الحرب ودوافعها

فـي العـادة، لا تكشـف الـدول والجهات المتصارعة عن كامل أهدافها من شـن الحرب، ولا عن كامل إستراتيجياتها في إدارة الصراع؛ وهناك دوماً أهداف معلنة وأخرى خفيّة، وأحياناً يكون الخفـي من الأهداف أخطـر من المعلن.

والحرب العدوانية المتواصلة التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة لا تخرج عن هذا المفهوم، بل إن بعض المحللين يتحدثون عن مخططات إسرائيلية وصفقات مشبوهة عجزت السياسة عن تمريرها، سيتم تمريرها الآن تحت ضجيج الصواريخ، ودوي القصف وحالة الدمار الرهيبة، ومناظر الأشلاء التي تدمي القلب.

في حربها الأخيرة على غزة، لا حاجة لبذل جهد كبير لفهم دوافع إسرائيل لشنها، فهي ليست الأولى في تاريخ إسرائيل، ولا يبدو أنها ستكون الأخيرة، بل هي مجرد حلقة في مسلسل طويل من العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، بدأ منذ أن وطأت أقدام طلائع الغزاة أرض فلسطين أول مرة قبل أكثر من قرن، وما زال هذا المسلسل مستمراً، وإن كانت حلقاته تتصاعد وتتكثف في كل مرة بشكل مختلف حسب طبيعة كل مرحلة. فإن أدركنا السبب العام الرئيس لاستهداف الشعب الفلسطيني ووضعناه في سياقه التاريخي؛ أي بوصفه النقيض المركزي للمشروع الصهيوني، فإننا أيضاً مدعوون لفهم السياقات التي كانت تترافق مع كل موجة تصعيد.

فبعد أن فشلت الحركة الصهيونية في إلغاء وجود الشعب الفلسطيني ومحوه عن الخارطة، صار هدفها الإستراتيجي والدائم تدمير مقدراته، والحيلولة دون قيام دولة فلسطينية مستقلة، وفرض حل للصراع بالطريقة التي تراها من زاويتها فقط.

وصل الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي بعد أن فشلت مفاوضات كامب ديفيد في تموز ٢٠٠٠، إلى مرحلة المواجهة المباشرة والصدام الحتمي، ومع انطلاقة الانتفاضة بعد ذلك بشهرين، ولأكثر من خمس سنوات متتالية، خاضت إسرائيل حرباً تدميرية على السلطة الوطنية دمرت خلالها كافة مقراتها الأمنية والمدنية، وأعادت احتلال المدن، وقتلت واعتقلت الآلاف وحاصرت الزعيم الراحل ياسر عرفات في المقاطعة، وتمكنت من عزل السلطة سياسياً وإضعافها عملياً... لتمرير مخططاتها في التوسع الاستيطاني وتهويد القدس وبناء الجدار وتقطيع أوصال الضفة الغربية وعزل المناطق عن بعضها، وفرض الحقائق على الأرض، للحيلولة دون قيام دولة مستقلة متواصلة جغرافياً وتمتلك مقومات الاستمرار... .

بعد ذلك كله، طرحت إسرائيل خطة الانسحاب أحادي الجانب من غزة، في محاولة منها لعزل القطاع عن الضفة، وتهيئة الظروف للانقسام، وبعد أن تم لها ما أرادت، استكملت مخططها بتثبيت الانقسام، وإضعاف «السلطتين» في غزة والضفة على حد سواء؛ في الضفة واصلت حملتها العسكرية والأمنية، وفي غزة شنّت ثلاث حروب، أرادت من خلالها تدمير القدرة العسكرية لحماس وبقية فصائل المقاومة، وبالتالي إجبارها على عقد هدنة معها، ولكن بشروطها، حيث إن إسرائيل لا تقبل أن ينمو على خاصرتها كيان معاد يطور قدراته القتالية باستمرار،

بينما تقبل بل وترحب باستمرار حالة الانقسام الفلسطيني – أي كيان سياسي لحماس في غزة معزول ومحاصر، وسلطة في الضفة ضعيفة وتقبع تحت الاحتلال – فهذا الوضع يخدمها تماماً ويعفيها من دفع أي استحقاقات سياسية، ويوفر لها الذريعة للتنصل والتهرب من مسؤولياتها السياسية والقانونية، ويمنحها الوقت الكافي لفرض رؤيتها للحل على أرض الواقع، ويُضعف الطرف الفلسطيني ويقلص خياراته إلى أقصى حد.

ومن خلال هذا السياق التاريخي، يمكن فهم دوافع إسرائيل في حروبها؛ بمعنى أن ما يحدث في غزة هو استكمال لما يحدث في الضفة، ولِما كان قد حدث من قبل في المنفى، فإسرائيل هي نفسها لم تتغير، والشعب الفلسطيني هو ذاته قبل العدوان وبعده.

الأسباب المباشرة

وإلى جانب الأسباب الإستراتيجية التي سبق شرحها، يمكننا تشخيص أسباب مباشرة وراء كل عدوان؛ وحتى هذه الأسباب تظل حاضرة في كل مرة؛ ففي العدوان الأول على غزة في كانون الأول ٢٠٠٨ الذي أطلق عليه الجيش الإسرائيلي عملية «الرصاص المصبوب»، كان الهدف فرض ترتيبات أمنية مستقرة وطويلة الأمد، تكون لإسرائيل اليد العليا فيها.

حيث تدرك إسرائيل تماماً أن القضاء على حماس هدف شبه مستحيل، ولا يمكن تحقيقه إلا عبر بحر من الدماء، لا قِبَلَ لإسرائيل بتحمّل تبعاته، لذلك فهي لا تسعى لتحقيقه، بقدر ما تسعى إلى إجبار قيادات حماس على تغيير منهجها وحملها على تقديم تنازلات مؤلمة؛ فاستمرار بقاء حماس – شريطة أن تكون ضعيفة ومراقَبة – هو ضمانة لاستمرار حالة الانفصال في الساحة الفلسطينية، وهي الحالة التي تسعى لإدامتها.

وثمة عاملان إضافيان لعبا دوراً مؤثراً في اتخاذ قرار الحرب: الأول هواجس الحملات الانتخابية، حيث يعتمد المرشحون عادةً على الدم الفلسطيني، والمزايدة على من يقتل أكثر ليحسّن من فرص انتخابه. والثاني استعادة قوة الردع وأسطورة التفوق المطلق والحرب الخاطفة التي فقدها الجيش الإسرائيلي منذ اجتياح لبنان عام ١٩٨٢، وفي مخيم جنين ٢٠٠٢، وفي حرب تموز ٢٠٠٦ على يد حزب الله، وفي هذا الصدد حاول «باراك» إثبات أن فشل الجيش في حرب تموز بالذات ليس بسبب الجيش نفسه بل بسبب قيادته وأسلوبه الخاطئ، ولذلك ظل شبح «لجنة فينوغراد» مخيماً في أروقة صناع القرار في إسرائيل.[١]

ومعلوم أن إسرائيل عادةً لا تتورع عن القيام بعدوانها في أي ظرف وفي أي مكان، غير آبهةٍ بالموقف الدولي، وإذا تعذر وجود المبرر فإنها تخلقه من العدم، أو تستدرج ردات فعل الآخرين لإيجاد المبرر، إلا أنها في تلك المرة استفادت من الظرف الدولي والمحلي؛ فقد انتهت في

كانــون الأول ٢٠٠٨ مدة التهدئــة بين فصائل المقاومة وإســرائيل بإعلان حماس عدم رغبتها بتجديدهــا، ثم أعقبت ذلــك بإطلاق دفعات من صواريخها على البلدات الإسرائيلية، الأمر الذي سهل على إسرائيل تبرير عدوانها ومنحها نقاطاً إضافيةً لمواجهة الضغــوط الدولية. وقد تزامن هذا مع مرحلة الاســتلام والتسليم في الإدارة الأميركية، حيث الرئيس المودع «بوش» لا يرغب بإثارة الدوائر الصهيونية عليه، والرئيس القادم «أوبامــا» لم يكن جاهزاً بعد للعب أي دور فاعل على الساحة الدولية.

بعد هذه الحرب بثلاث سنوات شنت إسرائيل حربهــا الثانية على القطاع وأســمتها «عامود الســحاب»، بعد أن توصلت لقناعة بأن العلاقة الضمنية والملتبســة بينهــا وبين حكومة حماس بصيغتهــا الراهنة لم تعد مجديــة، وباتت غير مقبولة للطرفين؛ بمعنى أن إســرائيل أرادت من تلك الحرب إعادة صياغة علاقتها مع قطاع غزة، على أســس جديدة ومختلفة، وأن حماس أيضاً ســعت إلى الهدف نفســه، ولكن كل طرف من وجهة نظره الخاصة، وبما يخدم أهدافه ويضمن مصالحه، ولكن على أن تكون هذه العلاقة موثقة وبضمانات عربية ودولية.

وللتوضيح، يمكن إجراء مقاربة ســريعة بين الحرب الثانية على غزة والحرب التي ســبقتها؛ حيث بدأت إسرائيل الحرب الأولى بغارات جوية مكثفة على مجموعة من الأهداف الحيوية والمهمة بالنسبة لسلطة حماس (مقار الشرطة، السرايا، المبانــي الحكومية)، بما يشــبه الضربة المباغتة على الــرأس، وأتبعتها بهجوم بــري، واغتالت قيادات سياسية (سعيد صيام، نزار ريان)، وهي قيادات لا علاقة لها بكتائب القسام.. فبدا وكأن إســرائيل تهدف إلى إضعــاف حكومة حماس، أو إســقاطها؛ فكان الهم الرئيس للحركة آنذاك الحفــاظ على قواتها وتماســك حكومتها. بينما في الحرب الثانية بدأت إسرائيل باغتيال أحمد الجعبري (قائد كتائب القســام)، ولم تعمد إلى اغتيال قيادات سياسية، لأنها في تلك المرة كان واضحــاً أنها لا تريد إســقاط حكم حماس، بل تريد تأكيــد نتائج وأهداف حربها الأولى، وهي القضاء على قوتها العســكرية الضاربة، بمعنى أنها تريد حكومة حمساوية ولكن بلا مخالب؛ أي تريد سلطة مسالمة في غزة، تضمن بقاء الجبهة الجنوبية هادئة ومستقرة، وبالشكل الذي يكرس الانقسام، وهذا هو لب الموضوع.

في الحرب الثانية ٢٠١٢، كان هدف إسرائيل القيــام بجملة من الاختبارات التي على ضوئها ستقيّم النتائج وتستخلص العبر على المستويات الإســتراتيجية والتكتيكية؛ مــن أهمها اختبار كفاءة منظومة الدفاع المضادة للصواريخ، أي ما يُعرف بالقبة الحديدية، وفي الوقت نفسه اختبار قــدرات الصواريخ الفلســطينية من حيث مدى دقتها والمســافات التي يمكن أن تصلها وقوتها التفجيرية وغير ذلــك. واختبار جاهزية الجبهة الداخلية (الإســرائيلية) وتدريب السكان بشكل عملــي على التعود والتكيــف مع أجواء الحرب،

وكيفية التصرف (السليم) إذا ما تعرضت مدنهم لقصف صاروخي كبير.

ويمكـن إضافـة اختبارات أخـرى كتدريب الطيّارين الجدد على القيام بطلعات استطلاعية وهجوميـة في ظـروف حرب حقيقيـة، وصقل مهارات الجيش، والحفاظ علـى لياقته البدنية، وإدامة أجـواء الحرب ومفاهيمهـا في الثقافة الإسـرائيلية خاصـة للأجيال الجديـدة. وهذه الاختبارات ضرورية جداً بالنسبة لدولة عسكرية عدوانية مثل إسـرائيل، وتأتي في إطار تطوير قدراتها في حالة قيامها بأي حرب شـاملة في المستقبل سـواء مع إيران، أو مع غيرها. وإلى جانـب هـذه الاختبارات تهدف إسـرائيل إلى استنزاف ترسانة الصواريخ الفلسطينية، وتدمير قدرات المقاومة، وتحطيم بنيتها التحتية، واغتيال قادتهـا، وتدمير إمكانية تجديد قوة المقاومة في المسـتقبل وترميمها، وتأمين الحدود بما يضمن عـدم تهريب صواريخ وأي معـدات قتالية. أي بعبارة موجزة تأمين الجبهة الجنوبية لإسرائيل، وضمان هدوئها لأمد طويل.

وإضافة لذلك، فإن إسرائيل كانت معنية باختبار موقف النظام المصري الجديد في عهد «مرسي»، وكذلـك اختبار ردات الفعل الجماهيرية في مصر وبقية البلـدان العربية في زمـن الربيع العربي، وقيـاس مدى ونوعية الاختلاف بين ردود الأفعال الحالية (الرسـمية والشـعبية) عنهـا في الزمن السابق. أي أن إسـرائيل جعلت من غزة ميدان رماية للتدريب والاختبار، ولكن بالذخيرة الحيّة.

ولكن هذه الاختبـارات (الحرب) كان يمكن تأجيلهـا، أو القيام بها في أي وقت آخر، إلا أن إسرائيل اختارت ذلك الوقت بالذات في محاولة منها لتحقيق هدف تكتيكي آخر، وهو عرقلة جهود السـلطة الوطنية الرامية لانتزا ع اعتراف عالمي بدولة فلسطين كعضو مراقب في الأمم المتحدة، والتي توجت بخطاب الرئيس عباس أمام الجمعية العامة في نيويورك في الشـهر نفسـه (تشرين الثاني ٢٠١٢).

أمـا في الحرب الثالثة (صيف ٢٠١٤) والتي أسمتها إسرائيل «الجرف الصامد»، فقد أرادت إسـرائيل التأكيد على نتائج حروبها السـابقة، إضافة إلى أسباب أخرى استجدت قبيل الحرب أهمها إعـلان حكومـة التوافق وبدايـة نهاية الانقسام. فبعد أن اصطدمت مفاوضات التسعة أشـهر بحاجز الفشـل وتوقفت كلياً في أواخر نيسـان ٢٠١٤، دون أن يحمّل المجتمع الدولي الطرف الفلسـطيني مسؤولية فشـلها، دخلت المنطقـة في مرحلة من الفـرا غ وغياب البدائل، وهـو الأمر الذي لا يقبله منطق السياسـة. في تلك اللحظة التاريخية توصلت السلطة وحماس للتوقيع على «اتفاق الشـاطئ» لإنهاء الانقسام وتشـكيل حكومة توافق وطني. وكما هو متوقع لم تـرُقْ المصالحة الفلسطينية لإسرائيل؛ فشنّت حرباً سياسية ودبلوماسية وإعلامية على السلطة، إلا أنهـا أخفقت في انتزا ع موقف دولي (وحتى أميركـي) معـارض لحكومة التوافـق، فلجأت للتصعيد الميداني. في البداية اسـتغلت اختفاء

المستوطنين الثلاثة، فقامت بحملة عسكرية وحملة اعتقالات في مختلف مدن الضفة، ترافقت مع تصعيد عدوان المستوطنين، إلا أنها جوبهت برد جماهيري غاضب، ثم لجأت إلى عدوانها على غزة، وللهدف نفسه: إرغام السلطة على فك تحالفها مع حماس، والعودة للانقسام، والتهرب من استحقاقات العملية السلمية. وهذا يعني أن الهجوم الإسرائيلي على غزة هدفه سياسي، وليس أمنياً، والحجة كالعادة هي تدمير ترسانة المقاومة، علماً أن غزة كانت في السنتين الماضيتين جبهة هادئة.

المفاجأة التي أجبرت إسرائيل على تغيير حساباتها، هي مشاركة القدس والمدن الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ في الانتفاضة الجماهيرية القصيرة التي سبقت الحرب بقليل، الأمر الذي دفع نتنياهو إلى أن يتحول بهجومه إلى قطاع غزة، حيث أن قصف القطاع بحجة مكافحة «إرهاب» حماس هو الخيار الأفضل والأسهل له من مواجهة مقاومة شعبية سلمية يشترك فيها فلسطينيو الداخل والقدس. [٢]

وهكذا، بدلاً من أن تنحصر أعمال العنف داخل مدن الضفة ومخيماتها، كما كان نتنياهو يخطط، جاءت انتفاضة الشارع الفلسطيني في القدس والجليل والمثلث، أي أن الصراع انفجر دفعة واحدة على نحو غير متوقع ليشمل «الداخل الإسرائيلي». ما يعني أنه إذا لعبت إسرائيل بورقة المستوطنين، فإن فلسطينيي الـ ٤٨ جاهزون للدخول في المعركة، وهذا يعني بالمفهوم الإستراتيجي أن الرد الفلسطيني الشعبي على فشل «حل الدولتين»، هو طرح «حل الدولة الواحدة ثنائية القومية»، وأمام هذا المأزق هربت إسرائيل إلى جبهة غزة، لتغلق هذه الجبهة التي باغتتها فجأة؛ لاسيما أن الظروف الإقليمية تساعدها أكثر على فرض رؤيتها للحل بالقوة، حتى لو تطلب الأمر استهداف المدنيين، خاصة أنها صوّرت عدوانها على أنه حرب متكافئة بين جيشين، وبين قوتين صاروخيتين.

وإذا كان السبب المباشر للحرب، قصة المستوطنين الثلاثة وصواريخ حماس، فإن توقيتها جاء استغلالاً لظرف دولي مواتٍ من ناحية، ولظرف إسرائيلي داخلي ضاغط من ناحية ثانية؛ حيث حاول «نتنياهو» استعادة صورة الزعيم القوي، وتعزيز مكانة حكومته؛ وكذلك فإن السبب الأساسي (كما هو في الحروب السابقة) هو تحقيق أهداف إسرائيل الكبرى، وهي: عزل قطاع غزة ككيان منفصل غارق في الأزمات، والاستفراد بالضفة وجعلها مجرد كانتونات تحكم نفسها، بحيث لا يمكن أن تتحول إلى دولة مستقلة، وهذا كله يتم من منطلق أن إسرائيل تتعامل مع الضفة والقدس كأراض إسرائيلية، أو متنازع عليها يشغلها أو يحتلها الفلسطينيون، بينما تتعامل مع قطاع غزة على أنه كيان معاد. أي بمعنى آخر تسعى حكومة نتنياهو لدق الإسفين الأخير في نعش «حل الدولتين»، بعد أن تكون قد ثبتت الانقسام الفلسطيني مرة ثانية وإلى الأبد، وانسحبت مما

هو أقل مـــن ٦٠٪ من أراضي الضفة في إطار تفاهمـــات إقليمية. وهذا هـــو جوهر الحل الذي تريد إسرائيل الوصول إليه، وبالقوة.

دوافع حماس للحرب

بعد عام من انقلاب المشهد في مصر، نضجت جملـــة من المتغيـــرات المحليـــة والإقليمية كانت تعمل معـــاً بطريقة متوازية علـــى الإجهاز على حماس سياســـياً ومالياً وشعبياً. أهمها خروج جماعة الإخـــوان من الحكم في مصر، وتحولها إلـــى جماعة محظورة، الأمر الذي تكرر بصورة مشـــابهة في بلدان عربيـــة أخرى؛ حيث أقدمت كل من السعودية والإمارات والكويت على حظر الجماعـــة في أراضيها. إيران وســـورية وحزب اللـــه والذين كانوا من أهم حلفاء حماس انقلبوا عليهـــا، على خلفية الاقتتال الدائر في ســـورية، واتخاذ حماس موقفاً سلبياً منه، اعتبروه طعنة في الظهر. تركيا بدأت بالتقرب من إســـرائيل، وكانت على وشك إعلان المصالحة بينهما وعودة الميـــاه إلـــى مجاريهـــا، كما كانت قبـــل حادثة مرمرة، الأمر الذي سيكون على حساب العلاقة مع حماس. قطر الداعم المالي والإعلامي الأهم لحماس صارت في موقف صعب بعد اشـــتداد الضغط الخليجي عليهـــا. وهكذا فقدت حماس حلفاءهـــا واحداً تلو الآخر، الأمر الذي فاقم من عزلتها السياســـية وأزماتها المالية، التي وصلت حـــداً تعجز فيه عن الإيفاء بالتزاماتها الداخلية، بمـــا في ذلك دفع رواتب الموظفين. مع اشـــتداد أثر الحصار وتداعياته على مدى ســـبع ســـنين عجاف عاشها القطاع، وانغلاق الأفق السياسي، وانشـــغال الإقليم والعالم بقضايا أخرى كثيرة، بحيث صارت غزة في مؤخرة اهتمامات العالم، بل صارت نسياً منسياً.. في هذا الوقت بالذات (نيسان ٢٠١٤) وافقت حماس على التوقيع على المصالحة الوطنية، عبر اتفاق الشـــاطئ. بعض المحللـــين اعتبروا اتفاق الشـــاطئ بمثابة طوق النجاة لحماس الذي سيمكنها من إدامة حكمها لغزة، بأموال السلطة وبغطاء سياسي منها، كما كانـــت تأمل. فيما اعتبر آخرون أن الحرب التي شنها «نتنياهو» على غزة كانت هي قارب النجاة لحماس الذي سيعيد لها شعبيتها المتآكلة.[٣]

بهـــذا المعنـــى يرى البعض أن حماس ســـعت لهذه الحرب، من منطلق أن الضغط على إسرائيل ســـيؤدي للضغط على مصر لفتح المعبر؛ وبالتالي رفع الحصار. أي أن حماس كانت مخيرة بين الموت البطيء بسبب الحصار، والموت بالحرب؛ فوجدت مخرجها بالحـــرب، تلك الحـــرب أرادها نتنياهو سهلة وسريعة ظناً منه أن حماس ضعيفة، فكانت المفاجأة في الدعم الشـــعبي الـــذي تصاعد أكثر بسبب عنجهية إسرائيل وقصفها الذي استهدف العائلات من ناحية، وبسبب صمود حماس وبقية فصائل المقاومة من ناحية ثانية. صحيح أن الحرب بدأتها إســـرائيل، وأنها فُرضت على حماس؛ إلا أن حماس ظلت حريصة على عدم وقفها قبل تلبية شروطها، وأهمها رفع الحصار.

لماذا استهداف المدنيين؟!

إســرائيل لديهــا مخطط معــين، تعمل على تنفيــذه، صحيح أنها لم تنجز أهدافها بالكامل، إلا أنها وبسبب تفوقها المطلق بالقوة العسكرية، وفي ظل تواطؤ دولي، وصمت عربي، استطاعت أن تظل وإلى حد ما ممسكة بزمام المبادرة سواء من الناحية العسكرية، أم من الناحية السياسية؛ رغــم تكبدها خســائر في الأرواح، وخســائر اقتصادية كبيرة.

هذه الحرب كانت المواجهة بين جيش نظامي مدجج بأعتى أنواع السلاح في مقابل ميليشيات شعبية (فصائل المقاومة) بأسلحة متواضعة، أي أن الحرب لم تكن حرباً كلاســيكية بين جيشين؛ بل كانت ضد قوى وتنظيمات وتشكيلات عسكرية موجودة بين الناس، وهؤلاء الناس هم الحاضنة التي توفر للمقاومة الغطاء والدعم اللوجســتي، وفي مثل هذه الحالة يدفع المدنيون ثمناً باهظاً، لأنهــم عملياً شــركاء فــي المقاومــة، وبالتالي يصبحون في نظر العدو أهدافاً «مشروعة».

وإسرائيل – كما هو معروف – تربي مواطنيها وجنودها علــى العقيدة الصهيونيــة التي ترى في الفلســطينيين (والعرب، وكل العالم) مجرد «أغيــار»، و«غوييم»، وبهذه النظــرة العنصرية المتعالية لا يتبقى في قلوب الجنود الإسرائيليين بقايــا رحمة، ويصبح الفلســطينيون بالنســبة إليهــم مجرد أرقام وأهداف عســكرية، لذلك لا يتردد الطيار الإســرائيلي في قصف الأهداف المدنيــة. ومن جهة أخرى، وحتى تضمن الجبهة الداخلية عــدم خروج مجموعات رافضة للحرب والقتل، تعمد الإعلام الإســرائيلي الرسمي عدم إظهار صور الضحايا الفلســطينيين، وخاصة من الأطفال، ولذلك، فإن الأغلبية الســاحقة من الجمهور الإسرائيلي لم تر من العدوان على غزة سوى صور سحب الدخان والتفجيرات عن بعد.

يعتقد البعض أن استهداف البيوت والعائلات نــاتج عرضي لا بد منه في ســياق اســتهداف منصات الصواريخ والأنفاق التي يدعي الجيش الإســرائيلي أنها منتشرة بين الأحياء السكنية، وبجانب المدارس والجوامع... بمعنى أن الهدف هو ضرب مواقع عســكرية قريبــة من البيوت، ولكن وبســبب الكثافة السكانية تكون الضحايا مــن العائلات... قد يكون جــزء من هذا الطرح صحيحاً نسبياً، ولكن من الواضح أن استهداف البيوت والعائلات كان متعمداً؛ فإســرائيل طالما تفاخرت بقدرتها على رصد أي شخص مطلوب لهــا وإصابته بدقة حتى لــو كان على دراجة!! إذن، وبلا أدنى شك كل الصواريخ التي سقطت على البيوت والمدارس بما فيها من أطفال وأناس أبرياء كانت صواريــخ موجهة بدقة، ولأغراض سياسية وتكتيكية.

تستهدف إسرائيل الناس المدنيين لغرض القتل وإسقاط أكبر عدد ممكن من الضحايا، وبهدف التخريب، ولذلك راح ضحية هذه الحرب عشرات العائلات التي استشــهد جميع أفرادها ولم يبق منهم أحد، حتى أنها اســتهدفت مدارس لوكالة الغوث يقيم فيها مئات المهجرين مع علمها بذلك،

وحصولها على إحداثيات موقع المدرسة من قبل الوكالة... وتريد من وراء ذلك فكفكة العلاقة بين الجماهير والمقاومة، أي جعل السكان المدنيين عبئاً على المقاومة ووسيلة ضغط عليها، بدلا من كونهم داعماً وسنداً... حتى يصل الأمر إلى خروج المظاهرات الشعبية التي تحمل المقاومة مسؤولية سقوط الضحايا... وبذلك تعزل المقاومة عن محيطها الشعبي، وتستفرد بها، وتنزع عنها أهم عناصر قوتها، بل وتظهرها كما لو أنها السبب في الخسائر المدنية.

وتريد أيضاً زيادة تكاليف الحرب على المقاومة، وزيادة الخسائر المادية والبشرية، وتدمير البنية التحتية، بحيث تفكر في المستقبل مائة مرة قبل استهداف المستوطنات والمدن الإسرائيلية بالصواريخ... أي تريد كي الوعي الفلسطيني على مستوى الفصائل والأفراد، وإعادة تكوين الذهنية الفلسطينية بحيث تكون أكثر خضوعاً وتسليماً بقوة إسرائيل وهيمنتها وتفوقها، أي بجملة واحدة تريد بث الرعب لقتل روح المقاومة الشعبية. وهذا هو جوهر الحرب النفسية التي استخدم فيها الجيش الإسرائيلي ترسانته العسكرية بما في ذلك أسلحة محرمة دولياً.

ولدى إسرائيل أيضاً أهداف أخرى تتجاوز نطاق الحرب نفسها، أي إلى مرحلة ما بعد الحرب، فهي تعلم أن ألفين ومائتي شهيد وآلاف الجرحى وآلاف البيوت المدمرة تعتبر بحد ذاتها كارثة إنسانية واجتماعية كبرى، ستخلف وراءها ما لا حصر له من المشاكل والتعقيدات، فالشهيد إذا كان رب أسرة سيترك وراءه أطفالاً بلا معيل، وهؤلاء قد يفقدون مستقبلهم الذي كانوا يحلمون به، والجريح إذا فقد أحد أطرافه، أو أصابه شلل أو إعاقة سيتحول إلى عالة على المجتمع، ومن فقدوا بيوتهم وممتلكاتهم سيحتاجون سنين طويلة لتعويض جزء مما فقدوه، وهذه المشاكل ستخلق نقاط ضعف في المجتمع، قد تسمح بزيادة معدلات الجرائم والتعديات وإثارة الفوضى والقلاقل، وستصبح بحد ذاتها قنبلة موقوتة، تهدد النسيج الاجتماعي والسلم الأهلي، وتعيق مخططات التنمية وإعادة الإعمار، بحيث تظل غزة ولفترة طويلة غارقة في الأزمات والمشاكل.

الوضع الإقليمي والدولي قبل الحرب وأثناءها

محلياً، كانت المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والتي جرت برعاية أميركية واستمرت تسعة أشهر قد توقفت تماماً، بعد أن فشل الطرفان في تحقيق أي اختراق، على إثر ذلك وقّعت السلطة مع حماس في نيسان ٢٠١٤ على اتفاق الشاطئ لإنهاء الانقسام، وتشكيل حكومة توافق وطني. إلا أن هذه الحكومة ومنذ اليوم الأول جوبهت برد فعل إسرائيلي عنيف، ولم تتمكن من ممارسة أي دور ميداني فعلي في قطاع غزة، وقد بدأت الحرب قبل أن تتم شهرها الأول. أي أن الانقسام الفلسطيني،

وإن كان قد انتهى شكلياً، إلا أن آثاره ومعالمه ما زالت تفعل فعلها على الأرض، وما زالت حماس تسيطر على القطاع بأجهزتها الأمنية، وبكوادرها في الوزارات والمؤسسات الحكومية.

عربياً، الوضع العربي كان مشلولاً تماماً، وغير قادر على أي فعل مؤثر، بل إن أغلب الدول العربية كانت (وما زالت) غارقة في أزماتها الداخلية، خاصة بعد ما سمي الربيع العربي، حيث سورية والعراق واليمن وليبيا تعيش حروباً داخليةً، في ظل أوضاع أمنية متدهورة. والسعودية ولبنان والبحرين تعاني من تهديدات أمنية على خلفية صراعات مذهبية. مصر تعيش مرحلة اضطرابات وقلاقل: في سيناء تخوض حرباً مع المجموعات الإسلامية المتطرفة التي تستنزف قدراتها العسكرية، وفي داخل المدن المصرية مظاهرات وأعمال شغب تطالب بعودة الرئيس السابق. السودان تم تقسيمه، وهو في حالة حرب مع جاره الجنوبي الجديد. العراق وسورية على أعتاب تقسيم جديد بعد سيطرة داعش على أجزاء واسعة من البلدين وإقامة ما تسميه دولة الخلافة. والجامعة العربية عاجزة عن عقد مؤتمر قمة، وبالتالي من غير المتوقع منها، ولا من الدول العربية ولا حتى من شعوبها في ظل هذه الأوضاع المزرية أن تلعب أي دور فاعل على الساحة الدولية.

إقليمياً، برزت ثلاثة محاور على الأقل: الأول تمثله جماعة الإخوان المتحالفة مع قطر وتركيا، والثاني تمثله إيران وسورية وحزب الله، والثالث تمثله مصر والإمارات والسعودية. صحيح أنها ليست بنفس المستوى من التأثير، إلا أن هناك ثلاث قوى رئيسة مؤثرة، ولها امتداد في الساحة الفلسطينية، هي إيران وتركيا ومصر، وتلك الدول لديها طموحات إقليمية، وعلاقات تحالف مع أطراف فلسطينية (حماس والجهاد والسلطة). وهناك أيضاً تقاطعات في أكثر من موقع بين هذه المحاور، وفي حرب غزة ظهر الصراع الإقليمي علانية، حتى بدا وكأنه يطغى على الصراع في غزة نفسها.

المشروع الإخواني المدعوم من قطر وتركيا والساعي للسيطرة على مجمل دول المنطقة، وبعد تعرضه لانتكاسة كبيرة في مصر، وانكفاء في تونس، وتعثُّر في سورية وليبيا، وتراجُع في الأردن، وتلقّيه ضربات غير متوقعة من دول الخليج (السعودية، والإمارات والكويت) وجد هذا المشروع في حرب غزة فرصة مواتية يمكن أن توفر له منصة انطلاق جديدة للعودة لتصدر المشهد السياسي. لهذا فإن وسائل إعلام هذا المحور، وخاصة الجزيرة القطرية ومن هم في فلكها ستستهدف خصومها السياسيين، وبالذات مصر والإمارات.

وقد شكلت المبادرة المصرية لوقف إطلاق النار أبرز تجليات الصراع الإقليمي وعنوان الخلاف الذي أخرجه للعيان. وعلى الرغم من أن تلك المبادرة لا تختلف في مضمونها عن تلك التي قدمها الرئيس السابق محمد مرسي، (يمكن العودة لتفاصيل المبادرتين للتأكد من ذلك). إلا

أن حركة حماس التي قبلت مبادرة مرسي عام ٢٠١٢، رفضت مبادرة السيسي ٢٠١٤. أي أنها وافقت حينما كان المشروع الإخواني في طور الصعود، وكانت قطر وتركيا تتصدران المشهد الإقليمي، حيث إن وقف الحرب آنذاك وفق تلك الصيغة كان يمكن تحويله إلى مكاسب سياسية لحماس، وبالتالي لصالح المشروع الإخواني ككل. ولكن، في الحرب الأخيرة، كانت الظروف والمعطيات السياسية قد اختلفت، حيث لم يعد الإخوان يحكمون مصر، وعادت مصر في عهد السيسي محط أنظار الجميع، وعادت أهم الملفات العربية والإفريقية إلى القاهرة. وهذا يعني التأثير على الدور التركي (والقطري) الذي يطمح للسيطرة. ومن هنا فإن رفض حماس المتوقع لأي مبادرة سياسية مصرية سيكون هدفها تأزيم مصر، ومنح الفرصة لحلفاء حماس (تركيا وقطر) لإعادة إنتاج صورتهم بوصفهم رعاة حلف المقاومة.

وبعد طرح المبادرة المصرية، سلمت قطر لإسرائيل ما أسمته «مبادرة وشروط» حركة حماس لقبول التهدئة ووقف إطلاق النار. وكما رأي الوزير الفلسطيني السابق «حسن عصفور» فإن جوهر النص القطري للشروط الحمساوية، هو سحب الملف من مصر وتحويله كلياً إلى الرعاية الأميركية باعتبارها «ضامناً» و«مرجعية». وقد اعتبر عصفور أن الهدف من الاقتراح القطري، بوضع معبر رفح وتشغيله ضمن ترتيبات جديدة برعاية أميركية، ليس فتح معبر رفح ضمن آلية سابقة، كانت هي الأفضل، بل الهدف إحراج مصر واستغلال القوة الأميركية والإسرائيلية ضدها، وهو الأمر الذي رفضته حركة الجهاد الإسلامي، على لسان القيادي خالد البطش، التي رفضت أيضاً أي مناورة يقوم بها محور قطر تركيا وبعض أطراف حماس لاستبدال دور مصر بدور أميركا، وأعلنت أنها لن تسمح لأي كان بتجاوز الدور المصري.[٤]

دولياً، يمكن القول إن هذه الحرب كانت الأسهل على إسرائيل من ناحية الضغوط الدولية، فأميركا ومنذ اليوم الأول أعلنت صراحة وقوفها إلى جانب إسرائيل، وتفهمها لممارسة ما أسمته «حقها في الدفاع عن النفس في مواجهة صواريخ حماس»، وهو موقف مشابه لما أعلنه الاتحاد الأوروبي، وإن كان الموقف الأميركي متوقعاً، إلا أن موقف أوروبا (التي عادة ما تكون أكثر موضوعية واتزاناً) جاء مخيباً للآمال. حتى الدول التي تربطها علاقات حميمة مع فلسطين مثل روسيا والصين والهند كان موقفها باهتاً، كذلك موقف الأمم المتحدة، الذي لم يكن محايداً بين الجلاد والضحية، بل متواطئ مع الجلاد.

وحدها، دول أميركا اللاتينية كان لها موقف منصف، ومناهض للعدوان، بل ومتقدم على مواقف الدول العربية والإسلامية، إلا أن معطيات الموقف الدولي حالت دون اتخاذ إجراءات جادة لوقف الحرب؛ فلم يصدر أي قرار عن مجلس الأمن، أو من أي منظمة دولية مؤثرة. ولولا المظاهرات الشعبية التي عمّت مختلف مدن العالم

لأمكن القول إن العالم بأســره كان متواطئاً مع إسرائيل في حربها على غزة.

نتائج الحرب وتداعياتها

أولاً: على الجانب الإسرائيلي

لا يتوقــع أحــد فــي إســرائيل أن الجيش ســيحقق أهدافه السياســية مــن الحرب دفعة واحــدة، وبالنجــاح الــذي يريدونــه؛ ذلك لأن النتائج السياســية تتحقق بالتدريج، أي بعد أن تمهد لها القوة العســكرية، لكن إسرائيل تسعى أيضــاً لتحقيق أهداف أمنية قابلة للتحقيق على المدى القصير مــن وجهة نظرها؛ أهمها فرض الهدوء على الجبهة الجنوبية، وهذا يعني تجريد المقاومة من ترسانتها الصاروخية، إما من خلال تفجير المنصات والمخازن، أو من خلال دفع قوى المقاومة لإطــلاق ما في جعبتها واســتنزافها، بالإضافة لتدمير شبكة الأنفاق. ولكن بعد أكثر من خمســين يوماً من الحرب، يبرز السؤال: هل نجحت إسرائيل فعلاً في تحقيق أي من أهدافها السياسية، أو حتى الأمنية ؟

الكاتب الإســرائيلي «شمعون شيفر» وصف «نتنياهــو» وشــريكيه وزيــر الجيش «موشــي يعالــون»، ورئيس أركانه «بنــي غنتس»، بأنهم ثلاثي فاشــل، لم يحققوا شــيئاً، وأنهم خرجوا بنتائج صفر مــن الحرب. كما جاء في صحيفة «يديعوت أحرونوت». وأضاف إنه في حال جرى تشكيل لجنة تحقيق مستقلة لفحص إدارة الحرب ونتائجها، فإنه يتوقع من اللجنة أن تحمّل نتنياهو وشــركاءه مسؤولية الفشل، واعتباره تكراراً لما حصل في «عامود الســحاب». فعلى الرغم من آلاف الغارات الجوية على أهداف معينة في قطاع غزة لم تسقط سلطة حماس، بل بقي لديها (كما يقول الكاتب) أكثر من ٦ آلاف صاروخ، وأجهزة لإطــلاق الصواريــخ وقذائف الهــاون، وذراع عسكرية بكامل قياداتها، وعدد غير معروف من الأنفاق الهجومية.

ويتساءل «شيفر» إذا كان الأمر كذلك، فعلى ماذا حصلت إسرائيل ؟ ويجيب في مقالته بأنها حصلت على عشــرات القتلــى ومئات الجرحى وأضــرار بمليارات الشــواقل، وهروب جماعي من مســتوطنات غلاف غــزة، وإضرار بصورة إسرائيل. والسبب في ذلك بحسب الكاتب، هو أن إسرائيل دخلت الحرب في حالة من الارتباك، ولم تحدد أهدافاً سياســية واضحة، ولم تطلب نزع أسلحة حماس، ولا إزالة الأنفاق الهجومية، وإنما طلبت الهدوء. فإذا قدمت الاستخبارات العسكرية لنتنياهو بعد فترة وجيزة معلومات تشير إلى أن حركة حماس جددت عملية حفر الأنفاق وإنتاج الصواريخ، فهل ستقرر إسرائيل أنها ستخوض حرباً من جديد، أم أنها ســتفضل الحفاظ على الهــدوء وضبــط النفــس؟ والحالتــان تضعان الحكومة الإســرائيلية في مــأزق، ومع ذلك فإن الحكومة اليمينية تمعن في سياساتها التوسعية، بــدلاً من مواجهة الحقائق ومعالجتها بالشــكل الصحيح. وفي هذا السياق يضيف الكاتب: «إن

نتنياهو سيحاول مرة ثانية بذل كل الجهود للتهرب من مواجهة المعادلة التي سيضعها أمامه المجتمع الدولي، بشـــأن الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، مقابل إحلال السلام واعتراف الدول العربية بإسرائيل». [٥]

مـــن ناحيـــة فعليـــة، أجبـــرت الصواريـــخ الفلســـطينية أكثر من مليوني إســـرائيلي على البقاء في الملاجئ طيلة أيام الحرب، مع توقف الحيـــاة المدنية والاقتصادية بشـــكل نســـبي، وتراجـــع حركـــة الإنتاج في بعـــض المصانع الإســـرائيلية، وإصابة القطاع السياحي بشلل شبه كامل، وتوقف مطار «بن غوريون» لفترات بسيطة. وهذا الأمر بحد ذاته يعتبر تطوراً نوعياً في شـــكل الصراع، فقد كان طـــوال الفترات الســـابقة بمثابـــة خطوط حمراء. لاســـيما أنه شكل ضربة قوية للصورة المتخيلة في الذهنية الإســـرائيلية لقوة ردع الجيـــش؛ التي تميزت بالتفوق على الدوام. وقدرت صحيفة «معاريف» كلفة الحرب الإجمالية بأنها تتراوح بين ١٥ و٢٠ مليار شـــيكل (من ٤,٤ ~ ٥,٨ مليار دولار)، وأوضحت أن الجيش وحده أنفق عشرة مليارات شيكل (٢,٩ مليار دولار). [٦]

وفي السياق نفســـه، يرى كثير من المحللين، أن «نتنياهو» يعيش أزمة داخلية بســـبب فشله الواضح فـــي الحرب على غـــزة، وعدم تحقيقه أي أهداف ذات قيمة إســـتراتيجية، معتبرين أن هذه النتائج تهدد مستقبل «نتنياهو» السياسي ومن الممكن جداً أن تؤدي إلى سقوطه، وانهيار ائتلافه الحكومي، وربما تقود لانتخابات مبكرة. وقد أظهـــرت الحرب مدى حـــدة الخلافات بين القيادتين السياسية والعسكرية داخل الحكومة بشأن طريقة إدارة الحرب، وسبل اتخاذ القرارات خلال جلسات المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياســـية والأمنية «الكابينيت»، وكذلك طريقة المفاوضـــات مـــع حركة الوفد الفلســـطيني في القاهرة. وبالتالي فإن مستقبل نتنياهو السياسي وحكومته بات مرهوناً بنتائج مفاوضات القاهرة لوقف إطلاق النار، ولجان التحقيق الإسرائيلية فيما إذا ما شكلت رسمياً. ويرى البعض أنه في حال تشـــكيل تلك اللجان، فإن مصير «نتنياهو» لـــن يكون أفضل حالاً مـــن مصير «أولمرت»، بل ســـيكون الفشل والملاحقة القضائية على ملفات فســـاد. وما يزيد من حـــدة المأزق الذي يواجهه «نتنياهو» وجود منافســـين داخل حزب الليكود، لديهـــم طموحات معلنة في وراثتـــه وقيادة هذا الحـــزب عبر الإطاحة به، فيتصيدون له الأخطاء كي يوظفوها في انتقاده والتشـــكيك في قدراته القيادية. [٧]

وفي نظر مختصين بالشـــأن الإســـرائيلي، فإن الحرب على غزة قد تطيح فعلياً بالمســـتويين السياسي والأمني؛ في المستوى الأول بات مصير كل من (نتنياهـــو، يعلون، غانتس) مهدداً، وفي المستوى الثاني قد يتم التضحية بقادة الأجهزة الأمنية (الاستخبارات العسكرية، «أمان»، وكذلك الموســـاد والشاباك)، بســـبب إخفاقهم في هذه الحرب.

ثانياً: على الجانب الفلسطيني

توقفت الحرب على غزة لكن أهلها مازالوا يعيشون أهوالها، فإلى جانب آلاف الشهداء والجرحى، هناك مئات الآلاف ممن فقدوا منازلهم، وممتلكاتهم، دون أن ننسى أن ذلك حصل بعد سبعة أعوام من الحصار. فبعد شهر من وقف الحرب، ولغاية إعداد هذه الدراسة، يبدو أن أحلام الغزيين بشأن فك الحصار لم تتحقق بعد، ولم تلح في الأفق بارقة أمل لبناء مطار أو ميناء، بل إن المعابر مازالت على حالها تحت رحمة إسرائيل، حتى أن معبر رفح مع مصر لم يفتح إطلاقاً، إلا لحالات خاصة ومحددة، أما عمق الصيد في بحر غزة فما زال أقل بكثير من الـ ١٢ ميلاً المفترضة.

وفي تقرير صدر عن مركز «مدار»، جاء فيه أن إسرائيل غير مستعدة لتقديم تنازلات للفلسطينيين في مفاوضات القاهرة، ومن المرجح أنها لن توافق على موضوع المطار والميناء، وستضع الكثير من القيود على دخول مواد الإعمار. كما تحدث التقرير عن أسباب محتملة لاستئناف الحرب، حسب المحلل العسكري في صحيفة «هآرتس»، عاموس هرئيل، وفق ما جاء في التقرير، فإن حماس تبث رسائل مختلفة، مشيراً إلى أقوال نائب رئيس المكتب السياسي لحماس، موسى أبو مرزوق، الذي قال إنه في حال عدم رفع الحصار فإنه لا مفر من حرب أخرى.

كما ادعى «يعلون» أن «الردع الإسرائيلي قوي بشكل كاف لمنع حماس من أن تخاطر بمواجهة عسكرية ثانية» على ضوء الدمار الهائل الذي خلفه العدوان الإسرائيلي في القطاع. رغم ذلك، رأى «هرئيل» أنه ما زالت هناك عناصر عديدة من شأنها إفشال مفاوضات التهدئة، مثل عودة التراشق الإعلامي بين السلطة وحماس، وبطء وتيرة جهود ترميم القطاع، ومشهد مئات آلاف السكان الذين ليس لديهم مكان يسكنون فيه، ورغم أن الأمم المتحدة أعلنت عن إقامة نظام لتوريد مواد البناء من أجل إعادة الإعمار، إلا أن ضخ الأموال بطيء والبيروقراطية أكثر من ذلك. كذلك أشار «هرئيل» إلى عودة محدودة للعلاقات بين إيران وحماس، حيث أعلنت طهران أنها ستستأنف إرسال شحنات أسلحة إلى حماس من أجل مساعدتها في صراعها ضد إسرائيل».[٨]

ولا تتوقف المشكلة فقط على استمرار الحصار، والقيود على حركة أهالي القطاع، بل إنها تشمل القيود على تحويل الأموال إليهم، ومن ضمنها عدم إدماج موظفي السلطة في غزة، من السلكين المدني والعسكري، في الكشوفات المالية للسلطة. وهذه باتت عقدة كبيرة في ملف المصالحة الفلسطينية.[٩]

يصف الباحث الفلسطيني ماجد كيالي وضع حركة حماس بالصعب؛ فهي رفعت سقف توقعات الناس كثيراً، وصورت الأمر وكأنها فرضت إرادتها على إسرائيل، وانتصرت عليها في الحرب، وفي المفاوضات، في حين أن مآلات

الأمور عكس ذلك، إذ لم يُرفع الحصار، ولم يبدأ الإعمار، ولم يتم تحويل الأموال.

المشكلة أيضاً، حسب ما يصفها الكيالي، أن حماس باتت تبدو في مواقف متناقضة، فهي في خطاباتها تتحدث عن الوحدة وإنهاء الانقسام، والتوافق مع قيادة السلطة والمنظمة بشأن إقامة دولة في حدود ١٩٦٧، واعتماد المقاومة الشعبية، لكنها مع ذلك تتمسك بالحفاظ على استقلاليتها بخياراتها وتحالفاتها الخارجية وأجهزتها. فمثلاً، تطالب حماس بإدماج أجهزتها العسكرية في إطار الهيكلية العاملة للسلطة، وفي إطار كشوفاتها المالية، لكن من دون أن يغيّر ذلك من طبيعة هذه الأجهزة، ومن سيطرتها عليها. وهي أيضاً مستعدة للتخلي نظريا عن السلطة في غزة، لصالح حكومة الوفاق الوطني، لكن من دون أن يمس ذلك بمكانتها كسلطة فعلية في القطاع. بمعنى آخر، تريد حماس أن تكون شريكة بالقرار والمال، وفي المنظمة والسلطة، لكن من دون أن تتنازل فعلياً عن حكم القطاع، ودون أن تفصل علاقاتها بجماعة الإخوان، ولا تحالفاتها مع المحاور الإقليمية، وبالتالي أجنداتها الخارجية التي تؤثر سلباً على خياراتها الوطنية.[١٠]

ومن ناحية ثانية، فإن السلطة غير جاهزة لممارسة أي دور في القطاع قبل أن تتنازل حماس عن سلطتها، حتى لو رغبت بذلك فإنها غير قادرة، بسبب الشروط والقيود التي تخضع لها، لاسيما أنها مرتهنة للموارد الخارجية. وبديهي أن الدول المانحة لا تبدي أي قابلية لدفع الأموال لأجهزة السلطة، التي تتبع لحماس في غزة، كما لا تبدو مستعدة للمساهمة في إعمار القطاع، تحسباً من وقوع حرب مدمرة أخرى، بسبب تخوفها من خيارات حماس. أما إسرائيل فهي غير مستعدة لرفع الحصار نهائياً ولا راغبة بتسهيل دخول مواد الإعمار، أو الأموال، للحيلولة دون تقوية حماس، أو استعادتها عافيتها. هذا الوضع المعقد يبين بشكل أو بآخر، أن مشكلة غزة هي مشكلة حماس، وهو وضع مرشح للبقاء طالما أن معالم وظواهر الانقسام باقية في التفكير والسلوك، وفي الحياة السياسية.

ولكن، من جهة ثانية، وفي إطار تحليل تأثيرات الحرب على فصائل المقاومة، يجدر الإشارة إلى أن حماس وبقية فصائل المقاومة الفلسطينية تمكنت من امتصاص الصدمة العسكرية بشكل سريع، بيّنَ مدى ترابطها القيادي والتنظيمي واستعدادها الجيد للحرب. وقد أظهر المقاومون قدرة عالية على التخفي وإدارة المعركة من تحت الأرض، مع استخدام متواصل للقوة الصاروخية، التي تطورت عن الحرب السابقة في مديات وصولها ودقة تصويبها، وشمولها أكثر المدن الإسرائيلية.

خلق هذا الأداء المتميز لفصائل للمقاومة معادلة ردع جديدة، تمثّلت في تحقيق ما يمكن اعتباره توازناً نسبياً في الرعب على جانبي الصراع (مع الفارق الكبير بين جاهزية الجبهة الداخلية لدى الطرفين)، وأيضا حالة توازن نسبي في الردع (مع الخلل الفادح في موازين

القوى)، فقد أبدى أفراد المقاومة أداءً بطولياً أوقع خسائر مهمة في صفوف الجيش الإسرائيلي، ولم تعد حروب إسرائيل على غزة خاطفة وسهلة؛ أو على أقل تقدير، صار واضحاً لدى إسرائيل أن استهداف الفلسطينيين، أو اجتياح أراضيهم ليس بالأمر الهين، وأن هناك خسائر فادحة تنتظرهم في كل مغامرة عسكرية يقدمون عليها. وحتى استهداف المدنيين لم يعط النتائج التي كانت تريدها إسرائيل، خاصة أن السكان المدنيين قدموا نموذجاً قوياً في الصمود، ودعماً واضحاً لخيار المقاومة.

ثالثاً: تداعيات الحرب على مستقبل الصراع

تركت الحرب على المستوى التكتيكي آثاراً بالغة ومهمة على جانبي الصراع؛ في الجانب الإسرائيلي بات مستقبل الحكومة وقيادات الجيش والاستخبارات موضع تساؤل، وتراجعت أكثر قوة الردع التي كان يتمتع بها الجيش، خاصة بعد أن تكبد خسائر في الأرواح، إضافة إلى الخسائر الاقتصادية، والخسارة الأخلاقية التي لحقت بالجيش من جراء استهداف المدنيين، وخاصة الأطفال.

في الجانب الفلسطيني، عادت حماس بقوة إلى صدارة المشهد السياسي، كما تعززت الوحدة الوطنية بشكل لافت في مفاوضات القاهرة، من خلال الوفد الموحد، ومن خلال الالتفاف الشعبي من حوله. وتوفرت فرصة سانحة للرئيس محمود عباس لاستعادة مكانته وقطف ثمار الحرب، والعودة لحكم غزة. ولكن بعد انتهاء الحرب مباشرة، في مشهد مؤسف، عادت من جديد لغة الشتائم والتخوين وتبادل الاتهامات بين فتح وحماس، وبدا كأن مشهد التوحد بينهما موشك على التلاشي.

أما على المستوى الإستراتيجي، فقد بيَّن الشعب الفلسطيني أن لديه خيارات أخرى عديدة غير المفاوضات، ومن بينها الكفاح المسلح، وأنه قادر على الوصول لعمق المدن الإسرائيلية، وإجبار السكان على تغيير أنماط حياتهم. كما أثبتت الحرب للعالم أن الشعب الفسطيني موجود، وقضيته ما زالت جرحاً مفتوحاً يدق جدران الضمير العالمي، وأنه لن يتحقق الأمن والسلام في المنطقة بل وفي العالم بأسره، من دون حل قضية فلسطين.

في الجهة المقابلة، على الرغم من أن إسرائيل لم تحقق نصراً في هذه الحرب، وأنها تكبدت خسائر مادية وبشرية، فإن ذلك لم يكن بمستوى من العمق بحيث يؤثر على مستقبلها، أو يهدد وجودها؛ ففي هذه الحرب خسرت إسرائيل باعترافها ٦٥ جندياً، وجرح بضع مئات آخرين. ولكن على المدى البعيد مثل هذه الأرقام – رغم أهميتها بالنسبة لإسرائيل – لا تؤثر عليها بشكل فعّال؛ بل هي قادرة ومستعدة للتضحية بأضعاف هذا الرقم. ففي حرب أكتوبر ١٩٧٣، خسرت إسرائيل ٢٨٠٠ جندي إضافة إلى آلاف الجرحى والأسرى. وفي اجتياح لبنان ١٩٨٢ خسرت ٨٥٠ جندياً وآلاف الجرحى. وفي حرب تموز ٢٠٠٦

خسـرت ١١٠ جنود .. ومع كل هذه الخسـائر لم تتراجع مكانة إسـرائيل، ولم يتهدد وجودها بمعنى حقيقي، بل إنها لم تغير سياساتها.

في المجال الاقتصادي، كلفت الحرب إسرائيل ما يزيد على الخمسـة مليـارات دولار، ومع أن هـذا الرقم ليس بسـيطاً، ولكـن الرهان على الخسائر الاقتصادية لإجبار إسرائيل على تغيير سياسـاتها رهان في غير محلـه، ذلك لأن مثل هذا المبلغ وحتى لـو كان كبيراً، فإن للاقتصاد الإسرائيلي قدرة على تحمله، إذ إن الناتج القومي الإجمالي لإسرائيل يبلغ (٢٩٠ مليار دولار).[١١] فضـلاً عن الدعم المادي الكبير الذي سـتتلقاه مباشـرة من الولايات المتحـدة. ومع ذلك، مثل هذه الخسائر تجعل من قرار الحرب أمراً يصعب اتخاذه في كل يوم، أو دون حسابات.

حتى على مستوى الهجرة اليهودية، فقد سجل العام الحالي (٢٠١٤) زيادة ملحوظة في أعداد المهاجرين إلى إسرائيل، حيث بلغ عدد القادمين ٢٥ ألـف مهاجر، نسـبة كبيـرة منهم أتت من فرنسـا. وهذا الرقم هـو الأعلى من نوعه خلال السنوات الأخيرة.

على المستوى السياسي، لم تتعرض إسرائيل لضغوط دولية كما جرت العادة في حروب سابقة، حتى مجلس الأمن أخفق في التوصل لأي قرار يلزم إسـرائيل بوقف الحرب أو الانسحاب، ولم تجر مظاهرات شعبية من داخل إسرائيل تطالب الجيـش بوقف الحرب ، ولم تتشـكل جماعات ضاغطة كما جرى في اجتياح لبنان مثلاً، وظل دور ما يسمى قوى السلام واليسار الإسرائيلي متوارياً وضعيفاً، بون تأثير يذكر.

بعض هذه المعطيات، تشـجع إسرائيل على خوض مزيـد من الحروب مسـتقبلاً، وبعضها الآخر تقيد يدها في اتخاذ قرار الحرب، أي أنها مجبرة على القيام بموازنة وتقدير موقف بشكل أدق في المستقبل.

وفـي الجهـة المقابلة، فيما يخص مسـتقبل المقاومة الفلسطينية، فإن التوقيع على أي مبادرة لوقف إطلاق النـار، أو للتهدئة، أو لهدنة طويلة الأمد، ستضع مستقبل المقاومة أمام سؤال كبير: هل ستواصل فصائل المقاومة (وبالذات حماس والجهاد الإسـلامي) نهج المقاومة المسلحة ؟ أم سـتلتزم فعـلاً ببنود الاتفاقيات التي سـتنص بالتأكيـد على ما يمنعها مـن مواصلة الأعمال المسـلحة ؟ (سـميت أعمال عدائيـة في اتفاق ٢٠١٢).

طبعاً يمكن قول الكثير من الكلام الإنشـائي للإجابة عـن هذا السـؤال واسـتخدام أقوى الشـعارات... ولكـن ما نفتش عنـه هو إجابة موضوعيـة تعكس معطيات الواقع بدقة. خاصة بعد الخسـائر الفادحة وحجـم الدمار الرهيب الـذي خلفته الحرب، وبعد تشـديد الرقابة على الحـدود المصريـة، وإغلاق الأنفاق، وخسـارة حمـاس لحلفائهـا؛ أي الذين كانـوا يزودونها إمـا بالصواريـخ (إيران، سـورية، حزب الله) أو بالأموال (قطر)، أو بالتسـهيلات اللوجستية (مصر في عهد مرسـي)، فإذا ما كانت الحرب

قد استنفدت ما لدى فصائل المقاومة من أنفاق وصواريخ، أو جزء كبير منها، فإنها ستحتاج سنوات طويلة حتى تعوضها، فهل ستضع حماس مقدراتها وجهدها وطاقاتها ومواردها باتجاه إعادة حفر الأنفاق وبناء ترسانة صاروخية ؟ أم ستركز على إعادة الإعمار ؟ لاسيما أن القطاع سيحتاج سنوات طويلة حتى يلملم جراحه ويلتقط أنفاسه، ويعمّر ما خربته الحرب. ومن نافلة القول، إنه لا يمكن التوفيق بين الخيارين، خاصة في ظل الظروف والمعطيات القائمة. بمعنى آخر: هل لدى حماس القدرة على جلب حرب جديدة على القطاع ؟ وهل لديها الاستعداد للإعلان عن خياراتها بكل صراحة ووضوح ؟

وإذا ما تم التوصل لاتفاق، ووافقت إسرائيل على مطالب المقاومة (رفع الحصار، ميناء، مطار، توسعة مناطق الصيد البحري، وتقليص المناطق العازلة الحدودية، والإفراج عن أسرى صفقة شاليت) وإذا ما التزمت إسرائيل بعدم استهداف القطاع بأي أعمال عدائية، وعم الهدوء على هذه الجبهة... فماذا ستفعل حماس (والجهاد) بشأن مقاومة مخططات الاحتلال في الضفة والقدس ؟! هل ستتحول إلى مجرد شاهد ومراقب؟!

فيما يتعلق بحركة فتح وبقية فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، فلا حاجة لتوجيه مثل هذا السؤال لها، لأن هذه الفصائل تتبنى نهج المقاومة الشعبية، وملتزمة به، كأسلوب كفاحي معتمد لمواجهة الاحتلال ومخططاته.

نتائج هذه الحرب، أكدت ضرورة اعتماد إستراتيجية وطنية لمواجهة الاحتلال، وإعادة التفكير ملياً بطريقة إدارة الصراع التي كانت سائدة في العقدين الأخيرين، وهذه المراجعة الوطنية ضرورة لا بد من القيام بها ليس من قبل حماس، أو من قبل فتح وحسب، بل من المستوى الفلسطيني ككل.

فقد بيّنت نتائج الحرب أن النهج السائد في إدارة الصراع قد أفضى إلى الفشل، بل وإلى التراجع للخلف، فعلى سبيل المثال، فإن مطالب المقاومة التي دفعت غزة من أجلها ثمناً باهظاً كانت قبل الانقسام متحققة، بل كان الواقع أفضل مما تطمح إليه المقاومة الآن. فلم يكن الحصار مفروضاً على القطاع، وكان في غزة مطار، ومشروع لميناء، ولم تكن هناك مناطق عازلة، وكان الصيد البحري أوسع بكثير من المطلوب اليوم .. وكانت مطالب الفلسطينيين أكبر وأهم (الحدود، القدس، حق العودة، المياه، وقف الاستيطان...).

كما بينت نتائج الحرب أن نهج المفاوضات الذي تبنته السلطة كخيار وحيد ورئيس هو نهج فاشل، ولم يحقق أي نتائج تذكر، بل إن المستوطنات وسياسات التهويد والاعتقالات قد زادت في ظل المفاوضات. ومن جهة ثانية فإن خيار الكفاح المسلح (الصواريخ، ومن قبلها العمليات التفجيرية) قد ألحق بالفلسطينيين خسائر باهظة، ليس في أعداد الشهداء، ولا في حجم الدمار وحسب؛ بل في الخسائر السياسية الكبيرة أيضاً.

بقــول آخر؛ هذه الحــرب أكدت أن المفاوضات وحدهــا، دون خيار المقاومة لا تؤدي إلا للفشــل، وأن المقاومة المســلحة ما لم تكن مقترنة ببرنامج سياســي، وتحت قيادة واحدة، وبخط سياســي عقلانــي لن تؤدي إلا للدمار. وبالتالي فإن الخيار الصائــب الوحيــد المتاح أمام الفلســطينيين هو المزاوجة بين المقاومة بأشكالها المتعددة وبين الخط السياسي الواقعي، والذي تعبر عنه سلطة واحدة موحدة، تعبر عن وحــدة وطنية حقيقية. وفي ظل الظــروف والمعطيات الحالية فــإن خيار المقاومة الشعبية الشاملة المقترن بهجوم سياسي دبلوماسي إعلامي يجتاح كافة المحافل الدولية، وأهمها محكمة الجنايــات الدوليــة، مدعوم عربياً وإســلامياً هو الخيار الوحيد الذي يمكن له أن يحقق الانتصار، وأن يجلب الدولة الفلســطينية المستقلة بعاصمتها القدس، وليس فقط مطاراً وميناءً ومعبراً.

خلاصة

في هــذه الحرب، ثمــة دلالات رمزية لا تقل أهمية عن الواقع، وأحياناً تحتل مكانه، أو تتقدم عليه، وهناك الكثير من نزعات الإشباع النفسي والرضا عن الذات، والبحث عن إنجازات رمزية تصل إلى حدود الوهم. وأيضاً في هذه الحرب، كما في سابقاتها، ثمّة أسئلة مغيّبة، لا يطرحها أحد، وإذا طُرحت، فإن الكثيرين لا يودون سماع إجابــات، حتى أن الكثير مــن المثقفين والكتّاب يتجنبــون توجيه أي انتقــاد لفصائل المقاومة، خاصة أن الظرف لا يحتمل إثارة الأسئلة التي لا يرغب أحد بطرحها، أو كل الوضوح في الإجابة عنها؛ ففي زمن الحرب تســود الموجة العاطفية، وتأخذ في طريقها كل كلام العقل والمنطق.

وعلى المســتوى الشــعبي هناك رؤى متباينة يخشــى كثيرون مــن البوح بهــا، تتعلق بنهج وأســلوب المقاومة، وجــدوى الصواريخ، ومدى فاعلية المفاجــآت التي تحدثت عنهــا المقاومة، وعن أداء الوفد المفاوض في القاهرة، وعن نتائج الاتفاق الذي تم التوصل إليه، ومقارنته باتفاقات ســابقة، ولماذا تأخر التوقيع عليه، وعن مستقبل القضيــة برمتها، وعن خطابــات أبو مازن غير الثورية، وتردده بشأن المحكمة الدولية، وعن دور منظمة التحرير، ودور القوى الشعبية، عن الأداء الإعلامي الحزبي والرسمي، والأهم من هذا عن قيمة الإنســان في ثقافتنا، وعن الاســتخفاف بحجــم التضحيات، ثم تجييرها لصالح الحزب، وعن غياب الرؤية الوطنية الشــاملة، وعن غياب العَلَم الفلسطيني !!

هذه كلها أسئلة مشروعة، وكل واحد منا لديه إجابــات معينة، لكنها للأســف تنطلق من رؤى فصائلية وحزبية، أكثر من كونها إجابات صادقة وموضوعية، بمعنى أن أنصار كل فريق يرددون ما يقوله الناطقون الرســميون باسم الحزب أو الحركة دون تفكير، وبكل تحيز، وبانتشــاء غير مفهوم لجزالة الألفاظ وقوة الشعارات ..

البعض منا غير قادر على التمييز بين الخصم السياسي والعدو الإستراتيجي، وبين التناقض

الثانــوي والتناقض المركــزي، ولا يدرك أنه في حالــة المواجهة مع العدو الرئيــس يجب تنحية التناقضات والخلافات الداخلية، وخصوصاً أن جيــش الاحتلال لا يفرق بــين فصيل وآخر، ولا يستثني أحداً في عدوانه الإجرامي على شعبنا في الضفة أو في القطاع.

من حــق الجميع أن يتســاءل، ومن واجب النخب السياســية أن تجيب، وقــد آن الأوان للإجابة عن كل هذه التساؤلات... بمنهج نقدي مســؤول.. لأن النقد الموضوعي هو الذي يقوّم المســيرة، ويمنع تكرار الأخطاء، ويحاسب كل مقصر وكل مخطئ، ويجعــل لتضحياتنا ثمناً وقيمــة، ولأن النقد هو البديل عن الاســتمرار فــي الوهم؛ الوهم الذي يبني الحســابات على أســس خاطئــة، وعلى تقديــر الموقف بصورة غير صحيحة وغير واقعية. بينما اســتمرارية لغة الشــتائم والتخوين والانفعالات الغرائزية، والتركيز على الخلافــات وتضخيمها، وتصيد أخطاء الآخرين، وممارسة الانتهازية السياسية، والتفكير بالعقلية الحزبية المغلقة .. وغيرها من الممارسات السلبية، ســتقضي على منجزاتنا الوطنية، وستحول نصرنا إلى هزيمة، وسنكون كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً.

الهوامش

١ لجنة (فينو غراد) لجنة انبثقت عن الكنيست للتحقيق في إخفاق إيهود أولمرت في حرب لبنان بتموز ٢٠٠٦، وقد اتهمت القيادة بارتكاب أخطاء، وأطاحت بحزب كاديما.

٢ رجب أبو سرية، هدف الحرب إلقاء غزة في البحر، وكالة سما الإخبارية، ٢٠١٤/٧/١٥. http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=207371

٣ نشأت الأقطش، حرب غزة الثالثة.. الأهداف الإسرائيلية.. ودوافع «حماس» من التصعيد، شبكة أمين الإعلامية، ٣١-٧-٢٠١٤. http://www.amin.org/articles..php?t=opinion&id=24618

٤ حسن عصفور، قطر: مبادرة أم مؤامرة؟ أمد للإعلام، ٢٠١٤/٧/٢٠. http://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=33375

٥ إسرائيل خرجت بصفر نتائج من الحرب، ترجمة عن صحيفة (يديعوت أحرونوت)، قدس نت، ٢٠١٤/٨/٢٩. http://www.qudsn.ps/article/47492

٦ عوض الرجوب، صحف إسرائيل ترصد تكلفة الحرب، الجزيرة نت، ٢٠١٤/٨/٦ / http://www.aljazeera.net/news/presstour

٧ رنا شمعة، حرب غزة انهيار لمستقبل نتنياهو وائتلافه الحكومي، وكالة الصحافة الفلسطينية صفا، ٢٠١٤/٨/١٧.
http://safa.ps/details/news/134149

٨ عشية مفاوضات القاهرة: إسرائيل تستبعد التوصل إلى تسوية، تقرير خاص صادر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، ٢٢-٩-٢٠١٤.
http://www.madarcenter.org/pub-details.php?id=534

٩ ماجد كيالي، عن غزة وحماس والبطولة والمأساة، جريدة المستقبل العدد ٥١٥٧ ، ٢١٠٤/٩/٢١،
http://www.almustaqbal.com/v4/Article aspx?Type=NP&ArticleID=632822

١٠ ماجد كيالي، عن غزة وحماس والبطولة والمأساة، جريدة المستقبل العدد ٥١٥٧ ، ٢١٠٤/٩/٢١،
http://www.almustaqbal.com/v4/Article. aspx?Type=NP&ArticleID=632822

١١ عوض الرجوب، صحف إسرائيل ترصد تكلفة الحرب، الجزيرة نت، ٢٠١٤/٨/٦ /http://www.aljazeera.net/news/presstour /

إستراتيجيات ما بعد الحرب على قطاع غزة: حماس والحاجة إلى مقاربات سياسية وأيديولوجية جديدة

د. أحمد يوسف *

تقديم

بعد الحرب الأخيرة على قطاع غزة، والتحولات التي شهدتها المنطقة، وواقع الاستهداف الذي يتعرض له الإسلاميون، وحركة حماس على وجه التحديد، حيث استحكمت حلقات التآمر، وتعاظمت الضغوط، واشتد بأس الذين ناصبوها العداء، بطريقة تستدعي العمل بحكمة للتخذيل عن الحركة، وتجاوز مخاطر ما هو قادم، وإنقاذ سفينة الوطن من الغرق في بحر الظلمات، الذي تهدد أمواجه العاتية مستقبل الشعب والقضية، تداولت وسائل الإعلام أن حركة حماس تجري مراجعات في أروقتها المختلفة، بهدف الاستفادة من درس الحرب وتداعياتها السياسية، ومعرفة أين أصبنا؟ وأين أخطأنا؟ وإلى أين تمضي خطواتنا القادمة؟ أي الرد على السؤال الجوهري: ماذا بعد؟.

الحقيقة أن هناك جهوداً تتحرك في هذا الاتجاه، فهناك مجموعات تعمل بشكل رسمي وأخرى بطريقة فردية، والنتائج ستأخذ بعض الوقت، وإن كنا سنسمع بين الحين والآخر بعض التصريحات والتسريبات والمواقف، التي تشي بما يدور خلف الكواليس الحركية والشورية.

وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول إن الجميع يعمل ويتفاكر برؤية استشرافية، هدفها الخروج بموقف يحمي مستقبل مشروعنا الوطني، ويحافظ على مصالح شعبنا العليا.

* المستشار السياسي لرئيس الوزراء الأسبق إسماعيل هنية، ورئيس هيئة الوفاق الفلسطيني

ومن الجدير ذكــره، أن كل الدول والحركات تجري مراجعات عندما تحدث انعطافات أو هزات في مساراتها السياسية والأمنية والحركية، وهذه المراجعات تأتي بهدف اســتلال الدروس وأخذ العبر، في ســياق مفهوم «إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت»، فهي عملية تقييم وتقويم، وإعادة معايــرة للأوزان الفكريــة والتنظيمية من حيث الأهلية والجــدارة، وطبيعة تحركاتها وأدوارها المستقبلية، ولا يعيب أي حركة وطنية أو إسلامية أن تخرج لتقول لكوادرها وأنصارها وكل محبيها والمعجبين بهــا إن هناك تعديــلاً في اتجاهات الرؤية، وتوضيحاً لمعالم خارطة الطريق، بهدف التكيف مع المتغيرات والمستجدات الحاصلة على ســاحتنا المحلية والإقليمية، والفضاءات العالمية المرتبطــة بها، والانحناء أمام العواصف العاتية كي تنجو الســفينة من الغرق، وتســلم الحركة من الاســتئصال المباشر أو الإضعاف بسياسة تجفيف الينابيع.

وهنا ســأتناول بالرؤية والتحليل بعض هذه المحــاور، والتي لن تبتعد عنها مجريات النقاش والجدل داخل حركة حماس، وهي كالآتي:

- مســتقبل قطاع غزة في ظل نجاح أو فشل المصالحة الفلسطينية.
- رؤية المقاومة الفلســطينية لشــكل التعامل المستقبلي مع السلطة الوطنية، وكذلك لشكل وأدوات مشروع المقاومة في جولات المواجهة المســتقبلية: الممكــن والمآلات؛ عســكرياً وسياسياً واقتصادياً.
- سبل إصلاح العلاقة مع مصر وكل من إيران والسعودية.
- الموقف مــن المفاوضات المباشــرة أو غير المباشــرة مع إسرائيل، شــكل الدولة التي نتطلــع إليها (الدولة الواحدة، الدولة ثنائية القومية، حــل الدولتين)، طبيعة العلاقة مع المجتمع الدولي.
- سبل العودة للحاضنة الاجتماعية واستعادة مشهد الحضور الجماهيري الواسع، حيث إن اســتطلاعات الــرأي – حالياً – تعطي حركة حماس حوالى ٣٠٪.
- مفهوم الشراكة السياسية والتوافق الوطني، وشكل التحالفات في أي انتخابات تشريعية ورئاسية قادمة.
- العلاقــة مع دحلان وحركــة فتح في قطاع غزة، من حيث التصالح والتحالف.
- د. سلام فياض ومشروع الرئيس القادم.
- المفاوضات المباشرة مع إسرائيل.

وعناوين أخرى ربما.

أولاً: عودة السلطة ومستقبل قطاع غزة

هناك إجماع فلسطيني – وطني وإسلامي – على أن لا دولة في قطاع غزة ولا دولة دون قطاع غزة؛ أي الإصرار على وحدة الضفة والقطاع.

كما أن هناك تأكيداً وجدية لدى حركة حماس فــي التعــاون لإنجاح حكومــة د. رامي الحمد الله؛ لأن هــذا النجاح معناه قطع الطريق أمام مخططات إسرائيل لتأبيد الانقسام والتوسع في

سياســاتها الاستيطانية لابتلاع الضفة الغربية وتهويد القــدس، والقضاء على كل فرص إقامة دولة فلسطينية حرة ومستقلة، وحرمان فلسطينيي الشتات من العودة إلى أرضهم وديارهم.

إن المطلــوب مــن الإخوة فــي حركتي فتح وحماس العمل معاً؛ يداً بيد، لتفويت أي محاولات لتخريب شــكل الوفاق الذي نجحوا في إقامته، وهذا يتطلب تفاهمات على قاعدة «نحن الأمراء وأنتم الوزراء»؛ أي تقاسم السلطة، وذلك بحسب ما تمنحه الانتخابات والواقع الإقليمي والدولي من أفضلية لهذا الطرف أو ذاك.

إننــي اقتــرح أن تدخل الحركــة في تحالف انتخابي مع حركة فتح، حتى لا نجعل ثغرات في جدار وحدتنا الوطنية، ونقطع دابر المحتل الذي يراهن على زرع بذور الخلاف والتناكر بيننا.

ثانيـاً: المقاومـة والسـلطة وجدليـة قرار الحرب والسلم

لا يختلــف اثنان على أن عودة الســلطة إلى قطاع غزة بشــكل كامــل ومريــح يحتاج إلى تفاهمات سياسية، وترتيبات أمنية لكيفية تنسيق العلاقــة بين حكومة التوافــق وقوى المقاومة في القطاع، حيــث إن الوضعيّة القائمة في الضفة الغربية من حيث «التنســيق الأمني» لا تناسب واقع ما هو قائم عندنا في قطاع غزة، حيث يتمتع ســكان القطاع مقارنة بالضفــة الغربية بدرجة تحرر أكبر نســبياً من الاحتــلال. فالمقاومة لها مساحة في أدبياتنا النضالية وفي حماية الثغور، ولها ثكناتها وجهوزيتها للتصدي لجيش الاحتلال ورد كيــد المعتدي. هذه مســائل تحتاج – دون شك – إلى حصافة وفصاحة أولي الألباب، وذلك لهندسة علاقة تفاهم بين الطرفين فيها الكثير من الحكمة والنضج السياســي، تسمح بألا يشكل طرف عبئاً سياسياً أو أمنياً على الطرف الآخر.

ولذا، فإن نصيحتي إلــى إخواني في حركة حمــاس تتلخص في الأبعاد والمعاني الآتية: إن معركتنا الحقيقية القادمة هي في إعادة بناء ما دمــره العدوان الإســرائيلي الأخير على قطاع غــزة؛ أي أن المطلوب من حركة حماس وكتائب القسام في المرحلة القادمة هو الاقتراب أكثر من حاضنتهم الشعبية، وذلك بالوقوف إلى جانب من تهدمت بيوتهم، وفقدوا العزيز من أبنائهم، علينا أن ندخر شــيئاً من إمكانياتنــا وجهودنا لهذه المهمة الوطنية، حتى وإن استدعى ذلك أن نضع الســلاح جانباً لفترة زمنية يقدرها السياسيون من رجالات الحركة، كي نســتعيد فيها ثقل كل من وقف وهتف «نحن مع المقاومة».

لا تعمل الظروف السياسية والأمنية المحيطة بنا لصالحنا في الوقت الراهن، وهذا ما يوجب علينا البحث عن مواقف وعروض تخدم «سياسة التخذيل»، وسد باب الذرائع أمام حكومة نتنياهو، التي تتربص بنا الدوائر، وتتحرش لشن عدوان إسرائيلي جديد يستهدف قوى المقاومة، تساوقاً مع ما تقــوم به أميركا والتحالف العالمي معها، والهادف لكســر شوكة المسلمين بذريعة الحرب علــى الإرهاب، إن الحكمة والفطنة السياســية

والأمنية تستدعي ألا ننجر وراء المهاترات ولغة التهديد والوعيد، وأن نتوخى الحذر في حجم الرد العسكري على أي شكل من أشكال العدوان، وذلك حماية لمقاومتنا الباسلة، وتعزيزاً لمشروعنا الوطني في التحرير والعودة.

إننا كإسلاميين – بشكل عام وكحماس بشكل خاص – نقع في دائرة الاستهداف والتربص، حيث إن حالتنا السياسية ليست على ما يرام، فالخلاف ما زال قائماً بيننا كفلسطينيين، والمصالحة لم تستكمل تطبيقات بنودها على الأرض، حيث ملامح الانقسام تسود علاقاتنا ومؤسساتنا الحكومية، والواقع العربي الرسمي من حولنا يغيب عنه التوافق والاتفاق في الوقوف إلى جانبنا، كما أن العالم أوجد تحالفات أممية لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وإسرائيل الدولة المارقة سوف تعمل على استغلال انشغال العالم بالمواجهة مع (داعش) لتوجه ضرباتها الجوية وصواريخها التدميرية لنا.. وبالطبع، فإن العرب والمسلمين ليس لديهم ما يقدمونه لنا؛ لأن حكوماتهم مرتبطة بالتحالف أو متواطئة معه.. فنحن اليوم ساحة مفتوحة للعدوان، وعلينا التعامل في رده بالحكمة حتى لا نفقد زخم التعاطف مع قضيتنا.

تحتاج المعركة اليوم إلى فطنة وذكاء، وتجنب اللجوء إلى لغة التهديد والوعيد، حيث إن قدرات عدونا على لعب دور الضحية كبيرة، وإمكانياته في تبرير جرائم الحرب التي يرتكبها عالية، كما أن انتهاكاته للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني واضحة، وهو يمتلك البراعة التي تمكنه – دائماً – من الهروب والتملص من تبعات تلك الجرائم.

أقترح على الإخوة في حركة حماس تعليق العمل المسلح ثلاث أو خمس سنوات قادمة، وأن ينطلق الجميع في المقاومة من مهندسين ومقاتلين لاستنهاض قطاع غزة وإعادة بنائه، وأن نكتفي بما هو متاح في هذه الفترة من مقاومة سلمية شعبية تفضح الاحتلال، وتسد باب الذرائع أمام أي عدوان إسرائيلي قادم.

يكمن بيت القصيد وحجر الزاوية في تفهم أن عودة السلطة لبسط مظلتها على قطاع غزة يتطلب تنسيقاً سياسياً وأمنياً بين الحكومة وفصائل المقاومة، وفي ظل إشراف الحكومة على جهود إعادة الإعمار، فإن فرص التناغم بين الأهداف يمكن أن يفسح المجال لمشروعات مشتركة تديرها المقاومة.

ثالثاً: حماس والعلاقة مع دول الجوار والمحيط الإقليمي

لاشك في أن علاقات حركة حماس مع محيطها العربي والإسلامي بحاجة إلى إصلاح وترميم، فليس كل الأخطاء يصلح تحميلها على شماعة الآخرين، حيث إن هناك ما يتوجب علينا الاعتراف به كمدخل لأن تتسع لنا الصدور من جديد.

وفي لعبة السياسة، ليس من الضروري أن تكون على حق حتى يحترمك الآخرون، فهناك مصالح وحسابات للدول يجب مراعاتها، لأن

الأخلاق لا تكفي وحدها في قاموس السياسة والعلاقات الدولية.

فمثلاً؛ تأثرت علاقاتنا مع الشقيقة مصر بعد الأحداث الدامية التي أطاحت بالرئيس محمد مرسي، واعتبرها البعض ثورة على الثورة، فيما نظر إليها البعض الآخر على أنها انقلاب على السلطة الشرعية، وهذا جدل انشغل به الشارع المصري والعربي بمستويات مختلفة. ونظراً لحساسية الموقف في علاقتنا بالشقيقة مصر، قلنا: إن هذا موقف يخص أهل مصر، وهم وحدهم أصحاب الحق في ترسيم الأسماء، وإطلاق ما يشاؤون عليها من تسميات، أما نحن فإن الذي يهمنا هو استقرار مصر الدولة، واستتباب الأمن والأمان فيها، لأن أي اختلالات أمنية واضطرابات سياسية سوف ندفع ثمنها نحن الفلسطينيين شئنا أم أبينا.

للأسف، وقعت القطيعة مع النظام الجديد، دونما حاجة للشرح وسرد الأسباب، والآن ما هو المطلوب منَّا لإصلاح هذه العلاقة، وما هو الثمن المطلوب لاستعادة الثقة والبناء على ذلك مستقبلاً.

أعتقد أن الملف الأمني واستقرار الوضع في سيناء يمكن أن يشكل التنسيق حولهما نقطة البداية لمشوار إصلاح العلاقة مع مصر الدولة.

بالنسبة لبعض الدول العربية كالأردن والسعودية والإمارات، فإن عدم تصدر حماس لمشهد الحكم والسياسة سيفتح الطريق أمام الحفاظ على شعرة معاوية معها، والتفاهم من جديد لتسهيل مهمة تقديم الدعم لها، خاصة إذا تم النظر للحركة والتعاطي معها كحالة بعيدة كل البعد عن أوضاع الاصطفاف والتحالفات المتصارعة القائمة بالمنطقة.

رابعاً: المفاوضات وشكل الدولة الفلسطينية القادمة

من المعروف في السياسة أن المفاوضات هي الحلقة التي تنتهي عندها كل الحروب، وتنسحب بتوافقاتها وعقودها كل أشكال الاحتلال، فالتفاوض في خلاصته إنما هو عملية لتسريع حل النزاعات أو إدارة الصراع بتفاهمات تمنع المواجهات المسلحة انتظاراً لظروف تنعدل فيها موازين القوى، ويتمكن فيها الطرفان من التوصل إلى اتفاق يتم التراضي عليه، والخروج معه بأقل الخسائر.

وعلى الرغم من أن مشروع «حل الدولتين» لا يزال هو المفضل لدى المجتمع الدولي بناء على اتفاق أوسلو، فإن فرص هذا الخيار آخذة في التلاشي لحساب خيارات أخرى، مثل حل الدولة الواحدة أو الدولة ثنائية القومية في سياق ما يمكن تسميته فدرالية الأرض المقدسة، حيث يجد الجميع من مسلمين ومسيحيين ويهود متسعاً للعيش المشترك على أرض فلسطين التاريخية، مع حق كل الذين تم تشريدهم من الفلسطينيين بالعودة إلى أرضهم وديارهم.

قد تلقى هذه الخيارات اليوم اعتراضاً من هذا الطرف أو ذاك، ولكن نهاية الصراع لن تبتعد عملياً عن واحدة منها.

خامساً: إصلاح البيت واستعادة أركانه الاجتماعية

قديماً قالوا: إن البيت المنقسم على نفسه لا يمكنه الصمود وتحقيق الانتصار، حيث إن التنازع هو وصفة للفشل وضياع الهيبة والوطن. من هنا، يتوجب علينا العمل لإصلاح ذات البين بين كافة فصائل العمل الوطني والإسلامي، وأن يمد كل واحد فينا يده لأخيه وأن نتسامح ونتغافر ونجمع الشمل، حيث إن المحتل الغاصب يتربص بنا لسفك دمائنا ونهب مزارعنا وتدمير بيوتنا والاستحواذ على مقدساتنا.

ما وقع بيننا من انقسام وقطيعة وتنافر خارج سياقات قيمنا وأعرافنا الوطنية والدينية هو الآن جزء من ماضينا، ومن التاريخ الذي يجب علينا أن نضرب عنه الذكر صفحاً، باعتبار أن ما وقع كان خطأً ويتحمل مسؤوليته الجميع، حيث إن القاتل والمقتول هما في النهاية شهداء الوطن، وأن الذي اقترفناه كان سببه «نزغ الشيطان»، وطيش السياسة والصراع على السلطة في لحظة غاب فيها صوت العقل والحكمة.

إن ما نحتاجه لاستعادة أركان البيت الفلسطيني هو مقاربة إصلاحية يتحرك بها الجميع لجبر الضرر (الهمّ والدم) الذي أصاب البعض، وأن ترعى الحكومة جزءاً من الالتزامات المالية المترتبة على القيام بحملة واسعة لفتح صفحة جديدة بين أبناء الوطن الواحد.

كما أن على حركة حماس العمل على توظيف طاقة رجال الدعوة والإصلاح للتحرك في هذا الاتجاه، ليتكامل جهد الكلمة والمال في تغيير واقع الحال.

سادساً: الانتخابات وشكل النظام السياسي القادم

من الواضح أن أي تسويات للعلاقة بين فتح وحماس تحتاج أن يعود الجميع إلى صناديق الاقتراع، لأنها مناط الشرعية وكلمة الفصل في تقدير الأوزان السياسية التي يمثلها هذا الطرف أو ذاك. وحيث إن القناعة لدى الكل الوطني والإسلامي أن النظام السياسي الفلسطيني بحاجة إلى تغيير وتصويب مسار، لكي يجد الجميع نفسه فيه؛ باعتبار أن التصويت على قاعدة النسبية الكاملة هو الخيار الأفضل الذي يمنح حضوراً لكل فصيل له مساهمة على أرض الواقع كرَّس بها نضاله؛ سواء أكان ذلك بالسيف أو القلم.

إنني أرى أن بناء نظام سياسي قائم على منطق الشراكة السياسية والتوافق الوطني هو طوق النجاة لنا جميعاً، وأن الذي ينظر إلى عملنا الوطني ويفكر فيه بأسلوب التفرد والمغالبة هو حالة حالمة تأخذنا باتجاه المجهول، لتضيع شوكتنا وتذهب ريحنا ونكون طعمة سائغة تنهشنا ذئاب الاحتلال وغلاة مستوطنيه.

على حركة حماس أن تعاظم في أدبياتها من التأكيد على أنها حركة تحرر وطني برؤية إسلامية، ولا تخرج في رؤيتها عن سياق الإجماع الوطني، وما يمثله العمق العربي

والإسلامي من إسناد إستراتيجي في مواجهة المشروع الاستيطاني الصهيوني، الذي يحتمي بالسياسات الاستعمارية الغربية، ويتمدد على حساب أرضنا وشعبنا.

سابعاً: دحلان: حسبة داخل المشهد أم خارجه

من الواضح أن النائب محمد دحلان وبما يمثله من ثقل تنظيمي في قطاع غزة لا يمكن تجاهله بحال من الأحوال؛ فهو الحاضر الغائب، وهو الذي نحتاجه للحفاظ على شوكة حركة فتح قوية داخل القطاع... حيث إن التنظيم الفتحاوي لا يبدو فيما نعرفه ونشاهده أنه على قلب رجل واحد، والخلاف الذي بينه وبين الرئيس أبو مازن ما زال يستعصي على الحل؛ لأنه أخذ أبعاداً شخصية وإدانات جارحة لا أعتقد أن بالإمكان معالجتها أو تخطيها بسهولة.

نحن في حركة حماس يهمنا أن تستعيد حركة فتح قوة تنظيمها، وانضباط كوادرها، ضمن رؤية وطنية نجتمع عليها جميعاً.. لذلك، فإن العلاقة مع الرئيس أبو مازن والنائب محمد دحلان هي إشكالية بحاجة إلى حلٍّ وفض اشتباك، ولكن السؤال: كيف.؟

لن تحل هذه الإشكالية إلا بالانتخابات التشريعية القادمة، حيث إن فرص ظهور محمد دحلان تظل قائمة، وخاصة إذا أصر الرئيس أبو مازن على قراره بعدم الترشح ومغادرة الميدان.

ثامناً: فياض ومشروع الرئيس القادم

يعتبر د. سلام فياض من أكفأ القادة السياسيين، وهو بمثابة ثروة فلسطينية ورأس مال وطني، وقد قدَّم الرجل خلال مسيرته في العمل الحكومي؛ كوزير للمالية في الحكومة الحادية عشرة (حكومة الوحدة) أو كرئيس للوزراء في الحكومة التي تشكلت بعد الانقسام، مواقفَ وسياسات ومشروع رؤية للحفاظ على الكيانية الفلسطينية أفضل من ناحية الفكرة والتحرك من اجتهادات غيره، وكما أن للرجل ما له من إنجازات ونجاحات على مستوى ترسيخ الوجود الفلسطيني في الضفة الغربية والتواصل مع الطبقات الكادحة والمهمشة حضرياً، فإن هناك من طاله بلسانه باعتبار ما عليه.

لقد عرفت د. فياض من خلال العمل ولقاءات مجلس الوزراء في حكومة الوحدة، ووجدت في الرجل مثابرة في العمل، وشفافية في الأداء، وتميزاً في العطاء، وقبولاً لدى المجتمع الدولي، الأمر الذي جعلني في سياق التزكية أقدمه على غيره من المرشحين بعد التوقيع على اتفاق المصالحة في القاهرة في أيار ٢٠١١م.

للأسف؛ كانت حملة البعض عليه ظالمة، وكان التأليب والاتهام جارحاً، والتحريض بلغ حداً جعل حركة حماس تفض يدها عن ترشيحه لمنصب رئيس الوزراء آنذاك.

وشهادة للتاريخ، فإن هذا الموقف تجاه الرجل قد تغير، واعترف البعض في حماس بأنهم قد أخطؤوا في تقدير الرجل.

اليوم، وفي سياق التحضير للانتخابات المقبلة، فإن د. فياض هو من أفضل المرشحين للرئاسة إذا مـا اسـتمر الرئيس أبو مـازن على موقفه بعدم الترشـح. ولذلك، ينبغي من الآن الانفتاح على د. فياض، والتنسيق معه كمرشح للرئاسة، والتفاهـم معه حول برنامـج يتوافق عليه الكل الوطني والإسلامي.

لقـد قدَّم د. فياض في ورقته التي عرضها في مجلس أتلانتا بالولايات المتحدة الأميركية بتاريخ ٣٠ تموز ٢٠١٤م رؤية تتضمن نقاطاً إيجابيةً يجب البناء عليها، حيث طالب بتعديل «مفاهيم اتفاقيات أوسـلو» الفاشلة، وإنشاء «إطار قيادي فلسـطيني موحّد» يضم ممثلي كافة الفصائل الفلسطينية ويتوازى مع منظمة التحرير. كما أهاب د. فياض، في مقال نشرته له مجلة (الشـؤون الخارجيـة – Foreign Affairs) الأميركية، بالقيادة الفلسطينية عدم التسرّع في استئناف المفاوضات المتعثرة مع إسـرائيل في صيغتها الحالية. وأضاف: إن إسرائيل مطالَبة بالاعتراف بحق الفلسطينيين في إقامة دولتهـم على أراضي ٦٧، والقبول بجدول زمني محدد متفـق عليه دولياً لإنهاء الاحتلال.

إن د. فياض هو الخيار الذي يجب أن تدعمه حركة حماس في الانتخابات الرئاسية القادمة، وذلك بهدف تحقيق التوازن في علاقاتها مع حركة فتح، وأيضاً حتى يُكتب النجاح والتوفيق لحكومة الشراكة السياسية.

تاسـعاً: حماس والدخول على خط التفاوض المباشر مع إسرائيل

التصريحات التي أطلقها د. موسى أبو مرزوق حول موضوع التفاوض المباشـر مع الاحتلال، كانت مجرد إجابة لتسـاؤلات البعض من حيث «الحلال والحـرام»، وكصدى لما تمخضت عليه المباحثات غير المباشـرة مع الإسـرائيليين في القاهـرة، من حيث تدني سـقف الإنجاز لجهة المطالب المشروعة التي رفعناها.

وعلى الرغم من أن ملف المفاوضات المباشرة مـع إسـرائيل غير مطروح على جـدول أعمال الحركة في الوقت الراهـن، فإن تداول النقاش حولـه أصبح مشـروعاً. في السـابق، وخلال حوارات «صفقة وفاء الأحرار»، والتي شـاركت أكثر من جهة دولية في الدخول على خط تحريكها، كانت هناك تساؤلات وإجابات توحي – أحياناً – أن التواصل المباشر موجود، ولو كان على شكل خيط رفيع لا تتسـع لرؤيته لحاظ المراقبين، كما أن النظرة التي سـادت عمل الحكومة العاشرة حول إمكانيـة التواصل مع بعض الوزارات في إسـرائيل فيما يخص شأن المواطنين ومصالح الوزارات واحتياجاتها، كانت هي الأخرى مدخلاً «للتفاوض» إن تطلب الأمر ذلك.

الآن وبعـد أن خرجـت حركـة حماس من المشهد الحكومي، فإن العملية التفاوضية ستكون كتحصيل حاصل لدى منظمة التحرير والسلطة الفلسـطينية، وهذا يعفينا من الدخول المباشر فيها، ولكن هذا لا يعني في ظل الخلل القائم في

المؤسسات الفلسطينية الرسمية السماح لأي مستوى سياسي بالتصرف وكأنه طليق اليد ودون عودة إلى الإطار القيادي للتشاور والتفاهم حول كل خطوات التحرك، والتي قد تحتاج إلى إجماع وطني وإسلامي عليها.

إن ملف التفاوض هو باب يجب أن يبقى مواربـاً؛ لأننا سوف نحتاج إليه طالما بقي الوضع الفلسطيني على حاله تحت الاحتلال، ولكن أي تحركات في هذا الاتجاه تستلزم الوضوح الصراحة والاتفاق حتى لا يضيع الجهد وتستنزف الطاقات بمن يعمل على وضع العصا في الدواليب ومن يحاول تخليصها، في مراوحة لا طائل وراءها ولا مردود.

عاشراً: الموقف من الرئيس أبو مازن وتحركاته السياسية القادمة

أعتقد أن علينا جميعاً اتخاذ مواقف داعمة للرئيس في تحركاته باتجاه الدولة ومحكمة الجنايات الدولية، حيث إن اليمين المتطرف في إسرائيل لن يترك للرئيس فضاءات مريحة للتحرك بحرية وإنجاز مشروع التحرير والعودة. لذلك، فإن المطلوب أن تتوسع دائرة تبادل الرأي والمشورة بين حركة حماس والرئيس أبو مازن كي يجد الرئيس كل الدعم الذي يتطلع إليه عربياً وإسلامياً.

علينا أن ندرك أن المتطرفين والمتنفذين في مشهد الحكم والسياسة في إسرائيل سيعملون بكل الوسائل للتحريض على الرئيس أبو مازن والعمل على تشويه صورته أمام العالم بهدف إضعاف مصداقيته ومحاصرته بسهام التهديد والوعيد، كي يوهنوا من عزيمته ويدفعوه للتراجع والخنوع. من هنا، فإن على حركة حماس أن تعزز من شبكة الأمان حوله، وتمنحه الثقة بأن الشعب جميعه يقف خلف خطواته باتجاه مجلس الأمن ومطالبته بالاعتراف بفلسطين كدولة كاملة العضوية.

ختاماً: المراجعات كلها بُشرة خير

إن ما نشهده في تونس وغيرها من بلاد الربيع العربي يجعلنا نضع أيدينا على الجُرح، ومكامن الخلل، كما يمنحنا الفرصة للتدبر واستشراف المستقبل؛ فالحركات مثل الأنهار إذا جرت مياهها تخلصت من غثائها، وفاضت في طيبها، وإذا سكنت اعتلتها الطحالب وأسنت في مذاقها... إن علينا أن ندرك أن المراجعات هي حالة صحيَّة لتفقد العطب، ومحاولة متقدمة للإصلاح والتطبيب الذاتي، حيث إنه في نهاية المطاف لا يصح إلا الصحيح، فالقاعدة ترسمها معالم النص «فأما الزبد فيذهب جفاءً، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض»، وهذه هي سنن الكون وأخلاق الوجود.

التحدي الفلسطيني في الزمن الصعب

مهند عبد الحميد *

وصلت العملية السياسية التي انطلقت منذ ٢١ عاماً إلى طريق مغلق بإحكام، بعد أن استنفدت قوة الدفع والاستمرار، وافتقدت إلى أي حافز مهما كان ضئيلاً، فثمة إجماع فلسطيني على نزع الثقة من المفاوض الإسرائيلي والوسيط الأميركي على حد سواء، بعد تجربة مريرة مليئة بالوعود الكاذبة المقرونة بتقويض مقومات الحل السياسي على الأرض. فلم يعد المفاوض الفلسطيني قادراً على البقاء في مسار سياسي أفضى إلى تعميق الاحتلال والسيطرة على شعب أدمن البحث عن حريته.

تحولت السنوات الانتقالية الخمس إلى عقدين ونيف، وبات المفاوض الفلسطيني مطالباً باستمرار التفاوض إلى ما لا نهاية، في الوقت الذي تسرق فيه الأرض والموارد وتشيّد المستعمرات ويخنق الفلسطيني ويهان في كل تحركاته وأعماله بحثاً عن لقمة الخبز.

بعد ٤٧ سنة من الاحتلال، قالت إدارة أوباما رداً على اعتراف الحكومة السويدية بدولة فلسطين: إن الاعتراف سابق لأوانه!! واعتبرت الناطقة باسم وزارة الخارجية الأميركية كلمة الرئيس عباس التي طالب فيها بإنهاء الاحتلال ورفض المجازر وحرب الإبادة التي تعرض لها شعبه «مهينة ومخيبة للآمال واستفزازية ونرفضها».

* كاتب ومحلل سياسي.

تنصل إسرائيلي صريح من العملية السياسية

انسحاب جيش الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة، في كانون الأول ٢٠٠٥، دون أي اتفاق مع السلطة الفلسطينية، كان تجسيداً للحل من طرف واحد، والذي يستند إلى مقولة «لا يوجد شريك» التي اعتمدتها المؤسسة الإسرائيلية بعد إخفاق مفاوضات كامب ديفيد عام ٢٠٠٠.

انتقلت إسرائيل من حالة الاحتلال المباشر إلى «الاحتلال عن بعد» وحولت قطاع غزة إلى معسكر اعتقال كبير، والأخطر أنها نقلت المستوطنين من المستوطنات المخلاة والمدمرة في القطاع إلى مستوطنات في الضفة الغربية. الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة لخصه حينذاك قول شهير لدوف فايس كلاس مدير مكتب رئيس الوزراء الأسبق «شارون» قال فيه إن إسرائيل حالما تنتهي من الانسحاب من قطاع غزة ستحكم سيطرتها على الضفة الغربية وعلى القدس، وستضع العملية السياسية في «الفريزر» لمدى زمني طويل».

واعتبرت مرجعيات قانونية للحكومة الإسرائيلية أن الانسحاب من قطاع غزة كان بمثابة التطبيق الإسرائيلي لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذي ينص على انسحاب إسرائيل من «أراض محتلة» بحسب النص البريطاني للقرار.

منذ الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، اعتمدت حكومات إسرائيل سياسة تثبيت فصله عن الضفة الغربية بهدف تقويض مقومات حل الدولة الفلسطينية من جهة، والحد من الخطر الديمغرافي الذي «يهدد» التوازن السكاني «اليهودي» – الفلسطيني من الجهة الأخرى. وجاء الانقسام الفلسطيني بعد انقلاب حماس ليعزز الأهداف الإسرائيلية ويضيف إليها ذريعة لطالما استخدمتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة وهي «عدم تمثيل القيادة لكل الفلسطينيين» وافتقاد الأهلية الفلسطينية للحل. وعندما اقتربت مفاوضات أبو مازن – أولمرت من التوصل إلى حل لمختلف القضايا، تدخلت المؤسسة الأمنية السياسية الإسرائيلية وقطعت الطريق عليه، فتحول مشروع الاتفاق إلى أرشيف الحفظ والصون مع صعود نتنياهو إلى سدة الحكم.

حدث ذلك بسهولة ويسر، لأن التقدم على طاولة المفاوضات في ذلك الوقت ترافق مع إطلاق موجات كبيرة من الاستيطان ومع الاستمرار في بناء جدار الفصل العنصري وبواباته التي حولت الضفة إلى «بنتوستونات» معزولة عن بعضها البعض ومقطعة الأوصال، وترافق ذلك التقدم مع الاستمرار في تهويد مدينة القدس، وكان من شأن الوقائع التي رعتها ولا تزال ترعاها المؤسسة الأمنية السياسية تحويل الاتفاق إلى حبر على ورق، وتحويل أي عملية سياسية إلى مجرد مضيعة للوقت.

يقول أبراهام .ب يهوشواع في مقابلة مع مجلة قضايا إسرائيلية العدد ٥٤: «إن لدى

اليهود الإسـرائيليين اسـتخفافاً عاماً بأوطان الآخرين، ومن هنا يأتي عدم اكتراثهم شبه المطلق بما ألحقوه ويلحقونه مـن خراب وتدمير بوطن الفلسطينيين ولا سيما بعد احتلال ٦٧». الخراب والدمار غير قابل للإصلاح أو التغيير أو التراجع من وجهـة النظر الإسـرائيلية لدى المعارضين أمثال يهوشوا ع ولدى المبادرين إلى فعل الخراب. نتعرف إلى ذلك من كلام يهوشـوا ع في المقابلة ذاتهـا عندما يقـول: «لا يوجـد رئيس حكومة إسـرائيلي بمقدوره إخلاء المسـتوطنين بالقوة، وإذا ما حاول أحد إخلاء المستوطنين من الضفة فستنشـب حرب أهلية». لندقـق في هذا القول الصادر عن قطب ثقافي يسـاري مهم، سنرى الحكومة والمؤسسـة الأمنية تدعمان الاستيطان بموازنـات مفتوحة وتسـتبدلان القانون الدولي وقرارات الشـرعية بالنصـوص التوراتية حول «أرض الميعاد» و«شعب الله المختار» وتتغاضيان عـن كل الانتهاكات «للقانون الإسـرائيلي» في كل ما يتعلق بالفلسـطينيين في القدس ومعظم أراضي الضفة الغربية، وتدعمان برنامج «يشع» الـذي ينص صراحـة على: «منـع إقامة دولة فلسطينية على أرض إسرائيل الكاملة». هكذا تتم استباحة الحقوق المدنية والإنسانية والوطنية بما في ذلك موارد الشعب الفلسطيني الذي لا يزال يعيش على أرض وطنه، وبعد كل هذا، يأتي من يقول: لا يسـتطيع أي رئيس حكومة إسرائيلي إخلاء المستوطنين. كان الأجدر بيهوشوا ع القول لا يوجـد رئيس حكومة إسـرائيلي واحد يرغب في إخلاء المستوطنين من الأراضي الفلسطينية انسـجاماً مع الأطماع الكولونيالية المنفلتة من عقالهـا، ما لم تُلْزَم إسـرائيل بالقانون الدولي مـن قبل هيئة الأمم المتحدة أو تتعرض لعقوبات وعزل دولي كما حدث مع نظام الفصل العنصري (الأبارتهايد) في جنوب إفريقيا.

إنها الذرائعية الإسـرائيلية المنطلقة من ثقافة اسـتعمارية متوحشة، تتجسد الآن في مقولة «لا أحد يستطيع إخلاء المستوطنين» وتجسدت سابقاً في مقولات عديـدة أبرزها مقولة «إن حل قضية اللاجئين يكون فقط داخل الدولة الفلسطينية»، في الوقت الذي يتـم فيه تدمير مقومات الدولة ونهب مواردها وجعل المواطنين غير قادرين على العيش داخل حدودها الافتراضية. وتتجسـد في مقولة «إن القيـادة الفلسـطينية لا تمثل قطاع غزة ولا كل الفلسـطينيين»، وعندما تحاول القيادة إنهاء الانقسـام وتوحيد الشـعب تُعْلَن الحرب عليها. ومقولة إن عرفات لجأ إلى الإرهاب فأصبح غير ذي صلة» وعندما لجأ أبو مازن إلى الأمم المتحدة» اتهم بممارسة إرهاب دبلوماسي وأصبح غير ذي صلة».

إقصاء فلسطين باسم السلام الإقليمي

دعـا نتنياهو في خطابه أمام الجمعية العامة إلى تحقيق السـلام الإقليمي بدايـة مع الدول العربية المعتدلة فيما ينتظر الحل مع الفلسطينيين إلى المرحلة التالية «أعتقد أن المصالحة الواسعة بين إسـرائيل والدول العربية سـتحقق السلام

بيننا وبين الفلسطينيين» خلافاً للافتراض القائل: «إن السلام الإسـرائيلي الفلسطيني يمكنه أن يحقق مصالحة واسعة بين إسرائيل وجيرانها»، متناسياً التوظيف الإسرائيلي لاتفاق أوسلو في إبـرام معاهدة مع الأردن وفـي إقامة علاقات اقتصادية ودبلوماسية معلنة وغير معلنة مع ١٢ دولة عربية، ومتناسـياً مبادرة السـلام العربية التي رفضها نتنياهو، مؤخراً، زاعماً أنها تنتمي إلى الماضي ولم تعد تصلح راهناً كحل للصراع، علماً أن حزب الليكود الذي يتزعمه نتنياهو ومعه أقطاب اليمين الإسرائيلي رفضوا المبادرة عندما أطلقت في قمة بيروت عام ٢٠٠٢.

تحدث يئير لبيد وزير المالية الإسرائيلي بدوره عن الحل الإقليمي عبر دمج المرحلتين، ودعا إلى مؤتمر إقليمي يضم الفلسطينيين وعرب إسرائيل ودولاً عربية» بغية التوصل إلى تسوية إقليمية.

يعتقد نتنياهو أن بإمكانه إرجاع الصراع مع الشـعب الفلسطيني إلى الوراء، ليس في الأجندة الإسرائيلية فحسب بل وفي الأجندة الإقليمية والدولية، «فليسـت إسرائيل مركز الشـأن الإقليمـي بل الصراع بين الشـيعة والسنة في حرب الحياة أو الموت الذي لا توجد لـه نهاية قريبة». نتنياهو يطور سياسـات سابقيه، بدءاً من «إسحق شامير» الذي أراد أن يسـتمر في مفاوضات الممر في واشنطن لعشر سنوات، مروراً بإسحق رابين صاحب مقولة «لا توجـد مواعيد مقدسـة»، وانتهاء بـ«دوف فايسـكلاس»، الـذي أراد أن يضع العملية السياسـية في المادة الحافظة أو في الفريزر لمدى زمني غير منظور.

حدود الخلاف الإسرائيلي الأميركي

يحاول نتنياهو الآن ركوب موجة الحرب ضد داعش التي تقودها الولايات المتحدة ومعها حلف دولي مترامي الأطراف، لكنه يسـعى إلى تمييز الدور والموقف الإسرائيلي من خلال محاولة دمج إيـران وحزب الله وحماس مع داعش ووضعهم جميعـاً فـي خندق واحد. وهو مـا لا يتفق مع السياسـة الأميركية التي تسـعى إلى إشراك إيران – وقد أشـركتها فعلاً – في الحرب ضد داعـش، ولا تسـاوي إدارة أوباما بين حماس وداعش وكذلك حزب الله.

أوجه الاتفاق بين إسرائيل وأميركا هي:

- **أولاً:** أولويـة الحرب ضـد الإرهاب على مـا عداها من قضايـا وخاصة القضية الفلسـطينية. وكان الرئيـس أوباما قد تقاطع مع الموقف الإسرائيلي عندما قال: إن جذر المشـاكل في الشـرق الأوسط ليس النزاع الفلسـطيني الإسـرائيلي، فثمة أسباب عميقة أخرى عربية وإسلامية داخليـة، وقد فهم من كلامـه أن الإدارة الأميركية لا تعتزم التقدم بمبادرة جديدة لإبرام تسـوية فلسطينية إسرائيلية. وفي هذا السـياق جرى تضخيم خطر داعش لا بسـبب النقص في المعلومات كما تقول الدوائـر الأميركيـة ولكن بهـدف إعادة

ترتيب نظام السيطرة في المنطقة. فالحرب ضد الإرهاب تستغرق ثلاث سنوات وإعادة الإعمار وبناء الجيوش يستغرق سبع سنوات، وفي هذه المدة الزمنية تكون الولايات المتحدة قد أعادت بناء علاقات تحكم وسيطرة جديدة في المنطقة توجد داخلها المصالح الحيوية الأميركية والغربية.

- **ثانياً:** تتفق السياسة الأميركية مع الإسرائيلية في استمرار احتكار العملية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين وفي استمرار التفاوض وإدارة الأزمة وعدم السماح بنقل ملف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى الأمم المتحدة.

الالتقاء بين السياستين الإسرائيلية والأميركية كان دائماً جوهرياً. وانسجاماً مع ذلك قال نتنياهو إن إسرائيل تقف في جبهة القتال ضد الإرهاب لكنه حدد الأولويات التي تتعارض مع السياسة الأميركية، فاعتبر أنها:

١. مجابهة خطر إيران النووية التي تشكل التهديد الأكبر لأمن إسرائيل والعالم.
٢. وسع الحرب ضد التطرف الإسلامي الجهادي ليس في العراق وسورية وحدهما بل وفي قطاع غزة ولبنان ضد حماس وحزب الله.
٣. البحث عن حل إقليمي مع الدول العربية المعتدلة وبعد ذلك البحث في حل مع الفلسطينيين سواء كنتيجة للحل الإقليمي أو من خلاله.

تساوق اليسار الإسرائيلي

هاجم اليسار الإسرائيلي خطاب أبو مازن في الأمم المتحدة واصطف مع اليمين وأقصى اليمين، باستثناء تنظيم ميرتس والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والأحزاب العربية وبعض النخب الثقافية والإعلامية ونشطاء السلام. كان من اللافت للنظر موقف يوسي بيلن صاحب مبادرة جنيف للسلام، الذي قال: لا أهمية للاعتراف السويدي بالدولة الفلسطينية، ودعا السويد لفحص إمكانية التوصل إلى تسوية تدريجية تبدأ بدولة فلسطينية بحدود مؤقتة، بالتعاون مع الرباعية الدولية، معتقداً أن إسرائيل ستكون أول من يعترف بالدولة الجديدة وتنضم السويد للاعتراف بها.

لا يختلف موقف بيلن اليساري الذي هو من رواد الحل الانتقالي المستمر منذ ٢١ عاماً، عن موقف جلعاد شارون الذي دعا إلى إقامة دولة فلسطينية على مناطق (أ) وجزء من مناطق (ب) دون حدود مع تواصل بين أجزائها، ودون تراجع عن المطالب، ومع اعتراف إسرائيلي بها. الحل المؤقت والانتقالي والتدريجي بمفهوم المؤسسة الإسرائيلية بيمينها ويسارها هو نوع من الحل الدائم الذي تتقاسم فيه إسرائيل الضفة الغربية بحيث تصبح مساحة إسرائيل ٨٥٪ من مساحة فلسطين التاريخية، وما تبقى يقيم عليه الشعب الفلسطيني بحكم ذاتي للسكان تكون السيادة فيه لإسرائيل.

الاختلاف بين رؤيتي اليمين واليسار لمثل هذا الحل العتيد هو أن اليسار يريد ثمناً لهذا الحل بشطب قضية اللاجئين وإنهاء المطالبات الفلسطينية. في حين أن اليمين يكتفي بفرض الحل من طرف واحد ولا يكترث فيما إذا استمرت المطالبات الفلسطينية في مختلف القضايا أم لم تستمر. ما يهمه السيطرة على الأرض.

الخيارات الفلسطينية

الخروج من مسار المفاوضات والاحتكار الأميركي للعملية السياسية، ورفض أي حل انتقالي جديد يعد تحدياً فلسطينياً في الزمن الصعب، كونه يزيل الغطاء الفلسطيني عن أكبر عملية خداع سياسي اسمها المفاوضات أو العملية السياسية. فمنذ أن توقفت القيادة الفلسطينية عن التفاوض أصبحت كل الأفعال الإسرائيلية من استيطان وتهويد ونهب وإفقار وعدوان ليست مسجلة دفعات على حساب إقامة «دولة فلسطينية قابلة للحياة» بل أصبحت عارية بلا مساحيق أمام العالم، ولا تستحق إلا الإدانة والعقوبة. ووفقاً لذلك سيكون الاستقطاب مع دولة الاحتلال أو مع الشعب الفلسطيني دون لبس أو غموض. وسيكون الصمت الدولي والعربي والإسلامي غير مبرر، بل سيحسب مع دولة الاحتلال ما لم يحدث العكس. صحيح أن دولة الاحتلال تستطيع معاقبة القيادة والمنظمة والسلطة بسلسلة من الإجراءات والقيود بما في ذلك الخنق المالي والاعتقال، لكن هذه الإجراءات المؤذية والقاسية والصعبة على الشعب والحركة السياسية ستدفع آجلاً أم عاجلاً نحو استقطاب جديد فلسطيني وعربي وعالمي. صحيح أن جزءاً أساسياً من الشعب الفلسطيني – أكثر من النصف – يعيش داخل القبضة الإسرائيلية المحكمة. لكن إسرائيل الدولة الإقليمية العظمى التي تملك أقوى رابع جيش في العالم لن تأخذ شرعيتها بين شعوب المنطقة والعالم إلا بإجازة وموافقة من أكثرية الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن وجوده. ولن تأخذ هذه الشرعية ما لم تقر بحل عادل للقضية الفلسطينية. الشعب الفلسطيني يملك عناصر قوة عديدة ومهمة ويمكن أن تقود إلى إيجاد مسار وطني بديل لمسار المفاوضات البائد. ما يهم عدم المغامرة بسياسات رد الفعل غير المدروسة ولا الخضوع للمزاج العام دون تمحيص كما حدث في الانتفاضة الثانية. فالشعب الفلسطيني لا يستطيع فتح معركة عسكرية في ظل اللا تكافؤ، ولا يستطيع اعتماد المقاومة المسلحة للرد على الاستباحة الإسرائيلية، ومن الضروري إخضاع كل أشكال المقاومة للتقييم النقدي والخروج من طقوس التقديس الشعبوية للمقاومة المسلحة ومن كرنفالات النضال السلمي، والنضال السياحي ذي النجوم الخمسة.

ما يهم هنا هو:

- **أولا:** وضع سياسات أو إستراتيجيات للنضال الدبلوماسي، والقانوني، والاقتصادي، والإعلامي، والثقافي، والعصيان في الأراضي المصادرة وفي مدينة القدس.
- **ثانياً:** إعادة بناء المؤسسة السياسية وتجديد بنيتها البيروقراطية الشائخة، وإنهاء العمل بنظام الكوتا الفصائلي الذي ينتمي للنظام الشمولي القديم، والنظام الأبوي الزبائني الذكوري وبخاصة في السلك الدبلوماسي.
- **ثالثًا:** تجديد الاتحادات الشعبية والنقابات وتحريرها من علاقات التبعية والتذيل للفصائل السياسية.
- **رابعاً:** تشكيل حكومة كفاءات متخصصة وإيلاء الاهتمام المميز بالتربية والتعليم والثقافة.
- **خامساً:** إعادة بناء التحالفات مع كل القوى المتضامنة والمؤيدة والداعمة للشعب الفلسطيني بما في ذلك القوى الإسرائيلية المناهضة للاحتلال والعنصرية والحرب والنهب.

الحرب ليست خدعة.. الحرب مؤلمة

أسماء الغول *

إن التكيف مع الموت ليس أمراً صعباً، ولكنه يصبح هيّناً بعد اليوم الثلاثين من الحرب، ثم عادياً بعد اليوم الأربعين، ومن ثم لابد منه بعد اليوم الخمسين، ففي البداية تظل تتخيل أن القصف أخذك دون رجعة، وقد ترتعب من انفجار إلى جانبك، لكن سرعان ما لا يهتز جسدك مع الانفجارات، وتستقبل الموت بصمت... وأحياناً تتمناه حين يذهب أحباؤك المساكين، لكن يبقى تمني الموت شيئاً، والخوف منه شيئاً آخر.

لقد حفظنا أنفسنا بعيداً عن الموت طوال خمسين يوماً، كل قصف نغادر إلى مكان جديد ونتشرد بحثاً عن الأمان، وكلما ازدادت ضراوة الحرب، أصبح الاحتماء منها صعباً، والاعتياد على الخبر السيئ أمراً حتمياً، فلا تعود قادراً على حماية الجميع، فيتسرب أفراد عائلتك لتحقيق شؤون الحياة من المتطلبات اليومية، باحثين عن منافذ نجاة بين قصف المساجد والمنازل والأبراج والسيارات والمحال التجارية والمخابز وحتى البقالات الصغيرة والتي ماتت مؤخراً في إحداها الطفلة نور أبو حصيرة (٥ أعوام) وهي تشتري الشوكلاتة.

يحتاج شراء الخبز أو الحلوى أو حتى أن تفتح النافذة إلى كثير من التحدي والجهد والدعاء كي تبقى سالماً، لم تعد المنازل مهمة كما كانت في البداية ولم تعد السيارات مهمة فيما أغلب أصحابها لا يزالون يدفعون أقساطها في البنوك، بل بعد اليوم الخمسين أصبح الحفاظ على الروح وأرواح أحبائك هو المهم.. ولكن كيف؟!.

* كاتبة وقاصّة.

فـــي الغالب، يعتمد الأمر على الصدفة.. ربما هذه الكلمة لا تعجب المتدينين ويصرون «بل هي إرادة اللـــه».. ولكن الصدفـــة تكبر في الحرب، وهي على ألسنة الجميع دون تسميتها، ما الذي يجعل العمارة تقصـــف بعد أن تمر من أمامها بدقيقتين وتنجو بحياتك؟ ما الذي جعل ابن عمي محمـــد الغول (٣٣ عاماً) ينتقل فجأة إلى داخل الغرفة بجانب ابنتيـــه وزوجته بعد أن كان ينام في الساحة الخارجية، فيسقط الحجر من جراء القصف على رأسه ويموت هو وثمانية من أفراد عائلته، وتنجو ابنتاه وزوجته!؟..

هل هو الحر الشـــديد الذي كما تقول زوجته جعله ينتقل من مكان لآخر؟ هل هو موقع الغرفة في نهاية بيت المخيـــم الفقير؟.. كيف كان عمي ينام على الأرض ومات، فيما ابنه أحمد معه في الغرفة ذاتها ينام على الســـرير لم يصب سوى في ساقه؟ هل هي قوانين الجاذبية؟ العلم؟.. أم الصدفة؟.. أم أنها أعمار تنتهي وأعمار تبدأ؟.. وقس على ذلك ٢١٥٠ صدفة قتلت ٢١٥٠ مواطناً ومواطنـــةً وطفلاً وطفلةً في غزة، وأبقت الصدفة أيضاً مليوناً وسبعمائة وثمانية وتسعين ألفاً.

هناك من يتحكم بهذه الصدف.. إنه العدو، هناك في الســـماء طائرة تختار مـــن تقتل، هناك قذائف مدفعية تنهال على أحياء سكنية بأكملها وتنهيها.

كيف إذن ســـتحافظ على حياتك إذا كان من يتحكم بها حاقداً تحركه دولة مجرمة كإسرائيل، لا يهمها سوى أن تعاقب غزة وأهلها.

يصم أذنيك الهدوء في ليلة كهذه انتهت بقصف برج سكني فيه أكثر من عشرة طوابق، تشعر بأن إســـرائيل تريد أن تقضي على كل منطقة يعتقد الغزي أنها آمنة، ولم يصبها القصف الشديد منذ أول الحرب، فتقيم بها الطائرات طقوس الفجيعة، ومـــن ثم تتنقـــل إلى أجمل الأحياء والشـــوارع وتقتل فيها الجمال، لتقضي على الأمان والجمال والهـــدوء معاً، ولا يتبقى إلا بعض حياة وصمود تحاول من خلاله ألا تلوم المقاومة.

ثلاث حروب في ســـتة أعوام يصبح معها كل شيء مؤقتاً، الحياة العادية التي يعيشها الآخرون تصبح بحد ذاتهـــا حلماً؛ مثل أن تحب وتتزوج ومن ثم ترى أطفالك يكبرون أمام عينيك، ويكون عندك وظيفة ومنزل، لأن كل شـــيء مؤقت، ليس فقط سيارتك ومنزلك وأثاثك ومكتبك وكاميراتك، بل حبك وأمك وأطفالك وأنت ذاتك مؤقت..

تنظر في كل شيء الآن وتتأمله كأن قيمته غدت مضاعفة، فكل شيء من الممكن أن يضيع منك في لحظة ما لم تحمه الصدفة أو تشمله رعاية الله.

اســـتمرار الحرب وازدياد وحشـــية الانتقام الإسرائيلي يجعلان الخوف أكبر، ولكن في الوقت نفسه يجعلان الفجيعة روتيناً يومياً؛ لأنك تحاول التكيف مع جميع أنواع الصدمات.

غزة لم تنم الليلة...

فـــي كل ليلة خـــلال الحرب كان لعـــدم النوم سبب مختلف، فهناك الليالي الثقيلة التي تتجمع فيها الشـــكوك والهموم؛ هذه الليلة عقب قصف برج ســـكني بأكمله عرفت إسرائيل كيف تجعل

كل مواطــن في غزة يســكن عمارةً يتخيل أنهم سيقصفونها عليه، ما دام العدو وصل به جنونه إلى هذا الحد.

الليلة السابقة تخيلت أن شظية قطعت مسافة مئــات الأمتار ومزقت أمعــاء طفليّ، الليلة التي قبلهــا لــم أنم لأن البوارج قررت حــرق الميناء بقذائفها التي تسمع تهشمها على الأرض، وتلك الليلة لأن قذائف الدبابات العشوائية والتي تصل إلى كيلومتريــن ونصف الكيلومتر (وقطاع غزة قُطره ٦ كيلومترات) تســتطيع أن تصيب منزلك فــي أي وقت بعد أن تكــون قد اخترقت جدران منازل الحدود الشرقية في الشجاعية والتفاح.

وهناك تلك الليلة التي لم ننم لأننا فقدنا عائلة عمي بكاملهــا، فقضيناها نفكر بآخر الوداعات واللحظات والضحكات... .

وليلة لم أنم فيها حين قررت وجوه الشهداء أن تتجمع على سقف غرفتي بعد أن زارتني قادمة من بــين ركام المنازل وأرضيات المستشــفيات وشــوارع الشجاعية.. بعضها تشعر بأن الروح غادرتهــا غصباً عنها وفي غير موعدها، ووجوه لا تــزال في وضع الركــض الأخير من القذيفة وأخــرى لأطفال كانوا يضحكون قبل أن تقتلهم شظايا الصواريخ الحادة.

أسمع موج بحر غزة الذي لا يتغير... شموخه وإحاطته بغزة لا يتغيــران.. جغرافيا المكان لا تتغير، ولكن المكان يتغير، ذاكرتك عنه تتغير؛ الأبراج والأحياء والأزقة والأشــجار، ولكن من يســتطيع تغيير البحر والطقس ورائحة الأماكن التي تشــعر بها بقلبك بمجرد دخولك إلى غزة، يدمرون المدن لكنهم لا يستطيعون تدمير ذاكرة المكان؛ هــذا البحر وتلك الوجوه وهذه اللكنات، عمرها أطول من عمر الحروب.

صريعاً للهلوســة هذا ما تصبح عليه.. فهذا مــا حدث بالضبط قبل أن أفقد عائلة عمي، قلت لوالدتي: «سنســتيقظ على مصيبة» وبالفعل في ٢٠١٤/٨/٣ رن هاتفي الجوال ست مرات عند الساعة السابعة والربع صباحاً قبل أن أستيقظ، ليخبرنــي أحد الصحافيين: «بيت عمك انقصف أثناء نومهم».

على الرغم من أنني في أول شهر في الحرب ذهبــت إلى كل حي وشــارع فيه خطورة دون أن يهتز لي جفن، إلا أنني وجدت نفســي بعد اليــوم الثلاثين أحمل هاجــس الموت، وأفكر؛ ماذا تركت لطفليّ الوحيدين؟ هل ســيفترقان يوماً؟ من ســيرعى عائلتي؟ هاجس يكبر، لكن عنــاد التغطية، وحاجة الكتابة لطزاجة الحدث والمشــاعر جعلتني أتحدى هواجســي في كل لحظة، وســرعان مــا كان المــوت يضيع بين تفاصيل اليوم والحياة، وكأن الموت لا يقتله إلا المغامرة والمواجهة.

كل شــيء تحــت الاختبار؛ صبــرك وحياتك وإيمانك وصحتك وعقلك وقلمك وأحباؤك وذاتك، إلــى درجة تشــعر بأن عبــارات مضحكة مثل «الحرب خدعة» كنت تســمعها وأنت على مقاعد الدراســة هي أكبر كليشيه ســخيف عرفته في حياتك، فالحرب ليســت خدعة، بل الحرب مؤلمة،

وقاسية، وما مر على قطاع غزة في عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٢ لا يقارن بما يحدث الآن، الآن نحن رهائن الخدعة، ورهائن اللحظة، ورهائن المصالح، نحن أبناء الموت حتى يأتي حكم طائرة الاحتلال بغير ذلك..

أمام هذه الآلة المجرمة وعقلية نتنياهو الحقودة، تتعلم ألا تقول عبارات مثل «نهاراً قصفوا كثيراً لن يفعلوا شيئاً ليلاً»..أو «إذا قصفوا اليوم برجاً بأكمله فلن يعيدوها ثانية»، فهذه حرب الصدمات، حرب تفوق خيال أعته مرتكبي العقاب الجماعي، لا توجد نقطة توقف، فقد قصفوا المدارس التي يحتمي بها النازحون أكثر من مرة، دمروا أحياء كاملة بأكثر من ٨٠ ألف قذيفة مدفعية عشوائية، أسقطوا براميل متفجرة على أحياء بكاملها.

لا يكف عقلهم عن إبداع الجرائم كي يحرضوا المدنيين على المقاومة التي لا تحتاج سوى إلى يد حولها لتضمها، وهذه اليد تولدها مشاعر الصبر والرغبة في الانتقام من العدو، فنادراً ما يحدث العكس وتحاول هذه اليد خنق المقاومة.

أليس هناك بشر ملائكة؟... هل شعرت يوماً بأنك قابلت شخصاً شديد الطيبة ووصفته بالملاك؟ أكيد، إذن هناك وجه الآخر للقاعدة اسمه بنيامين نتنياهو... الشيطان بذاته، فمن يقتل ٥٠٠ طفل دون أن يتردد هو شيطان، الآن أنا أتحدث مثل المهرطقين ولكن ما هي هذه الحرب إلا هرطقة ورواية خيالية ليس فقط بحجم القتل، بل أيضاً بمقاومتها البسيطة وأهلها الطيبين الذين يصنعون من صمودهم وإنسانيتهم الانتصار الوحيد والحقيقي في هذه الحرب.

إنها رمزية الخير والشر التي كنا نصدقها بحكايات ما قبل النوم في طفولتنا البائسة ... طفولة المخيم التي لا تدمرها صواريخ الاحتلال في قلوبنا.

خطاب الرئيس محمود عباس
في الجمعية العامة للأمم المتحدة (الدورة ٦٩)
في ٢٦ أيلول ٢٠١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

في البداية، أتوجه بالتهنئة الخالصة لكم على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحالية، كما أتوجه بالشكر والتقدير لسعادة جون آش على رئاسته المتميزة للدورة الماضية.

السيد الرئيس

السيدات والسادة

في هذا العام الذي اختارته الجمعية العامة للأمم المتحدة كي يكون عاماً دولياً للتضامن مع الشعب الفلسطيني اختارت إسرائيل أن تجعله شاهداً على حرب إبادة جديدة ارتكبتها ضد الشعب الفلسطيني.

وفي هذا العام الذي أردتموه باسم دول وشعوب العالم معبراً عن توق العالم وإصراره على إنجاز السلام العادل، اختارت دولة الاحتلال أن تتحدى العالم بأسره بشن حربها على غزة، وكانت طائراتها ودباباتها وهي تغتال بوحشية حياة وبيوت ومدارس وأحلام آلاف الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين تجهز في واقع الأمر على ما تبقى من آمال السلام.

السيدات والسادة

لقد خاطبتكم في هذه القاعة في مثل هذه الأيام العام ٢٠١٢ وحذرت من أن دولة الاحتلال الاستيطاني تعد لنكبة جديدة للشعب الفلسطيني، وناشدتكم: امنعوا وقوع نكبة جديدة، ادعموا إقامة دولة فلسطين الحرة المستقلة الآن.

وعدت بعد شهرين إلى نفس القاعة وفلسطين تضمد جراحها، وشـــعبها يدفن الشـــهداء من أحبتـــه الأطفال والنســـاء والرجـــال بعد حرب أخرى شـــنت حينذاك على قطـــاع غزة، ويومها قلت: لم يكن بالتأكيد أحد في العالم بحاجة إلى أن يفقد عشـــرات الأطفال الفلسطينيين حياتهم كي يتأكد أن إسرائيل تتمسك بالاحتلال ولم تكن هناك حاجة لآلاف الغارات القاتلة والأطنان من المتفجـــرات كي يتذكر العالـــم أن هناك احتلالاً يجب أن ينتهي وأن هناك شعباً يجب أن يتحرر.

وها نحن هنا مجددا اليوم.

وها نحن نجد أنفســـنا، وبكل أسف ومرارة نطـــرح نفس الخلاصات والأســـئلة القديمة بعد حرب جديدة هي الثالثة التي تشنها دولة الاحتلال العنصري خلال خمس ســـنوات على غزة، هذه البقعة الصغيرة والمكتظة والغالية من بلادنا.

الفـــارق اليوم أن حجـــم جريمة الإبادة أكبر، وأن قائمة الشهداء وخاصة الأطفال منهم أطول، وكذلـــك قوائم الجرحى والمعاقين، وأن عشـــرات العائـــلات تمت إبادتها بالكامـــل، والفارق اليوم أن هناك نحو نصف مليون شـــخص شردوا من بيوتهم، وأن عدد البيوت والمدارس والمستشفيات والمباني العامة والعمارات الســـكنية والمســـاجد والمصانـــع وحتى المقابر المدمرة غير مســـبوق، لحقوا بشبابنا وأبنائنا لينتقموا منهم في المقابر، والفارق اليوم أن الدمار الذي تسبب به العدوان الأخيـــر لا مثيل له فـــي العصر الحديث كما أكد شاهد عيان هو السيد المفوض العام للأونروا.

السيد الرئيس

السيدات والسادة

لقد كانت الحرب الأخيرة على غزة سلسلة من جرائم الحرب مكتملة الأركان نفذت وبث مباشر على مرأى ومسمع العالم بأسره لحظة بلحظة. فلا يعقل أن يدعي أحد الآن أنه لم يدرك حجم وهول الجريمة. ولا يعقل، أن يكتفي البعض بإعلان دعمه حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها دون الاهتمام بمصير آلاف الضحايا من أبناء شعبنا متجاهلاً حقيقة بسيطة نذكره بها وهي أن حياة الفلسطيني غالية، تماما كحياة أي انسان آخر.

إن تجاهـــل البعـــض للحقائق على الأرض لا ينفي وجود هذه الحقائق.

ونفترض أيضاً أن لا أحد سيتساءل بعد الآن: لماذا ينمو التطرف ولماذا تتراجع ثقافة السلام، ولماذا تنهار الجهود لتحقيقه.

ونعتقد أو نتمنى أن لا يحاول أحد مســـاعدة الاحتـــلال هذه المرة أيضاً على الإفلات بجريمته دون مساءلة.

السيد الرئيس

السيدات والسادة

باسم فلسطين وشـــعبها أؤكد هنا اليوم: لن ننســـى ولن نغفر، ولن نسمح بأن يفلت مجرمو الحرب من العقاب.

وأؤكد أمامكم أن الشعب الفلسطيني متمسك بحقه المشـــروع في الدفاع عن نفســـه أمام آلة الحرب الإســـرائيلية، ومتمســـك بحقه المشروع

في مقاومـــة الاحتلال العنصري الاســـتيطاني الإسرائيلي.

وفـــي نفس الوقت أؤكـــد أن حزننا وفجيعتنا وصدمتنـــا وغضبنا لن يجعلنا للحظة نتخلى عن إنســـانيتنا وعن قيمنا وأخلاقياتنا، بل سنحافظ علـــى الدوام على احترامنـــا والتزامنا بالقانون الدولي، والقانـــون الدولي الإنســـاني وتماثلنا مع الإجماع الدولي، وســـنصون تقاليد نضالنا الوطني التي رســـخها الفدائيون الفلسطينيون والتزمنا بها منذ أن انطلقت الثورة الفلسطينية في مطلع العام ١٩٦٥.

السيد الرئيس

السيدات والسادة

وســـط طوفـــان المذابح وإعصـــار التدمير الشـــامل وجدنـــا شـــعوب العالم تنـــزل في مظاهرات ضخمـــة، معلنة إدانتهـــا للعدوان والاحتلال وتأييدها لحرية فلســـطين، ووجدنا الأغلبية الساحقة من الدول تتبنى نفس الموقف، ولحظنـــا اتســـاعاً نوعياً في فعاليـــات حملة المقاطعة الشـــعبية الدولية لسياسة الاحتلال و'الأبرتهايد' والاستيطان الإسرائيلي.

فالتحية باســـم فلســـطين لـــكل من انحاز إلى القيم الإنســـانية وطالب بالحرية والعدل والســـلام. لقد شـــكلت كل مظاهر التضامن الصادقة هذه رسالة هامة لمن كانوا يواجهون الإبادة في غزة كي يشعروا –على الأقل– أنهم ليسوا وحدهم.

السيد الرئيس

السيدات والسادة

لقد جاءت الحرب الإسرائيلية الأخيرة لتجسد على الأرض جوهر ما كانت الحكومة الإسرائيلية تطرحه في غرف المفاوضات المغلقة. فقد جاءت بعـــد مســـعى تفاوضي طويل وشـــاق اســـتمر أكثر من ثمانية شـــهور برعاية الولايات المتحدة وبمتابعة الرئيس بـــاراك أوباما وبإدارة مثابرة من وزير خارجيته جـــون كيري. وانخرطنا في هذا المســـعى بعقـــول مفتوحـــة وبنوايا صادقة وبروح إيجابية، وطرحنا مواقفنا الثابتة المستندة لقرارات الشـــرعية الدولية والتي تحظي بالتأييد الســـاحق بين دول العالـــم، واحترمنا بإخلاص جميع التزاماتنا وتفاهماتنا، بل كنا ونحن نراقب الانتهاكات الإســـرائيلية المستمرة والمتصاعدة نمارس درجات مستحيلة من ضبط النفس فنكتم صرخاتنا ونعض على جراحنا كي نعطي الجهود الأميركية أفضل فرصة ممكنة للنجاح .

ولكن وكالعادة لم تفوت الحكومة الإسرائيلية الفرصة دون أن تخرب فرصة السلام.

فخلال شـــهور المفاوضات تواصلت عمليات البناء الاســـتيطاني ومصادرة الأراضي وهدم البيوت وحمـــلات القتل والاعتقالات الواســـعة والتهجير القســـري في الضفة الغربية وتشديد الحصار الجائر على قطاع غزة. وركز الاحتلال حملتـــه على مدينة القـــدس ومواطنيها، محاولاً تغييـــر وتزييـــف روح وهويـــة ومشـــهد المدينة المقدســـة، مركـــزاً علـــى المســـجد الأقصى ما

ينــذر بعواقب كارثية، وفي الوقت نفســه كانت عصابات المســتوطنين العنصريين المســلحين تواصل جرائمها ضد المواطن والأرض والمساجد والكنائس والممتلكات وأشجار الزيتون.

وكالعادة أخفقت الحكومة الإسرائيلية مجدداً في امتحان السلام.

فقد نقضت اتفاقا مع الإدارة الأميركية حول إطــلاق عدد من أســرى الحرية الفلســطينيين في ســجون الاحتلال، الذيــن نصر على إطلاق ســراحهم جميعــاً، وعندما وجهت بالأســئلة البسيطة في المفاوضات المباشرة أو عبر الوسيط الأميركي لم تتردد في كشف مواقفها الحقيقية:

إن إســرائيل ترفض إنهاء الاحتلال لأراضي دولــة فلســطين التي احتلتها العــام ١٩٦٧ بل تسعى لاستمراره وتكريسه، وترفض قيام دولة فلســطينية، وترفض إيجاد حل عــادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين. هذا هو الموقف الرسمي لحكومة إسرائيل.

إن المستقبل الذي تقترحه الحكومة الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني هو في أحسن الأحوال معازل متفرقة للفلسطينيين على أرض لا حدود لها، ولا ســيادة لهــم عليها ولا علــى أجوائها ومياهها وثرواتها الطبيعية، وستكون تحت سطوة المستوطنين الفاشيين وجيش الاحتلال في أبشع تطبيق ممكــن لأنظمة 'الأبرتهايــد'. ورغم هذا بعضهم يقولون نريــد الدولتين، أين هي الدولة الفلســطينية؟، هذه المعالم التي يريدونها للدولة الفلسطينية.

لقد أكدت إســرائيل خــلال المفاوضات أنها ترفض صنع الســلام مع الضحية، مع الشعب الفلسطيني.

ويجري ذلك مع محاولــة إضفاء طابع ديني على الصراع، ومع تصاعد وتفشــي العنصرية في الخطاب السياســي والإعلامي الإسرائيلي وتكريسها في المناهج الدراسية وفي سلسلة من القوانين وفي ممارسات الاحتلال والمستوطنين، وقــد وجدت هــذه الثقافة العنصريــة وخطاب التحريض والكراهية تعبيراً مجسداً لنتاجها في الجريمة الدنيئة والمروعة التي أقدم عليها عدد من المستوطنين الفاشيين قبل شهور عندما اختطفوا الفتى المقدسي محمد أبو خضير وقاموا بإحراقه حياً ثم قتلوه، إن هذا يذكرهم بشيء ما بالتاريخ نتمنى أن يتذكروه.

وفي السنوات الماضية مارس الاحتلال سياسة ممنهجة لإضعاف السلطة الوطنية وصولاً لشطب عملي لكامل دورها، وكان الاحتلال يستهدف ما نقوم به من عمل دؤوب لصياغة أســس نموذج دولة فلســطين التي نريد: دولة ســيدة مستقلة تعيش بســلام وتبني جســور التعاون المتكافئ مــع جيرانها، تحتــرم الالتزامــات والمعاهدات والاتفاقات، تكرس المواطنة والمســاواة وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتعددية، ترسخ الإرث التنويري الفلســطيني في التســامح والتعايش وعدم الإقصاء، وتقوي ثقافة السلام، وتعزز دور المــرأة، وتبني إدارة كفــؤة تلتزم معايير الحكم الرشيد. أراد الاحتلال ويريد ضرب هذا النموذج

لأنه نقيض جوهر سياســاته الاستيطانية، ولأنه يريد تدمير فرصة تبلور الكيانية الفلسطينية في دولة مستقلة ضمن حل الدولتين .

وعندما نجحــت جهودنا عبر الحوار الوطني قبل شهور في إنهاء الانقسام الداخلي واستعدنا وحدة الأرض والوطن والمؤسسات وشكلنا حكومة التوافق الوطني وبدأنا مسيرة ستقود إلى إجراء الانتخابات الرئاســية والتشــريعية، فقد رحبت جميع دول العالم بهذا إلا إســرائيل التي تعمل على الدوام على تمزيق أرضنا ووحدتنا الوطنية. كل دول العالم وافقت على حكومة الوفاق الوطني إلا إسرائيل.

السيد الرئيس

السيدات والسادة

والآن إلى أين من هنا؟

إن التفكير بأنه من الممكن وببســاطة العودة إلى نمط عمل ســابق تكرر فشله هو أمر ساذج في أحسن الأحوال، وخاطئ في جميع الأحوال، بجانب أنه لم يعد مقبولاً وليس مجدياً استنساخ أساليب ثبت عقمها، أو مواصلة اعتماد مقاربات أخفقت مراراً وتحتاج مراجعة شاملة وتصويباً جذرياً .

من المســتحيل ،أكرر، من المســتحيل العودة إلــى دوامــة مفاوضات تعجز عــن التعامل مع جوهر القضية والســؤال الأســاس، لا صدقية ولا جدوى لمفاوضات تفرض إســرائيل نتائجها المسبقة بالاستيطان وببطش الاحتلال، ولا معنى ولا فائــدة ترتجى من مفاوضات لا يكون هدفها المتفق عليه إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وقيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس على كامل الأراضي الفلســطينية التي تم احتلالها في حرب ١٩٦٧، ولا قيمة لمفاوضات لا ترتبط بجدول زمني صارم لتنفيذ هذا الهدف.

آن لهذا الاحتلال الاستيطاني أن ينتهي الآن.

إن فلســطين ترفض أن يكون حق شعبها في الحرية رهينة لاشــتراطات عن أمن إســرائيل، وهــو الذي يتعرض يومياً لإرهاب دولة الاحتلال العنصري ومستوطنيها .

إن شعب فلسطين هو من يحتاج في الحقيقة إلى الحماية الدولية الفورية وهو ما سنسعى إليه من خــلال المنظمات الدولية، ويحتاج إلى الأمن وإلى الســلام قبل أي أحــد آخر، وأكثر من أي أحد آخر، وأطفال فلسطين يستحقون أن يضمن العالم لهم بأن لا يتم مرة أخرى اغتيال طفولتهم وسرقة أحلامهم وحياتهم.

أمــا آن لفصــول هذه المأســاة المســتمرة والمتجددة أن تطوى؟!.

إن من اقتلعوا مــن بيوتهم الدافئة وأرضهم الطيبــة وبلادهم الجميلة خــلال النكبة قبل ٦٦ عاماً وقــذف بهم إلى جحيــم المنافي واللجوء، ويجرى قذفهم فــي متاهات هجرات جديدة، أو إلى سفن الموت في بحار العالم، بين حين وآخر هم من يحتاجون إلى ضمانات بألا يشردوا مرةً أخرى، وألا يقضــوا حياتهم في انتظار الغزاة في حربهم الجديدة.

أما آن لهذا التيه الطويل أن يصل إلى محطته الأخيرة.

لن نقبل بأن نبقى إلى الأبد في مربع المطالبين على الدوام بإثبات حسن نواياهم بتقديم تنازلات على حساب حقوقهم، وبالتزام الصمت وهم يقتلون وأرضهم تنهب. لقد سئمنا الدخول في امتحانات إضافية لإثبات الكفاءة والجدارة كي نحظى بحقنا الطبيعي البسيط في أن نعيش حياة عادية، وأن نمارس حقنا البديهي في توقع غد هادئ مألوف والحلم بأيام أجمل، وبالقدرة على أن يخطط شبابنا باطمئنان لأيامهم وسنواتهم القادمة بحرية وسلام فوق أرضنا كبقية شعوب العالم.

آن للسلام العادل والحقيقي أن يمكن في أرض السلام. كما قلت أكثر من مرة نحن الشعب الوحيد في كل العالم الذي بقي تحت الاحتلال.

السيد الرئيس

السيدات والسادة

لقد حذرنا نحن وجميع الدول العربية على الدوام من العواقب الكارثية لاستمرار الاحتلال الاستيطاني وعدم نيل شعب فلسطين لحريته واستقلاله، ودللنا مراراً على أن بقاء إسرائيل دولة فوق القانون واستمرار إفلاتها من العقاب والمحاسبة على اعتداءاتها وتحديها للإرادة والشرعية الدولية مسؤول بشكل حاسم عن توفير التربة الخصبة والبيئة المناسبة لنمو التطرف والكراهية والإرهاب في منطقتنا.

إن مواجهة الإرهاب الذي ابتليت به منطقتنا من تنظيمات كـ'داعش' وغيرها لا علاقة لها بأي صورة من الصور بالدين الإسلامي السمح أو بالبشرية، وتقوم بارتكاب فظائع وحشية دنيئة، تتطلب ما هو أكثر من المواجهة العسكرية وهي أمر ملح، وتستلزم ما هو أكثر من إطلاق الإدانات وإعلان المواقف وهو أمر مطلوب. إنها تحتاج في المقام الأول إلى بناء استراتيجية شاملة مصداقة لتجفيف منابع الإرهاب واجتثاث جذوره في جميع المجالات السياسية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية في منطقتنا، إنها تتطلب وضع أسس صلبة لتوافق عملي يجعل محاربة جميع أشكال الإرهاب وفي كل مكان مهمة حاسمة يتصدى لها تحالف الدول وتحالف الشعوب وتحالف الحضارات، وتتطلب في هذا السياق وبشكل رئيس إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لبلادنا الذي يعد بوقوعه وباستمراره وبممارساته شكلاً بشعاً من إرهاب الدولة ودفيئة للتحريض والتوتر والكراهية.

السيد الرئيس

في الوقت الذي ما زلنا نعاني فيه أهوال الحرب يقف أمامنا تحد هائل لإعادة إعمار ما دمره الاحتلال. وهذه المرة الثالثة لإعادة إعمار ما دمره الاحتلال.

وبدعوة نثمنها من جمهورية مصر العربية ومملكة النرويج ستستضيف القاهرة الشهر القادم مؤتمراً دولياً خاصاً حول إغاثة وإعادة

إعمار غزة، وستقدم حكومتنا تقارير شاملة إلى المؤتمر عن الخسائر التي لحقت بمختلف مناحي الحياة نتيجة العدوان، وستقدم تفاصيل الخطط والبرامج التي ستسارع إلى القيام بتنفيذها والإشراف عليها في قطاع غزة لتلبية احتياجات الإغاثة العاجلة ومتطلبات إعادة البناء والإعمار، بالتنسيق الكامل مع هيئات ووكالات الأمم المتحدة. إذن كل شيء سيجري بإشراف الأمم المتحدة.

وقبل يومين اتفقت الفصائل الفلسطينية على تعزيز وتمكين حكومة التوافق في قطاع غزة، ما سيعزز ويضمن إنجاز عمليات إعادة الإعمار.

إننا إذ نعبر عن تقديرنا لكل الدول والهيئات التي سارعت لتقديم المساعدات للشعب الفلسطيني خلال الحرب وبعدها، فنحن على ثقة أن الدول الشقيقة والصديقة لن تتردد في دعم ما سنطرحه من خطط وبرامج، وأن المؤتمر سيخرج بنتائج عملية تلبي توقعات واحتياجات ضحايا العدوان.

ونؤكد هنا مجدداً أن الشرط الأساس لنجاح كل هذه الخطط والجهود هو إنهاء الحصار الإسرائيلي البشع المتواصل منذ سنوات والذي يخنق غزة ويحولها إلى أكبر سجن في العالم لحوالي مليوني مواطن فلسطيني، وفي الوقت نفسه نؤكد حرصنا على ضرورة تثبيت وقف إطلاق النار عبر المفاوضات التي ترعاها مصر. غير أنه من الضروري ولكي لا تتكرر دوامة الحروب ودوامة إعادة الإعمار كل سنتين أو ثلاث أن نركز على المسألة الأساس ونقطة الانطلاق وهي أن معاناة غزة لن تنتهي بشكل كامل إلا بانتهاء الاحتلال الإسرائيلي وقيام دولة فلسطين.

السيد الرئيس

السيدات والسادة

لقد قامت فلسطين والمجموعة العربية خلال الأسبوعين الماضيين باتصالات مكثفة مع مختلف المجموعات الإقليمية في الأمم المتحدة من أجل الإعداد لتقديم مشروع قرار لاعتماده في مجلس الأمن الدولي حول النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي وللدفع بجهود تحقيق السلام. لازلنا نؤمن بالسلام من خلال الشرعية الدولية.

إن هذا المسعى يؤكد للجميع مجدداً التزامنا بتحقيق السلام العادل عبر حل تفاوضي، واعتمادنا الجهد الدبلوماسي والسياسي عبر هيئات الأمم المتحدة، وهذا المسعى يستلهم ويستعير بشكل كامل روح ونصوص عديد القرارات التي وافقتم عليها في الجمعية العامة وتلك التي أقرت في مجلس الأمن والتي حددت أسس الحل الدائم وتحقيق السلام العادل. لن نأتي بشيء جديد كلها قرارات معتمدة.

إن هذا المسعى يطمح لتصويب ما اعترى الجهود السابقة لتحقيق السلام من ثغرات بتأكيده على هدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق حل الدولتين، دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية على كامل الأراضي التي احتلت

في العام ١٩٦٧ الى جانب دولة اســرائيل وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حلاً عادلاً ومتفقاً عليه على أساس القرار ١٩٤ كما ورد في المبادرة العربية للسلام مع وضع سقف زمني محدد لتنفيذ هذه الأهداف لا بد من سقف زمني محدد لتنفيذ هذه الأهداف، وســيرتبط ذلك باستئناف فوري للمفاوضات بين فلســطين وإســرائيل لترسيم الحدود بينهما والتوصل لاتفاق تفصيلي شامل وصياغة معاهدة سلام بينهما.

السيدات والسادة

إننا على ثقة أن هذا المسعى سيحظى بتأييد شــامل ممن يحرصون على أن لا تشهد بلادنا حروبا وفظائع جديدة، وممن يريدون دعم حملة التصــدي للإرهــاب، وممن يؤمنــون أنه يجب المسارعة لرفع الظلم التاريخي الذي ألحقته النكبة بالشعب الفلسطيني وممن يتوقون لرؤية السلام يحل في أرض الرسالات السماوية.

وســتكون المصادقة على القرار تأكيداً على مــا أردتموه بــأن يكون هذا العــام عاماً دولياً للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي سيواصل نضاله وصموده وسينهض شجاعاً وقوياً من بين الركام والدمار، فنحن كما قال شاعرنا محمود درويش: 'مصابون بداء لا شــفاء منه هو الأمل، ونحب الحياة إذا استطعنا اليها سبيلا'، وإذا ما استطعنا فلا حول ولا قوة إلا بالله.

السيد الرئيس

السيدات والسادة

هناك احتلال يجب أن ينتهي الآن

وهناك شعب يجب أن يتحرر على الفور

دقت ساعة اســتقلال دولة فلسطين، واعتقد أنكم تستمعون لدقاتها.

وشكراً.

المصدر: وكالة «وفا»

إشكاليات السياسات الحكومية في فلسطين: قطاع التعليم أنموذجاً

محمد خطيب*

ثمة إشــكالات ألقت بظلالها الســوداء على التفكير التنموي الفلسطيني وأثرت على مختلف المناحي التنموية الأخرى، ولأن الحديث في المجرد طويلاً قد يدعو إلى ملل القارئ، آثرت التركيز على قطاع بعينــه، وتحديداً قطاع التعليم، لما يعانيه من تهميش في الكتابات التنموية.

فقلما تهتم النقاشات التنموية الفلسطينية بواقع التعليم ومشــكلاته، وينحصر الكلام أساساً بما يصرح به كبار المسؤولين في المؤسسة التعليمية، والذي غالباً ما يبدأ بتعداد فضائل التعليم ومناقبه ثم ينتقل إلى مشكلة شح الإمكانات بسبب تضاؤل التمويل ومعوقــات الاحتلال، ويختتم بالتبشــير بالإستراتيجيات الجديدة.

وضع التعليم في فلســطين بائس خطير، وإذا أردنــا التعــرف إلى قطــاع التعليم من الوجهــة الكميــة، فيكفي القــول إن خريجي الثانوية العامة للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤ دخلوا النظام التعليمي كطلبة في الصف الأول الأساســي عــام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، حينها دخل النظام التعليمي الفلســطيني ٩٧١٦٧ طالباً وطالبةً [١] من بينهم ٥٨٦٢٩ في الضفة الغربية و٣٨٥٣٤ في قطاع غزة.

مــن إجمالي طلبة الصف الأول الأساســي المذكورين، تقدم لامتحان الثانوية العامة ٨٤٢١١ طالبــاً وطالبــةً [٢] أي أن ١٢٩٥٢ طالبــاً وطالبة تســربوا [٣]، شكلوا ما نســبته ١٣,٣٢٩٦٪ من الطلبة الذين دخلوا النظام التعليمي الفلسطيني عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ونجح من المتقدمين ٥٠٨٣٩

* متخصص في التنمية والنوع الاجتماعي.
jerusalem.muk@gmail.com

طالبــاً وطالبــةً[4] أي أن ٣٣٣٧٢ طالبــاً وطالبةً رســبوا، وإذا جمعنا المتســربين مع الراسبين يكون المجموع ٤٦٣٢٤ طالباً وطالبةً يشــكلون ما نسبته ٤٧,٦٧٤٦٪ من إجمالي الطلبة الذين دخلوا النظام التعليمي عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣. أي أن النظام التعليمي الفلسطيني نجح في إيصال ٥٢,٣٣٦٪ مــن الطلبــة الذين دخلــوا النظام التعليمــي قبــل ١٢ عاماً إلى الحــد الأدنى من المعرفة التي تمكنهم من استكمال التأهيل سواء الأكاديمي أو المهني.

منعت المؤسسة التعليمية الفلسطينية الرسمية الجامعات والمعاهد الفلسطينية من أن تقبل طالباً يقل معدله عن ٦٥٪ ورفضت اعتماد شــهادات هــؤلاء الطلبة إذا حصلوا عليهــا من جامعات خارجيــة. وهذا يعني أنها تعتبــر الطلبة الذين يقل مســتواهم عن ٦٥٪ طلبة ضعفاء جداً، ولا أمــل فيهم ولا أفق لهم. ولــم يتوافر لدى إعداد هــذه الورقة رقم بعدد ونســبة هؤلاء، ولكن إذا أضيف هؤلاء إلى الطلبة إلى المتسربين والراسبين فهــذا يعني أن ثلثي الطلبة الذين دخلوا النظام التعليمي –تقريباً – يعتبرون مخرجات فاشــلة وعاجزة وغير قابلة للتأهيل والتطور.

ما سبق كان إضاءة كمية على النظام التعليمي الفلسطيني، أما الإضاءة النوعية، أي التي تهتم بالمخرجات النوعية للنظام التعليمي والتي تهتم بالمهارات التحليلية، ومدى إتقان اللغتين العربية والإنجليزية كتابة وقراءة ومحادثة على نحو سليم، والمستوى الثقافي العام، فذلك مبحث آخر. لم يتم البحث فيه على نحو علمي، ولكن ما يستفاد من الحديث مع بعض الأكاديميين الذين تيسر لقاؤهم أن الوضع بالغ المأســاوية. أحدهم أفاد بأن من حوالى ٣٠ طالباً يمكن استخلاص ٣–٤ طلبة من ذوي المستوى المأمول في طالب جامعي. وأن أحد خريجي اللغة العربية سئل في مقابلة للتوظيف عن أسماء شعراء فلسطين فأورد منهم اسم الشاعر المصري أحمد شوقي، وهناك حالات غير موثقة تناقلتها وســائل الإعلام الاجتماعي عن خريجة جامعية مثقفة مغرمة بالكاتب غسان كنفاني إلا أنها تعتب على الفضائيات لأنها لا تستضيفه.

لا تخص الإشــكاليات الســت الأساسية المطروحة في هذه الورقة قطاع التعليم فقط، بل تنســحب على مختلف القطاعات التنموية في فلســطين، كما تنســحب علــى الجهود التنموية الموجهة للمناطق المهملة تنموياً وفي مقدمتهــا القدس والأغــوار وأقصى جنوب الضفة الغربية.

على نحو موجز، يمكن طرح هذه المشــكلات التنموية على النحو الآتي:

- **مشكلة الأولويات لا زيادة الموازنات.**
  - مشــكلة دونيــة الموقــع المهنــي بالمقارنة بالإداري.
  - تعزيز العزل الوظيفي على أساس الجنس.
- **مشكلة التقييم غير العلمي للأداء.**
- **مشكلة عدم التوازن بين السلطة والمسؤولية على مستوى التنظيم المؤسسي.**
- **مشكلة التخطيط غير الواقعي.**

وفيما يلي عرض موجز لكل مشكلة من هذه المشكلات الست.

مشكلة الأولويات وليست زيادة الموازنات

دولة فلسطين حالياً / السلطة الفلسطينية سابقاً، شأنها كشأن أي دولة أو مؤسسة أو حتى عائلة أو حتى شخص في العالم، لديها قدر محدود من المصادر سواء زادت أو قلت، ولديها احتياجات عديدة، الموضوع هنا في ترتيب الأولويات. يتم توزيع المصادر سواء المتاحة أو المتوقعة على الاحتياجات حسب موقعها في قائمة الأولويات، ولاحقاً يتم تقييم هذا التوزيع، فإذا تبين أن هناك احتياجات غير ملباة، فإما أن تتم إعادة توزيع المصادر على الاحتياجات بطريقة أكثر (كفاءة أو عدلاً، حسب التقييم) في المقام الأول، أو يتم البحث عن مصادر جديدة فيما لو كانت إعادة توزيع المصادر غير ممكنة لسبب أو لآخر من وجهة نظر من يقوم بالتقييم.

ورد في مطلع هذه الورقة أن النظام التعليمي الفلسطيني نجح في إيصال ٥٢,٣٣٦٪ فقط من الطلبة الذين دخلوا النظام التعليمي قبل ١٢ عاماً إلى الحد الأدنى من المعرفة التي تمكنهم من استكمال التأهيل الأكاديمي أو المهني، لكن المبالغ التي أنفقت على النظام التعليمي الفلسطيني كانت طائلة وغير واقعية وتشير إلى خلل وظيفي وبنيوي في النظام برمته، فقد ورد في وثيقة الموازنة الفلسطينية للعام ٢٠١٤[٥] الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية، أن موازنة وزارة التربية والتعليم العالي خلال السنوات الثلاث الماضية ٢٠١٢-٢٠١٤ بلغت أكثر من ٧ مليارات شيكل موزعة على النحو الآتي: العام ٢٠١٤ بلغت ٢,٥٥٨,١٩٩,٠٠٠، وفي العام ٢٠١٣ بلغت ٢,١٣٥,٢٦٠,٠٠٠ مليار شيكل، وفي العام ٢٠١٢ بلغت ٢,٣٦٥,٦٤٥,٠٠٠ مليار شيكل، والمجموع هو ٧,٠٥٩,١٠٤,٠٠٠ مليار شيكل.

بلغت الموازنة السنوية في المعدل حوالى ٢,٣٥ مليار شيكل، وبالتحديد ٢,٣٥٣,٠٣٤,٦٦٦ مليار شيكل، أي أنه خلال السنوات الاثنتي عشرة التي دخل فيها الطلبة المذكورون أعلاه النظام التعليمي حتى عام تخرجهم في العام ٢٠١٣/٢٠١٤ أنفق على نحو تقديري ٢٨,٢٣٦,٤١٥,٩٩٢ مليار شيكل، أي أنه إذا تم تقسيم المبلغ المنفق على عدد الطلبة الناجحين في الثانوية العامة (المخرجات الناجحة في فحص الجودة) بمن فيهم الضعفاء الذين لا يمكنهم مواصلة التأهيل المهني أو الأكاديمي، يتضح أن كل مخرج ناجح سواء كان مستواه ضعيفاً أو متوسطاً أو جيداً أو ممتازاً كلف الموازنة ٥٥٥,٤٠٨ ألف شيكل، أي أكثر من نصف مليون شيكل.

تشير هذه الكلفة العالية لمخرجات قليلة العدد وغير مرتفعة المستوى الكيفي إلى أن النظام التعليمي الفلسطيني يعاني من أزمة عميقة، إن ابتعاث ٥٠ ألف طالب مدرسة لتلقي التعليم المدرسي خارج البلاد لا يكلف هذه التكاليف.

تكشــف هذه النتيجة عن أن أولويات النظام لم تكن تصب في خانة إنتاج مخرجات ناجحة، بل في أمور ربما غير منظورة أو محسوسة في الواقع التنموي.

تبلغ رواتب المعلمين نسبة معقولة تترك الكثير من الموارد للتطوير الفعال، فعدد المعلمين في الجهاز الحكومي في العام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣ بلغ ٣٦٧٦٤[٦] معلماً، وإذا كان متوســط راتب المعلم ٣٥٠٠ شــيكل، يكون مجمــوع رواتب المعلمين حوالي ١,٥٤٤,٠٨٨,٠٠٠ شيكل. فيما موازنة العام نفســه بلغــت ٢,١٣٥,٢٦٠,٠٠٠ مليار شــيكل، أي أن رواتب المعلمين تشــكل حوالى ٧٢٪ من موازنة وزارة التربية والتعليم العالي.

وفي حــين ارتفع عدد المعلمين [٧] من ٣٦٥٥٣ معلماً في العــام ٢٠١٢ إلى ٣٦٧٦٤ معلماً في العام ٢٠١٣، أي بزيادة قدرها ٢١١ معلماً، في الفترة نفسها بالذات ارتفع[٨] عدد المدراء العامين مــن ٣٠ مديراً عاماً فــي ٢٠١٢ إلى ٤٢ مديراً عاماً في العام ٢٠١٣، ومن ٦ وكلاء مســاعدين إلــى ٨ وكلاء مســاعدين. وخــلال الأعوام من ٢٠١٢-٢٠١٤ ارتفــع عدد الوكلاء المســاعدين مــن ٦ إلى ٩، والمدراء العامين من ٣٠ إلى ٤٩، فيما نقص عــدد المدراء بدرجة (أ) من ٣٢ إلى ٢٢، وارتفع عدد المدراء بدرجة (ج) من ٧٦ إلى ١٠٠ أي حوالى ٢٥٪.

يرتبط بمشــكلة الأولويــات أنه فيمــا تنعم المكاتب الإدارية في المقر والمكاتب الفرعية وغرف الإدارات المدرسية بالدفء شتاء والتبريد صيفاً، وبالأثاث الجيد، وبالمساحة الكافية، تفتقر عادة المدارس والغرف الصفية لكل هذه الأساسيات، خاصــة أن كل طلبة المدارس هــم دون الثامنة عشرة، وبالتالي هم مصنفون دولياً كأطفال.

ويرتبط بمشــكلة الأولويات، الاهتمام بزيادة المباحث الدراســية وكثافة المقررات الدراســية التي تثقل على الطلبة والمعلمين بصرف النظر عن النتائج الفعلية، حيث يتم إرهاق الطلبة بأعباء كم هائل من المواضيع الدراسية والحصص اليومية، والكتب المكتظة بالمعلومات، بحيث لا يكون للطلبة متنفس للاهتمام بقراءات خاصة.

مثلاً في المرحلة الأساسية الأولى يمكن عرض المعلومات بشــأن العلوم والتربية المدنية الدينية من خــلال مقررات اللغة العربيــة والإنجليزية، دون حصص وكتــب خاصة، مما يخفف العبء على أذهان الطلبة، ووزن الحقائب على ظهورهم.

وفي الصفوف العليا كذلك يمكن إدماج بعض المباحث، والتخفيف من المعلومات التفصيلية التي عادة ما يتم نســيانها، والتركيز على المعلومات المفتاحية التي تمكن من الربط بين الظواهر.

وفيمــا يخص المعلمين، فــإن الأهمية تنصب ليس على النتائج بقدر ما تنصب على الواجبات الكتابية التي تســتهلك قدراً كبيــراً من الوقت والجهد والذهن.

ويرتبط بمشكلة الأوليات التركيز على العمليات والأنشطة والمهمات واســتغلال الوقت والطاقة والجهد على حساب النتائج، والذي يأتي كنتيجة مباشرة لتضخم الجهاز الإداري سواء في المقر

العام أو الإدارات الوسيطة المشرفة على الميدان التعليمي (المدرسة) هو فعلياً مدخل أساسي لفهم كافة الإشكاليات المذكورة في هذه الورقة. ولها نتائج خطرة على بنية المجتمع.

يطرح ميشـيل فوكو[٩]، مفهوم النمط فيقول: «يشـمل إلزامـاً لا ينقطع، ثابتاً، يسـهر على عمليات النشـاط أكثر من سـهره على نتيجته. وهـو يمارس وفقاً لتقنين يحصـر بدقة الزمان والمـكان والحركات... التي تتيح التحكم الدقيق بوظائف الجسـد والتي تؤمن الإخضاع الدائم لقواه وتفرض عليه علاقة طواعية – منفعة».

مشكلة دونية الموقع المهني مقارنة بالإداري

ويرتبط بمشكلة الأوليات أيضاً، دونية الموقع المهنـي مقارنة بالإداري، فراتـب معلم ما يبلغ ٣٥٠٠ شـيكل مثلاً يعادل ثلثـي راتب موظف إداري حصل على الشـهادة نفسها وتوظف في العام نفسه وحصل على رتبة مدير مثلاً. يأتي ذلك في ظل تمييز سلبي بحق المعلمين يتمثل بإغلاق بـاب الدرجات وحصرهم بالفئـة الثانية خلافاً لغيرهـم، وغير ذلك من المظالم. إن هذا التمييز خطير في آثاره، وأشد خطورة في دلالاته.

وتعـدى الأمر إلى كون الصفـة الوظيفية للمعلم منقوصة، ومن مظاهرها التي لا تخلو مـن دلالات عميقـة، أن المعلم ليـس له رقم وظيفي، **ولا ملـف في ديوان الموظفين العام**، وليس عضواً فـي نقابة العاملـين بالوظيفة العموميـة، وهذه مؤشـرات علـى أن صفته كموظـف حكومـي منقوصة، بمـا يعني أنه بالتشخيص الدقيق ملحق بالجهاز الحكومي لا جـزء منه، رغم عدم وجـود أثر مالي لهذه الانتقاصات، إلا أن الباب يبقى مفتوحاً أمام تشـريعات مسـتقبلية كقوانين تقاعدية مثلاً تخرج المعلمـين من الحيز الحكومي بالمطلق. وعلى ذلك تكون دولة فلسطين الدولة الوحيدة في العالم التي لا يكون المعلمون فيها جزءاً من الجهاز الحكومي بل ملحقون به. ومن اللافت عدم وجود مغـزى مالي لهذا الوضع، إلا أن المغزى السياساتي يبقى واضحاً جلياً.

يمكن ملاحظـة دونية الموقـع المهني مقارنة بالإداري في القطاعـات المختلفة، مثل القطاع الصحي، فطبيب المشفى، واختصاصيي الأشعة والمختبرات هم كما معلم المدرسـة موظفون من الفئة الثانية. فيما مدير المشفى الذي يعمل تحت إشـرافه عشرات الأطباء المختصين والجراحين والفنيين هو مدير دائرة.

دونية المهني مقابل الإداري متجذرة ومستمدة أساساً من سلم الدرجات في الجهاز الحكومي، حيث قسم الموظفون إلى درجات، حسب الأقدمية، ثم فئات لا يمكن الانتقال من إحداها إلى الأخرى إلا حسـب رغبات كبار المسؤولين في المؤسسة ورغم وجود إجراءات فنية وإدارية كالمسـابقات وغيرها فـإن هذه الإجراءات في الواقع العملي ليست فوق الشبهات. والصواب أن يكون التقسيم على أساس الدرجات فقط، على أن يتميز المهنيون

بعلاوات مهنية، والإشرافيون بعلاوات إشرافية، والإداريون بعلاوات إدارية.

يرتبط بالنقطة أعلاه أن دونية المهني (المعلم) مقارنة بالبيروقراطي، تجاوزت الجانب المالي بكثير، حيث صار المعلم أقل قدراً وقيمةً من أي موظف إداري سواء في الإدارات المدرسية أو المديريات في المحافظات.

تعبر الأحاديث التي أجراها معد هذه الورقة مع عدد من المعلمين الحاليين والسابقين، عن حالة فظيعة من الشعور بالظلم الذي يتجاوز بعيداً النواحي المالية، إلى المعاناة من الانتهاك الاعتيادي للكرامة الإنسانية.

صدرت الأحاديث الأكثر مرارة من معلمات أكثر مما صدرت عن معلمين، وتبرز قضية صراخ المديرة الدائم في وجه معلمة ما، والطلبات المخالفة للقانون، وصولاً إلى توجه بعض المعلمات إلى تقديم جزء من أي طعام أو فواكه في الاستراحة إلى المديرة قبل الشروع في تناولها، ولجوء العديد إلى التجسس المتواصل، وافتعال فتن بهدف إظهار الولاء المطلق للمديرة.

كما تبرز قضية أن الشكاوى التي تقيدها المعلمات ضد الإدارات عادة ما تنتهي بتبرئة المديرة، ودخول المعلمة تحت وطأة غضب وانتقاد الإدارة. وهذا ناتج أساساً عن أسلوب التحقيق في الشكاوى بحيث يكون توزيع الحق في الكلام غير متوازن وغير متساو في مدة الوقت، وفي التعاطي مع الروايتين.

كما يبرز موضوع سوء تعامل موظفي المديريات، وفي إحدى الحالات استخدم موظف عبارة (أنت مغفلة) مع معلمة متقدمة في السن، معلمة سابقة انتقلت للعمل الإداري أعربت عن ذهولها إلى حد الصدمة من اختلاف أسلوب الحديث معها قبل وبعد الانتقال إلى موقع إداري.

كذلك يبرز تندر بعض العاملين في الجهاز الإداري، وكذا بعض الطلبة وأولياء الأمور على ما يلاقيه المعلمون من حالات تنكيل نفسي وإرهاق عصبي وعناء جسدي من جهة، وتبخيس لقدراتهم وجهودهم من جهة ثانية، وطعن في مقدار إخلاصهم لعملهم من جهة ثالثة. وصار من المعتاد أن يضطر المعلم إلى تذكير الإداريين وأولياء الأمور أنه لا يقل عنهم قيمة ولا قدراً أو تأهيلاً، وأن رسالته سامية، وأنه يعمل لدى الدولة وليس لدى أحدهم.

كما صار المعلم متلقياً مقيد اليدين للعنف النفسي (وأحياناً الجسدي) من الطلبة إضافة إلى العنف النفسي والعصبي من الإداريين وأولياء الأمور، الأمر الذي أوجد حالة عامة من (الاحتراق الوظيفي / الانطفاء النفسي) بين جموع المعلمين.

وثمة بروز لفكرة التمييز بين وضعية المعلم حالياً، وبين حال المعلم حتى ما قبل الانتفاضة عام ١٩٨٧، وكيف يزداد الوضع سوءاً، ومن الملاحظات أن كل معلمة في مدارس الإناث كانت تنادى بعبارة (ست فلانة) فيما صار هذا التعبير عن الاحترام حصرياً بمديرة المدرسة فقط. لم يأت ذلك بقرار، وإنما ضمن التماهي مع حالة

سلطوية تقوم على الشعور بالدونية.

معلوم أن الاحتراق النفسي الوظيفي يعتبر مرضاً شائعاً على المستوى العالمي في أوساط الأشخاص الذين يتطلب نشاطهم المهني التزامات كبيرة في علاقات العمل مثل الأخصائيين الاجتماعيين والمهن الطبية والمعلمين. والمعلوم أن الاحتراق النفسي الوظيفي هو بمثابة فشل عظيم للمؤسسة، وضرر بالغ بجمهورها الداخلي والخارجي والقطاع الذي تعمل فيه. ولا أمل في خطط إصلاح أو تطوير لا تأخذ قضية الاحتراق النفسي الوظيفي في أولى أولوياتها ومن المؤسف أن كافة الخطط ذات الصلة التي أمكن الاطلاع عليها لا تهتم بذلك.

تعزيز العزل الوظيفي على أساس الجنس

في أدبيات النوع الاجتماعي ثمة مفهوم هو (المهن المؤنثة) (Feminine Jobs) وهي مهن تقوم على رعاية وخدمة الآخرين مثل التمريض والسكرتاريا والتعليم والخياطة والكوافير، انطلاقاً من صور نمطية جندرية Gender stereotypes ترى أن المرأة تصلح لمهن معينة لا تصلح لغيرها والعكس صحيح للرجال. وهناك مصطلح آخر هو (العزل المهني على أساس الجنس) (Occupational Segregation by Sex) ويطلق على (العاملين في المهن الأنثوية) في الأدبيات الأميركية مصطلح pink-collar work في مقابل white-collar worker الذي يعني العمل الإداري المكتبي، وكذلك blue-collar worker الذي يعني العمل اليدوي.

تؤكد الأدبيات العالمية أن النساء العاملات في هذه المهن هن الأكثر تعرضاً للظلم، لجهة المقارنة بالعاملين الرجال في المهن نفسها، ومن جهة مع العاملين والعاملات في المهن الأخرى. في عدد من المجالات منها يعانين من قلة الأجور مقارنة بأقرانهن في المؤهل نفسه ولكن في مهن أخرى غير مصنفة أنثوياً، أو في التقدير الاجتماعي حيث يتم اعتبار هذه المهن دونية مقارنة مع غيرها من المهن المصنفة ذكورية أو غير المصنفة أنثوية. الأمر الذي يخلق ضغطاً نفسياً أكبر واحتراقاً وظيفياً أشد من أقرانهن في المهن الأخرى.

يطرح Hall و Bank [١٠] أنه على الرغم من كون المعلمات في الولايات المتحدة أغلبية كبيرة إلا أنهن غير قادرات على السيطرة على الصورة الذهنية حول عملهن وظروف عملهن. وينقلان عن Biklen مقتطفات من معاناة إحدى المعلمات قائلة: «كم من الصعب أن تكون معلمة، المعلمات أقل راتباً وأقل تقديراً، كم من الأشخاص ينهون عملهم الساعة الخامسة في بعض الشركات ويعودون للبيت وهم يشهقون ويلهثون لأن عملهم كان شاقاً، لا أحد يعلم ماذا يشبه العمل حول الأطفال طيلة اليوم، كم هو صعب ذلك، وما يفعل بك».

ناضلت الحركات النسوية في العالم نضالاً شاقاً من أجل إنهاء ظاهرة المهن المصنفة على أساس الجنس، من خلال إدماج النساء في المهن المصنفة ذكورياً من جهة، وإنصاف المهن المصنفة أنثوياً وتحسين أوضاعها، لما في ذلك من تحقيق

العدالة للنساء من جهة، وتحفيز للرجال للالتحاق بها، حيث يفضل الرجال العمل في مهن توفر لهم المال أو الاحترام أو كليهما، فيما تعمل النساء في المهن التي يقبل المجتمع للنساء العمل فيها.

تسير مهنة التعليم في فلسطين للأسف بخطى حثيثة لتكون مهنة مصنفة أنثوياً بعد أن كانت لعقود طويلة مهنة مختلطة. يوجد في فلسطين في المدارس الحكومية والخاصة ووكالة الغوث (٢١,٧٣٨) معلماً [١١] مقابل ٣٢١٤٥ معلمة، أي أن نسبة المعلمين إلى المعلمات في الضفة الغربية (٦٧,٦ معلم: ١٠٠ معلمة) وتزيد نسبة المعلمات إلى المعلمين في المدارس الخاصة، حيث أوضاع العاملين أسوأ نتيجة افتقاد الأمن الوظيفي وقلة الرواتب لتصل نسبة المعلمين إلى المعلمات في المدارس الخاصة (٣١,٥ معلم: ١٠٠ معلمة)، وترتفع نسبة المعلمين قليلاً في وكالة الغوث إلى المعلمات لتبلغ (٥٧,٧ معلم: ١٠٠ معلمة) وأكبر نسبة معلمين موجودة في المدارس الحكومية حيث تبلغ نسبة المعلمين (٧٨,٧ معلم: ١٠٠ معلمة).

يلاحظ هنا أن نسبة المعلمين الذكور في وكالة الغوث أكثر من المعلمين في المدارس الخاصة وذلك نظراً لكون ظروف العمل في وكالة الغوث أفضل منها في المدارس الخاصة، إلا أن نسبة المعلمين في المدارس الحكومية أكبر من النسبة في وكالة الغوث، نظراً لأن المدارس الحكومية تتيح وظائف دائمة، أما في وكالة الغوث فالوظائف تتجه منذ سنوات لتكون بموجب عقود سنوية.

في هذا السياق، أعلنت جامعة بيرزيت عبر موقعها الإلكتروني عن دفعتين لقبول طلبة الماجستير للفصل الأول من العام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٤ ولدى الاطلاع على القائمتين يتبين عموماً عدم إقبال المعلمين والمعلمات عموماً على التخصصات التربوية ولاسيما فيما يخص أساليب التدريس، ويبدو أن المعلمين والمعلمات والتربويين لا يرون فائدة من الاستثمار في هذا الميدان المهني، حيث يلاحظ أن عدد المقبولين: ٥ لتعليم العلوم، ١١ لتعليم الرياضيات، ١٨ للإرشاد التربوي، ٢٣ للإدارة التربوية، مقابل ٢٨ لإدارة الأعمال، ٣٣ للاقتصاد، ٣٣ للقانون، ٤٨ للدراسات الدولية، ٢٩ للديمقراطية وحقوق الإنسان، ٢١ للنوع الاجتماعي.

والملاحظة الثانية، انسحاب الذكور من التخصصات التربوية عموماً، وأساليب التدريس خصوصاً، ففي تخصص تعليم العلوم ٤ إناث فقط وصفر ذكر، تخصص الرياضيات ١٠ إناث مقابل ١ ذكر، إشراف تربوي ١٥ أنثى مقابل ٣ ذكور، إدارة تربوية ٢٠ إنثى مقابل ٦ ذكور.

تكريس التعليم كمهنة مصنفة أنثوياً يعني أن أمام هذا القطاع المزيد من الإهمال والظلم، إن انسحاب الرجال من هذه المهنة تعبير عن صعوبة وسوء وضع هذه المهنة، بحيث إن الرجال – بفعل الثقافة الذكورية محلياً وكونياً – يرون أنفسهم أشد حاجة من النساء إلى الشعور بالاحترام أمام المجتمع، وما تقبله النساء من تدن في المكانة – التي يعشن في مكانة متدنية مسبقاً

بحكم تعريفها كأنثى، فحتى القوانين تطلب في الزواج مثلاً ولياً قد يكون عمرة ١٦ عاماً لامرأة قد تكون في الأربعين- غالباً هذا المستوى من المكانة لا يقبله الرجال.

وفي هذا المجال، أعلن وكيل وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في تصريح صحافي[١٢] أن الإناث تقدمن بأكثر من ٣١ ألف طلب لشغل وظائف تعليمية للعام الدراسي ٢٠١٤/٢٠١٥، حيث شكلن ٨٢٪ من المتقدمين، وللمفارقة فإن التصريح الصحافي فسر ذلك بأنه «يجسد اهتمامهن الكبير بالتعليم» بما يشكل ارتياحاً تجاه ذلك، لا باعتباره هروباً للذكور من هذه المهنة باعتبار أن صورة المعلم في السياق الفلسطيني المرتبطة بضعف الشخصية وانهيار القيمة الاجتماعية تناقض المفهوم الذكوري الشرقي والكوني للرجولة.

مشكلة (التقييم غير العلمي للأداء)

ورد في مطلع هذه الورقة أن النظام التعليمي الفلسطيني نجح في إيصال ٥٢,٣٣٦٪ فقط من الطلبة الذين دخلوا النظام التعليمي قبل ١٢ عاماً إلى الحد الأدنى من المعرفة التي تمكنهم من استكمال التأهيل سواء الأكاديمي أو المهني.

يأتي ذلك رغم أن وزارة التربية والتعليم خصصت[١٣] في العامين ٢٠١٢ و٢٠١٣ مبلغ ٥٥,٦٤٤,٥٧٨ شيكل لبرنامج البنية التحتية الفيزيقية للتعليم و١٢٣,٣٣٦,٠٣٧ للتقنيات التربوية والوسائل التعليمية التعلمية و٨١,٦٢٥,٢٥٣ لتحسين المناهج الفلسطينية و٥٦,٣٨١,٧٤٧ للصحة المدرسية والإرشاد التربوي والأنشطة الطلابية و٥١,٥٥٥,٨٧٩ لتنفيذ إستراتيجية تدريب المعلمين و١٢,٤٠١,٨١٢ لتطوير التخطيط التربوي و٣,٩٣٦,٠٩٢,٤٥٤ للإدارة والتطوير التربوي. وفي العام ٢٠١٤ تم تخصيص ١٣٦,٠٦٣,٧٣٧ لبرنامج التعليم الأساسي للصفوف ١-١٠ و٤٣٠,٧٣٤,٢٧٥ لبرنامج التعليم الثانوي ١١-١٢ و٢٤,٩٠٩,٢٥٦ للتعليم المهني و٣,٥٤٣,٧٧١ للتعليم غير النظامي و٢١٩,٤١٦,٩١٩ للحوكمة والإدارة.

على مستوى البرامج، لا بد من نظام محدد لتقييم البرامج على أساس علمي، هناك عدة منهجيات لتقييم الأداء مثل التقييم بالاستناد للأهداف. أو التقييم المستند للنتائج. ولكن في ظل الحالة القائمة من عدم إمكانية تحقق الأهداف أو النتائج المرجوة، من غير الممكن تطوير عمليات تقييم منهجي قائمة على أساس علمي دون إحداث تغيير مؤسسي (Organizational change).

ينبغي دوماً تذكر أن تقييم الموظف وفق المتبع في فلسطين سواء في المؤسسة التعليمية أو في شتى المؤسسات الفلسطينية هو مجرد نموذج يملؤه فرد متمتع بالسلطة، ولا يتحمل مسؤولية نتائج عدم الدقة أو حتى مجافاة الحقيقة في التقييم.

ولأن التقييم يكون مبنياً على انطباعات فرد بعينه فإنه يكون معتمداً أساساً على درجة نزاهة

من يقــوم بالتقييم ومزاجه الخــاص، ومن هنا يفتــرض أن يكون الاعتراض عليــه قائماً على المساومات لا على أساس علمي.

يعــد التقييــم الانطباعــي مدعاةً للشــللية والانتهازيــة وقتــل الطموح والإبــداع ومدعاة للاحتراق النفســي، ويبدو الإقلاع عنه قبل حتى التوصل إلى بديل، أفضل من الاستمرار فيه إلى حين إنجاز البديل الصحيح الذي يتطلب متطلبات ليس من السهل تحققها.

يتطلب التقييم العلمي المنهجي إعادة صياغة شاملة للجهاز البيروقراطي ليس فقط في تركيبته بل في قيمه ومعتقداته التنموية بحيث تتم إعادة الاعتبار لثنائية الإنسان والإنتاج، وهذا يتطلب قراراً سياسياً جريئاً.

مشكلة (عدم التوزان بين السلطة والمسؤولية)

يرتبط بما تقدم مشــكلة ليست محصورة في قطاع التعليم بل في الجهاز البيروقراطي للدولة برمته، وهي مشــكلة (عدم التوزان بين السلطة والمســؤولية)، والتي تصل إلى درجة (التناسب العكســي بين الســلطة والمســؤولية)، علماً أن (الســلطة: هــي الحق المعطى لأي فرد يشــغل مركزاً معيناً فــي التنظيم أن يتصرف ويطاع) أما (المسؤولية: فهي الالتزام بتحقيق الأهداف) في الوضع الســليم فإن الأفراد الذين يتمتعون بنصيب كبير من الســلطة يتحملــون النصيب الكبير من المسؤولية، وفي حالة التناسب العكسي فإن من يصــدر القــرارات والأوامر لا يتحمل مسؤوليتها، بل يتحملها من ينفذون الأوامر.

وفيما يصل المتمتعون بالســلطة إلى درجة مبالغ فيها من الثقة بالنفس والقدرات والإحساس بالذكاء والاستقامة، يشعر هؤلاء بأن من تتدنى رتبهم يفتقدون للقدرات و/ أو الاســتقامة، وأن هذا هو ســبب الفشــل الناتج. فيمــا يفقد من يتحمل المسؤولية الثقة بأنفسهم، ويصبح تعريفهم لأنفسهم مرتبطاً برضا المتمتعين بالسلطة عنهم لا بمــا يتحقق من أهــداف، ويرون أنهم معفون قليلاً أو كثيراً ممــا عليهم من التزامات قانونية و/ أو أخلاقية، وفي حالة عدم نوال ذلك الرضا فإنهم يعيشون حالة دامية من الصراع بين قوة الحق من جهــة وحق القوة من جهة أخرى، بين الالتــزام بالقيم ونقيضها، ويؤدي ذلك إلى عنف داخلي وأســري ناتج عن حالة العنف المتعرض لها نتيجة سوء علاقته بأولئك المتمتعين بالسلطة. ومع الزمن ينشأ عن ذلك بنية بطريركية عميقة، وثقافة تنظيمية تصد وتتحطم على صخورها أي محاولة أو حتى أمل بالإصلاح.

ينتج واقع كهذا بلا شك معلمين ضعفاء وغير حريصين على التطور المهني، وربما يفتقدون إلى درجة كافية من الإحساس بالمسؤولية الأخلاقية والمهنية. هناك شعور متنام بأن هناك نسبة غير قليلة مــن المعلمين تفتقر إلى الكفــاءة الكافية، ولكــن ذلك يبدو نتيجة لواقع ســيئ لا يلبث أن ينتج واقعاً أشــد سوءاً. إن التعلم في المؤسسة هو حالة دائرية وتراكمية ومستمرة ومتواصلة،

حيث إن التعلم المؤسسي هو نتاج التعلم من الأخطاء أساساً، إضافة إلى الخبرات الوافدة، وتلاقح المعرفة النظرية مع الممارسة العملية، وبقدر ما تتسارع دائرة التعلم المؤسسي يتسارع التطور على صعيد المؤسسة والعاملين، وبقدر ما يتضاءل التعلم المؤسسي تتراجع كفاءة المؤسسة والعاملين ويتراجع الواقع في القطاع التنموي، لا سيما في الإطار الجغرافي التي تعمل فيه المؤسسة.

لا يتوقف الأمر على عدم تحقق الأهداف المطلوبة المعلنة للمؤسسة، بل يتحقق ما هو نقيض لتلك الأهداف سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. إن اختلال التوازن بين السلطة والمسؤولية يؤدي إلى تدمير منظم للمؤسسة وإلى تخلف تنموي عميق. يقول باولو فريري:[١٤] غالباً ما يجنح المضطَهَدون (بفتح الهاء)... إلى أن يصبحوا... «مضطهِدين (بكسر الهاء) فرعيين»... مثلهم الأعلى أن يكونوا رجالاً، ولكن لكي يكون المرء رجلاً لا بد له، بالنسبة لهم من أن يكون مضطهِدا (بكسر الهاء). هذا هو نموذج الإنسانية بالنسبة لهم.

ويعقب على ذلك مصطفى حجازي بالقول:[١٥] «يتخلص الإنسان من مأزقه من خلال قلب الأدوار. يلعب دور القوي المعتدي ويسقط كل ضعفه وعجزه على الضحايا الأضعف منه، الآخر الشبيه به هو المذنب، وهو المقصر، وهو بالتالي يستحق الإدانة والتحطيم، من خلال التماهي مع المعتدي يستعيد الإنسان المقهور بعض اعتباره الذاتي، أو على وجه الدقة يصل إلى شيء من وهم الاعتبار الذاتي. كما أنه يتمكن من خلال هذه الأولية من تصريف عدوانيته المتراكمة والتي كانت تتوجه إلى ذاته، فتنخر كيانه وتحطم وجوده والتماهي بعدوان المتسلط يحمل في ثناياه وهم الخلاص الذاتي، من خلال فض الالتزام بالجماعة والتنكر للانتماءات السابقة، فهو يدفن الصورة المحقرة عن الذات من خلال دفن الماضي من ناحية وسحب الاعتراف بارتباطاتها الإنسانية من ناحية ثانية» (...) « إن العنف والقسوة أمور لا تمت بصلة إلى ما تفترضه القوانين من علاقات وأساليب تعامل. إن في ذلك تشفياً واضحاً وإن فيه تفريغاً للعدوانية المتراكمة نتيجة القهر المزمن الذي تعرض له هؤلاء قبل أن يحتلوا مناصبهم كأدوات للسلطة».

مشكلة التخطيط غير الواقعي

بصرف النظر عما هو مدون في الخطط والإستراتيجيات التي قامت بها المؤسسة التعليمية في فلسطين، فإن الواقع التعليمي يمكن تلخيصه بما يلي، مع ملاحظة أنني سأهتم ببعض المظاهر رابطاً إياها بأسباب ذات صلة مباشرة بها:

ورد في مطلع هذه الورقة أن النظام التعليمي الفلسطيني نجح في إيصال ٥٢,٣٣٦٪ فقط من الطلبة الذين دخلوا النظام التعليمي قبل ١٢ عاماً إلى الحد الأدنى من المعرفة التي تمكنهم من استكمال التأهيل الأكاديمي أو المهني.

يخرج الطلبة بعد رحلة ١٢ عاماً في أحضان المنهاج الدراسي الفلسطيني فقراء في المعلومات والمهـــارات، وعلى عداء مع الكتب والقراءة، فهل هي السياســـات والخطط والإجراءات والقادة التعليميـــون، أم هم المعلمـــون الذي تحولوا من قيادات تربوية إلى محض أدوات طيعة، والطلبة الذين باتوا أبعد عن العلم من أي جيل سبق.

يؤكد الواقع والمنطق ما طرحه كليبر وزملاؤه [16] مـــن أنه «إذا لم يعمل التخطيط الإســـتراتيجي كما هـــو مأمول منه، فهذا يعني عدم انســـجام التخطيط الإســـتراتيجي مع الواقع الميدانـــي إضافة إلى عدم مرونته بحيث يحد من التفكير المبدع».

ترتبـــط بهذا الواقع، إشـــكاليات خطيرة في ممارســـات العاملـــين فـــي مجـــالات التخطيط الإستراتيجي في فلسطين، وهي مشكلة التخطيط غير الواقعي، فالتخطيـــط الناجح هو التخطيط الذي يســـتطيع الجمع بين العقلانية والواقعية. ومعظم الجهود التي تبذل في مجال التخطيط في فلسطين تتسم أساساً بالعقلانية وتعوزها الدرجة الكافية من الواقعية، وهذا السبب في عدم تلمس الجمهور لها أو لنتائجها. ولهذا النقص في درجة الواقعية ملامح عديدة.

من أبرز المشاكل التي تحد من واقعية الخطط، ســـوء التمثيل للفئات ذات الصلة. حيث عادة ما يعتبر التخطيط تشاركياً إذا حضره ممثلون عن المؤسســـات ذات الصلة، ولكن هذا غير صحيح بالمرة.

يبـــرز في المشـــهد التخطيطي الفلســـطيني مفهوم يسميه روبرت تشامبرز[17] (سياح التنمية) ويقصد به المســـؤولين الذين يعرفون الواقع من خلال الزيارات السريعة التي يحصلون فيها على انطباعات ومعلومات متحيزة. ويصف تشامبرز أنواعـــاً متعـــددة مـــن التحيز أحدهـــا (التحيز للصفوة) وهـــو التحيز لما يقوله قادة المجتمعات المحليـــة فهم «أكثر مقدمـــي المعلومات ذلاقة في اللســـان وهم الذين يستقبلون الزوار ويتحدثون إليهـــم وهم من يرعون الزوار ويتحدثون إليهم»، وهم من يظهرون اهتماماتهم باعتبارها أولويات تنموية، وهـــم الذين ينالون نصيب الأســـد من اهتمام المسؤولين.

في ميدان التعليم بفلسطين، الصفوة هم مديرو المدارس والمشرفون التربويون وموظفو المكاتب الفرعية والمديريات، فيما يبقى الطلبة والمعلمون وأولياء الأمور، ولاســـيما النســـاء من كل هؤلاء خارج الحسابات.

يطرح العالم روبرت تشامبرز أن آراء الخبراء والنخب ليست داخل المؤسسة بل حتى في المواقع الريفية المهمشـــة لا تعكس الواقع على حقيقته. وقال مما قال إن افقر الناس يقفون، بعدة طرق، فـــي آخر الصـــف، وهم يقطعـــون طريقاً أطول للوصول، وهم آخر من يتكلم، وهم الأقل تنظيماً، والأقل وضوحاً، والأكثر خوفاً وتردداً، وهم عادة الأقل ظهوراً في الصورة، وتختبئ النســـاء من الزوار الذكور أحياناً، وفـــي الزيارات المتعجلة يكون الالتقاء بالناس الأفقر هو الأقل احتمالاً.

واســـتنتج الباحـــث مـــن ذلـــك أن مواجهة

التحيزات تكمن في البحث عمداً عن الناس الأفقر بالإصرار على مقابلة النساء وتوفير الوقت لرؤية المرضى في بيوتهم وليس في العيادات.

ويضيف الباحث كليبر وزملاؤه[18] في كتابهم الذي ترجم للعربية عام ٢٠٠٢ (القبض على النمر من ذيله) إن «الإستراتيجية النافعة يتم التوصل إليها عبر الحوار الداخلي والنقاش وتقييم التجارب السابقة، ويجب أن يتم صقلها عبر التجارب الفردية والجماعية للمؤسسة، والتعلم من النجاحات والإخفاقات ومن خلال الصراعات الداخلية والخارجية. التفكير في المؤسسة الناجحة التي تستفيد من تجاربها هو مسؤولية الجميع ويجب أن يتأسس على إبداعات الجميع ومهاراتهم المتنوعة أنه يشتمل على القصة والتجربة والقيم والمشاعر. إن القصص تعني لنا شيئاً، ونحن نتأثر كثيراً عندما تثير قصصنا أشخاصاً آخرين وتؤثر في حياتهم».

مدخل للتطوير

كانت المدارس النوعية التي يصبو إليها الضمير الجمعي الفلسطيني موجودة – إلى حد ما – في عقود ماضية. منذ أن أنشأ خليل السكاكيني المدرسة الدستورية عام ١٩٠٨ حتى منتصف ثمانينيات القرن المنصرم، قبيل الانتفاضة الأولى، حيث بدأت الأمور في انحدار يتواصل دون إبطاء.

في تلك العقود الماضية، كانت المدارس تخرج كفاءات صنعت العالم من حولنا، وكان المعلمون يشعلون الثورات ويؤسسون التنظيمات الوطنية ويقودون الحراكات الشعبية وفعاليات المجتمع، وكانوا محل الثقة وأصحاب الرأي لا سيما في التجمعات السكانية الصغيرة، كان لديهم الكثير مما يقولونه، فطرق كثر منهم ميدان الكتابة الصحافية، وكانت مشاعر التقدير للمعلم تظل متقدة في وجدان طلبتهم مهما تقدم بهم الزمن. كان المعلم معتداً بنفسه، مزهواً بوظيفته، حراً في اتخاذ القرارات التي يراها ملائمة لمجموعة الطلبة التي يدرسها. طبعاً لكل قاعدة شواذ، وهذا شأن الحياة وبني البشر أجمعين، فمن المعلمين من كان ضعيف الهمة، ومنهم من كان عنيفاً غليظاً مستبداً.

١. تطوير ثقافة مؤسسة جديدة

تعرف Janet Newman [19] ثقافة المؤسسة بأنها «الرموز واللغة والممارسات المعتادة في المؤسسة (كيف تتم الأمور في المؤسسة) والتي تنخرط بعمق في معتقدات وقيم المؤسسة» وهناك طبعاً بعض المؤسسات التي تضم في ثقافتها أيديولوجيتين، واحدة رسمية وأخرى حقيقية.

ينبغي أن يستدعي أي تغيير لثقافة المؤسسة عملية تقييم تقوم على تكوين قاعدة بيانات تمكن قادة المؤسسة من وضع خارطة طريق للتغيير على قاعدة مشاركة جميع الأطياف باعتبار أن الناس في مختلف أجزاء المؤسسة لديهم تصورات مختلفة لما يحدث فيها، وأن التفكير هو مسؤولية الجميع في المؤسسة وجمهورها

الخارجي بمختلف فئاته وأطيافه.

فيما يخص الثقافة الجديدة ثمة عبارة ملهمة لباولو فريري[٢٠] «إن التعليم الذي يطرح مشاكل وقضايا، باعتباره ممارسة إنسانية تؤدي إلى التحرر، يفترض أن من المهم قيام الناس الخاضعين للسيطرة بالنضال من أجل تحررهم، وهو يمكن المعلمين والطلاب، كي يصلوا إلى ذلك الهدف، من أن يصبحوا (فاعلين) في العملية السلطوية وذلك بالتغلب على السلطوية».

إن إعادة الاعتبار للميدان (المدرسة) والتفاعل الحواري الخلاق الحر بين ثنائية المتعلم / المعلم، بمعزل عن سطوة جهاز بيروقرطي ثقيل وعنيف ومترامي الأطراف وكثيراً ما يضم عوائق تحول دون التواصل السلس للأفكار بين قيادة المؤسسة والميدان، هو الحقيقة واجبة الوجود التي ينبغي تكريسها في أي ثقافة مؤسسة جديدة.

والبديل عن ذلك هو حالة من الأزمات المتفاقمة تنهش قطاع التعليم ومكوناته الفاعلة، واستفحال حالة الاحتراق الوظيفي في المؤسسة ولا سيما في ميدان الطلبة / المعلمين.

يطرح Beheshtifar و Omidvar [21] أن الاحتراق الوظيفي / الانطفاء النفسي، هي حالة بغيضة ومختلة لها آثار سلبية عميقة على كل من المؤسسة والموظفين وخاصة الموظفين الذين يتعاملون مع الجمهور: معلم / طالب، ممرض / مريض، وما إلى ذلك. وهو مدخل صحيح للبحث في جذور الاحتراق التنموي في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ويتميز بثلاثة عناصر أساسية هي:

- الإرهاق العاطفي، بما يعني تفريغ الطاقة واستهلاك الموارد النفسية والعاطفية، ويمكن اعتبار هذا البعد حجر الزاوية في نضوب الذات.
- إلغاء الشخصية والتي تشكل حواجز بين كل من الزملاء والعملاء وقيادة المؤسسة بحيث يكون كل طرف منفصلاً عن الآخر.
- تضاؤل إنجاز الشخصية الذي يوصلها إلى العدمية والخواء.

وتنقل الباحثة م.هبة نافع [٢٢] عن عدد من الباحثين الأجانب والعرب الذين درسوا مواضيع الاحتراق الوظيفي والرضا الوظيفي المتعلق بالنساء العاملات في مجال التعليم أن الاحتراق الوظيفي فيما يخص المعلمات مرتبط بعوامل أساسية هي:

١. ضغط العمل.
٢. قلة الأجور.
٣. أسلوب الإدارة والإشراف التسلطي.
٤. تدني المكانة الاجتماعية لمهنة التعليم مقارنة بالمهن الأخرى.
٥. ضعف العلاقات بين المعلمات والإدارة.

أما فيما يخص الرضا الوظيفي فقد ارتبط فيما يخص المعلمات بعوامل أساسية هي:

أ. الشعور باحترام المحيطين به من زملاء ورؤساء وإداريين وطلبة وأولياء أمور ومجتمع.
ب. الشعور بأن مهنة التعليم تشبع حاجاته المادية والمعنوية.

٢. إعادة تشكيل البنية المؤسسية

في ضـــوء ما تقدم من حـــال قطاع التعليم ومكوناته الأساســـية، ثمة مساران أمام وزارة التربية والتعليم:

- **المسار الأول**: التوجه نحو اللامركزية، وأن تتخفف وزارة التربيـــة والتعليم من كونها وزارة خدمية عملاقة، إلى وزارة سياساتية صغيـــرة تتولى إعـــداد الإســـتراتيجيات وتقييمها، وتترك أمور الإشراف إلى هيئات محلية ضمن إطار المجالس المحلية بما يمكن الطلبة وأولياء الأمور والمعلمين وقادة الرأي من صياغة مستقبل أبنائهم دون تحمل أعباء البنية البيروقراطية العملاقة.
- **المسار الثاني**: إعادة هيكلة الوزارة كوزارة ضخمة الحجم والثقل، بحيث تتشكل من ٥ مستويات أساسية. في الوقت الحاضر فإن الوزارة مكونة من ثلاثة مستويات هي:

١. المقر العام.
٢. الميدان (المدارس).
٣. المكاتب الفرعية التي تشكل سداً بين الطرفين الأساســـيين أكثر من كونها جسراً بينهما.

أي إضافة مكونين أساسيين هما:

١. جهاز رقابي مستقل نسبياً.
٢. جهاز مستقل نسبياً للمتابعة والتقييم.

جوهر هذا الحل ألا يتولى الجهاز نفسه في المؤسســـة مهمتي التخطيط والمتابعة والتقييم، فمـــن غير المعقول لا علمياً ولا واقعياً أن يقوم الجهاز التخطيطي بمتابعة وتقييم الخطة وإبراز ما فيها من عيـــوب والبحث في تصويبها. إن هـــذا الأمر يشـــبه أن يكون الشـــخص أميناً للصندوق ومحاســـباً ومدققاً للحســـابات في آن معـــاً. وبالمنطق نفســـه ألا تتولى مديريات التربيـــة مهمات الإدارة والرقابة والشـــكاوى ومتابعة الميدان، فالخلط بين مهمات التخطيط والتقييم، وبين الإدارة والرقابة مدعاة لتشـــوه بنيوي ووظيفي عميق.

أحد أبرز التشـــوهات الجســـيمة في بنية وزارة التربيـــة أن مديريات التربية هي عبارة عن وزارة مصغرة، إن من شأن مديرية التربية أن تشكل صلةً وجسراً يفعّل العلاقة بين المقر العام والميدان، ومن شـــأنه كذلك أن يشـــكل ســـداً يحتكر العلاقة بين حيزين مغلقين على بعضهما. وللأسف فإن الواقع هو وجود قطيعة بين صناع السياســـة والخطط في المقر العام والميدان (المدرســـة). فالمعلمون ليست لديهم أي معرفة بتركيبة الوزارة ووظائف مكوناتها وتوجهاتهـــا ولا يشـــاركون فـــي التخطيـــط والمتابعـــة والتقييـــم، إلا إن كان ذلك يتم على نطاق فـــردي لا يعكس حالة حوار شـــاملة، وكذلك صناع السياســـة التعليمية فإن أخبار رؤاهم التطويرية تعج بها وسائل الإعلام لكن المدرســـة، بمكوناتها (المعلم، الطالب، الأهل) في حالة فقدان اتصال معها.

وعلى ذلك، وإذا أرادت وزارة التربية الاستمرار كوزارة ضخمة مســـؤولة عن التعليم مســـؤولية كاملة، لا التخفف من بعض أعبائها للســـلطات

الحكومية، أن تنظر في التوصيات الآتية:

- تنحيف المكاتب الفرعية (مديريات التربية) بحيث تتولى شؤون الموظفين، وبعض المهمات الإدارية واللوجستية الصرفة.
- إنشاء ٣ أجهزة شبه مستقلة – يمكن أن تتبع الوزير شخصياً – تختص بالأمور الثلاثة الآتية:
  ١. الرقابة المالية والإدارية.
  ٢. الشكاوى.
  ٣. المتابعة والتقييم للخطط تخطيطاً وتنفيذاً.
- وحكماً بطبيعة الحال، ينبغي أن يكون لهذه الأجهزة الثلاثة فروع منفصلة عن مديريات التربية والتعليم، حيث إن من مهمتها الرقابة والمتابعة على أعمال مديريات التربية شأنها كشأن بقية مكونات الوزارة الأخرى.
- تطوير مجالس أولياء الأمور التي تقوم تقليداً بجمع التبرعات والوساطات لدى الهيئات المحلية لحل الإشكاليات، بحيث يكون مركز اهتمامها الواقع التربوي وتطويره والتواصل مع مختلف أجهزة الوزارة خاصة ذات الطابع الرقابي والتقييمي. وتكون سنداً وركناً لتعزيز التغيير المؤسسي والتطور التربوي.

الخاتمة

في أجواء احتفالية مشحونة بالعواطف وكذلك بالأرقام والنسب والأعداد الصحيحة والكسور – التي يعتقد على نحو خاطئ أنها مؤشر على دقة التقييم – يتم إعلان عدد الناجحين ومعدلاتهم، وتتعالى الصيحات في مشهد وثيق الصلة بمشهد المضاربين في البورصة.

وينتهي الاحتفال ويتكرر كل عام، دون أن تتوقف المؤسسة التعليمية سواء الرسمية أو الأهلية عما حققه النظام التعليمي، وبأي تكلفه، وما حجم إخفاقه ونوعه وآثاره وأسبابه المباشرة وغير المباشرة وكيفية علاجه، وما حجم النجاح ونوعه وتأثيره. وبأي ثمن تحقق سواء في المصادر المالية أو البشرية أو الوقت. وإلى أين تتجه البوصلة التنموية.

يمكن تشبيه الانغماس في مراقبة ارتفاع وانخفاض نسب النجاح وبورصة المعدلات بمن يحمل ميزان حرارة يدخله ويخرجه من أفواه الناس ويسجل القراءات دون أن يكون ذلك ضمن إجراءات ورؤية شاملة ومنظمة لتشخيص المرض أو السعي للعلاج، وهو فعل عدمي بكل المقاييس.

يتطلب نجاح قطاع التعليم أو أي قطاع تنموي إستراتيجي أولاً تحديد مفهوم واضح للنجاح، تتمخض عنه مجموعة نتائج مطلوبة للنهوض بالتنمية، ومن ثم تقييم المدخلات والمخرجات كمياً وكيفياً.

في البلدان المتطورة علمياً وبحثياً، فإن تقييم مخرجات التعليم المدرسي لا ينحصر بما تقوم به وزارات التعليم من دراسات تقييمية، لا بل يعتمد أساساً على اختبارات القبول في الجامعات، حيث يعتمد نجاح

الطلبة في اختبارات القبول على مدى امتلاكهم لمهارات وقدرات محددة، إذ تسعى كل جامعة لاستقطاب الطلبة الأكثر مهارة وقدرة على التحصيل والبحث العلمي، بما يكسبها مكانة مرموقة ويعزز من تطورها.

أما في فلسطين وما يشابهها من أقطار، فإن الجامعات لا تختبر قدرات ولا مهارات، بل تترك للحاسوب أمر اختيار الطلبة، وفق اختبار الثانوية العامة الذي ينعقد سنوياً وسط إجماع على أنه لا يقيس معظم المهارات المفترضة.

وسط غياب جدي وواقعي لتقييم القطاع التنموي – التعليم هنا – يمكن للقطاع أن تتشقق أركانه، وتتفتت أساساته، وتتدحرج مكوناته في مهاوي الردى، فيما يتمتع المسؤولون بالراحة والاسترخاء حتى ما قبل انهيار السقف بقليل.

وسط هذا الغياب الجدي للتقييم الحقيقي للواقع التعليمي، دخل النظام التعليمي في العام الدراسي (٢٠٠٢/٢٠٠٣) ٩٧١٦٧ طالباً وطالبةً، وعلى مدى ١٢ عاماً حتى العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤ أنفق على النظام التعليمي نحو ٢٨ مليار شيكل – تقديراً – وكانت النتيجة فشلاً مطلقاً لحوالى ٤٧,٦٪ بين متسرب من الدراسة وراسب في الثانوية العامة، أي حوالى نصف المدخلات من الطلبة علاوة على آلاف من الطلبة الضعفاء غير المسموح لهم باستكمال التعليم ليس فقط في الجامعات بل في كليات المجتمع التي تقدم التخصصات المهنية لأن مخرجاتهم بالغة الضعف ولا أمل لهم أو فيهم. على الرغم من أنه في العامين ٢٠١٢ و٢٠١٣ تم تخصيص حوالى ٥١,٥ مليون شيكل للتدريب فقط، و١٢,٤ مليون لتطوير التخطيط التربوي و٣,٩ مليون للإدارة والتطوير التربوي، وفي العام ٢٠١٤ تم تخصيص ٢١٩,٤ مليون شيكل لحوكمة والإدارة.

إن وضع القطاع الخاص أكثر مأساوية من القطاع الحكومي، وباستثناءات قليلة أبرزها المدارس التابعة للأديرة المسيحية التي حافظت على مدى عقود طويلة على أنظمة وتقاليد صارمة تفرض على الطلبة والعاملين احترام العلم والتعلم، فإن معظم مؤسسات القطاع الخاص تعمل تحت شعار (الزبون دائماً على حق) وتشهد إشكاليات حادة تترك آثارها السلبية عميقاً في مختلف أطراف العملية التعليمية وعلى نحو أكثر حدة من المدارس الحكومية ومدارس وكالة الغوث.

إن الوضع الذي وصل اليه قطاع التعليم، والخطاب الرسمي للمؤسسة التعليمية الرسمية الذي لا يبدو أنه يرى شيئا مما تقدم، لا بل إنه يشعر بتمام الرضا عن توجهاته العامة وسياساته، فإنه من المتوقع أن تصل الامور خلال أقل من عقد من الزمن–على أبعد تقدير– الى ما يلي:

- نقص حاد في الكوادر التعليمية خاصة في التخصصات التي تطلب جهدا كبيرا، ولا تتيح لمن يدرسها العمل خارج ميدان

التعليم مثل الكيمياء والفيزياء والرياضيات والبيولوجيا.

- وقوف الجامعات بين خيارين أما تقليص في كليات العلوم أو تخفيض في المستوى بحيث تعتمد على الطلبة غير المقبولين في كليات الآداب والتجارة وغيرهما.
- اعتماد التعليم على معلمين أقل مستوى من المستوى الحالي بكثير.
- نقص حاد في المعلمين بالمدارس الثانوية للذكور، حيث ستعزف المعلمات عن العمل فيها خوف التحرش.

ازدياد فئة الطلبة الذين يطمحون بشهادة ثانوية عامة بنتيجة راسب-

- انتشار درجات متعاظمة من العنف المدرسي، وتزايد شيوع الظواهر اللاخلاقية والجرائم في أوساط الطلبة.
- زيادة حدة التسرب من المدارس.

إحدى الإشكاليات الكبرى، عدم اهتمام الباحثين التنمويين وقادة الرأي والإعلام، بما وصل إليه قطاع التعليم. ففي نهاية آب ٢٠١٣ نشر الدكتور فواز عقل، أمين عام مجلس الوزراء الفلسطيني، في حينه مقالاً بعنوان (العودة إلى المدارس) أعرب فيه عن أمله بالعودة لنوع آخر من المدارس، غير المدارس الموجودة حالياً. مدارس[٢٣] تجذب للتعلم وتشوق الطالب للرجوع إليها ليقول ما أحلى الرجوع إليها، تحضر الأبناء لزمن غير زمنهم، لا يكون فيها المعلم عبداً لطريقة واحدة، يكون فيها المعلم صديقاً للمتعلم، تركز على تعليم اللغة ومهارات العصر، بعيداً عن لغة التهديد والتوتر والقهر والملل والضجر، مدارس تتوق إلى النهايات وطبيعة النهايات التي تريد أن يحققها المتعلم، مدارس تنزع الخوف من التغيير والتجديد وغير المألوف والفشل لأنه لا إبداع ولا تطور مع الخوف».

أبدى معد هذه الورقة اهتماماً في المقالة ونشر رداً في وكالة «معا» قال فيه:[٢٤] «أؤكد لك، وأتمنى عليك، أن تؤمن بأن المدرسة التي رسمتها كلماتك ممكنة التحقق فعلاً فقط بمجرد أن نعيد للمعلم ثقته بنفسه وشعوره بكرامته، قبل أن نبحث عن موارد مالية قد لا تتيسر، وتعديلات قانونية قد لا تجد من يراقب تنفيذها على نحو يضمن حقوق الفئات المهمشة والضعيفة».

بيد أن هاتين المقالتين لم تفلحا في اندلاع حالة حوار حول إشكالية قطاع التعليم في فلسطين.

بإيجاز، تكمن المشكلة أساساً في قيم وثقافة مؤسسة تجسدت في بنى وهياكل بيروقراطية لا الإمكانات المادية، وهنا مكمن الصعوبة والتحدي لأي محاولة للتغيير، إن متابعة الخطاب الرسمي للمؤسسة التعليمية الرسمية يحمل على الاعتقاد بأن إقرارها بالإشكاليات الواردة في هذه الورقة، أمر غير متوقع قبل نهاية العقد الحالي على الأقل.

الهوامش

١ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٤، قاعدة بيانات مسح التعليم للعام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ – وزارة التربية والتعليم العالي، رام الله –فلسطين.

٢ تصريح صحافي لوزيرة التربية والتعليم العالي لدى إعلان نتائج الثانوية العامة، صحيفة «الأيام» ٢٠١٤/٧/١٦،عدد ٦٦٥٣، العام ١٩.

٣ اعتادت الإحصاءات التربوية في فلسطين احتساب التسرب الذي يحدث فترة الدوام خلال العام الدراسي دون شمول العطلة الصيفية.

٤ تصريح صحافي لوزيرة التربية والتعليم العالي لدى إعلان نتائج الثانوية العامة، صحيفة «الأيام» ٢٠١٤/٧/١٦،عدد ٦٦٥٣، العام ١٩.

٥ وزارة المالية الفلسطينية، قانون الموازنة للعام ٢٠١٤، ص ١٧٦.

٦ كتاب فلسطين الإحصائي (١٣) كانون الأول ٢٠١٣، ص ١٠٣ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

٧ كتاب فلسطين الإحصائي (١٣) كانون الأول ٢٠١٣، ص ١٠٣ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

٨ وزارة المالية الفلسطينية، قانون الموازنة للعام ٢٠١٤، ص ١٦٥.

٩ ميشيل فوكو، المراقبة والمعاقبة، ولادة السجن، ص١٥٨– ١٥٩،مركز الانماء القومي،بيروت لبنان،١٩٩٠

10 Bank, and Hall, 1997,Gender,Equality,and Policy/ Policy and Practice,Garland publishing Inc. Newyork, Lomdon

١١ وزارة التربية والتعليم العالي، جداول الكتاب الإحصائي التربوي ٢٠١٣/٢٠١٤، الجدول ٣٣ .http://www.mohe ٣٣٥=gov.ps/ShowArticle.aspx?ID

١٢ وكالة معا الإخبارية ٢٠١٤/٥/١١، الساعة ٩:٥٠

١٣ وزارة المالية الفلسطينية، قانون الموازنة للعام ٢٠١٤، ص ١٧٤ – ١٧٦.

١٤ باولوفريري، ٢٠٠٣، نظرات في تربية المعذبين في الأرض، ترجمة مازن الحسيني، دار التنوير للنشر، والمركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية.

١٥ مصطفى حجازي،، ١٩٩٨، التخلف الاجتماعي: مدخل لسيكولوجية الإنسان المقهور، ط٧، ص١١٥–١١٧

١٦ كلبير، ديفيد وآخرون، ٢٠٠٢، القبض على النمر من ذيله، اتحاد لجان الإغاثة الزراعية، والمؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي، رام الله.

١٧ تشامبرز، روبرت ١٩٩٠، التنمية الريفية: جعل الأواخر أوائل، دلون للنشر ومديتو للتنمية والرعاية الصحية، نيقوسيا قبرص. ترجمة: محجوب عمر.

١٨ مرجع سابق

19 Newman,Janet,1995,Gender,Culture and Organizational Change: putting theory into practice ,(Editor),Routledge, London,and Newyork

٢٠ فرير ي، باولو، مرجع سابق.

21 Behenshtifar,Malikeh, and omidvar,Ali, Causes to Create Job Burnout in Organization, International journal of Academic Research in Business and social sciences,june2013,Vol.3.No.6

٢٢ نافع،م.هبة، الرضا الوظيفي لدى معلمات رياض الأطفال وعلاقته ببعض المتغيرات، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد ١١،٢٠٠٦، مركز البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد.

٢٣ خطيب، محمد، (رسالة مفتوحة إلى أ.د. فواز عقل .... التعليم كشأن تنموي) وكالة معا الإخبارية الأربعاء ٢٠١٣/٠٩/٠٤ الساعة ١٣:٣٥

٢٤ المصدر نفسه

مداخلة ثقافية حول صراعات الإقليم وهويته

داعش و فكرة الشر المُطلق..!!

حسن خضر*

١

سـأل رئيس تحرير «الحياة» اللندنية، غسان شربل، في آب الماضي (٢٠١٤): «مِنْ أين جاء داعش؟ كيف ولد وتحوّل وحشاً كاسراً؟ وخطراً وجودياً على الدول والمجموعات والأفراد؟ ومن أين هذه القدرات الهائلة؟ والبراعة في الإعلام؟ وإدارة المعارك على مساحة آلاف الكيلومترات؟ وبيع النفط وتكديس الدولارات وتصنيع الانتحاريين والعبوّات؟ من أين جاء هذا الوباء الأشد خطورة من إيبولا، والأكثر قدرة على الانتشار؟»[١]

جاء كلام شربل بعد قرابة شهرين من استيلاء داعش على الموصل (ثاني أكبر مدينة في العراق) في حزيران الماضي (٢٠١٤). ويمكن التأريخ لما لا يحصى من الأسئلة، التي تنتمي إلى، أو تتفرع عن، تساؤلات شربل، بيوم سقوط الموصل العراقية. وهذا لا يقتصر على العالم العربي، ففي كبريات العواصم في العالم تتردد أصداء أسئلة وتساؤلات كهذه: من أين، وكيف، جاء هؤلاء. ومن المنطقي، تماماً، التسليم بحقيقة أنها ستلازمنا إلى سنوات طويلة قادمة.

ويمكن في ممارسة أولية لتحليل الخطاب العثور، في لغات مختلفة، على مشاعر الحيرة، والدهشة، والذهول، والذعر، والاستنكاف، والاشمئزاز، في ثنايا كل تلك الأسئلة والتساؤلات. وربما تختصر هذا كله مقالة نشرها هشام ملحم، في مجلة بوليتكو الأميركية مؤخراً، واختار لها عنواناً يوحي بدلالات كثيرة: «البرابرة أصبحوا

* كاتب وناقد.

داخل القلعة: الحضارة العربية انهارت ولن تتماثل للشفاء في حياتي»[٢].

وعلى الرغم من أهمية، وضرورة، هذا كله، إلا أن ما لا يحصى من تجليات الاجتهاد في طرح الأسئلة، أو تقديم ما يرقى إلى مرتبة الجواب، ينم عن خلل في المنهج والرؤية. ولا أعني بذلك التحليلات، التي ترصد حراك القوى المُنخرطة في الصراع الدائر على الأرض، سواء في الإقليم أو العالم، بل المقاربات الفكرية، التي تحاول الارتفاع بهذا القدر أو ذاك عن السياسة «اليومية»، والتحيّزات الأيديولوجية.

ومنشأ الخلل عدم التمييز بين سؤالين هما: منْ داعش، وما هو داعش؟ وكلاهما يمثل الفرق بين الهوية (Identity) والماهية (Essence)، فالأوّل يحيل إلى الأيديولوجيا والجينالوجيا، بينما يحيل الثاني إلى الطبيعة الأصلية لشيء ما، وإلى ما يجعله هو. ومن الواضح أن السؤال الأوّل يحظى بالأولوية، ويحجب كل ما سواه.

وبقدر ما يتعلّق الأمر بالأيديولوجيا يمكن الحديث عن الوهابية السعودية، باعتبارها المُرضعة الأولى، أو حتى العودة إلى تاريخ الإسلام الأوّل وما شهده من فتن وصراعات، وإذا اقتربنا من النصف الثاني من القرن العشرين، تصبح العودة إلى الإخوان المسلمين ممكنة، بينما تعيدنا الجينالوجيا إلى السلفية الجهادية، والقاعدة، وحروب أفغانستان، والشيشان، وصولاً إلى الزرقاوي بعد الاحتلال الأميركي للعراق.

ويمكن، بالتأكيد، إضفاء قدر من الصدقية على كل ما تقدّم في سياق قراءته على خلفية الحرب الباردة، ونظريات الحزام الأخضر، أي الحيلولة دون وصول الدب الروسي إلى المياه الدافئة، من خلال توظيف الدين في مقاومة الشيوعية، أو حتى في سياق الحرب الباردة العربية ـ العربية، التي وظّفت فيها الجمهوريات الراديكالية العربية أفكار القومية العربية، بينما قاومتها الملكيات والمشيخات المُحافظة بالتحيزات القبلية، والدينية، وانتقلت بها بعد الطفرة النفطية من الدفاع إلى الهجوم.

٢

في كل ما تقدّم ما يسهم في تشخيص مسألة الهوية، وبالتالي العثور على إجابات محتملة، كلما سألنا: «مَنْ داعش؟». وعلى هامش هذا كله تتفرّع تأويلات من نوع أن «هذا لا يمثل الإسلام»، أو هؤلاء «خوارج»، إضافة إلى كل ما يخطر، ولا يخطر، على البال من نظريات المؤامرة، التي لا تتورع عن تصويرهم كصناعة أميركية. وكلها تدخل في باب السياسة «اليومية»، وتصفية الحسابات الأيديولوجية، وترجمة التحيّزات الإقليمية والدولية. ولكنها، في كل الأحوال، تُرغم سؤال الماهية «ما هو داعش؟» على البقاء في دائرة المسكوت عنه، أو حتى اللا مفكر به.

قبل الكلام عن سؤال الماهية «ما هو داعش؟»، تجدر الملاحظة أن كل ما يتصل بسؤال الهوية، أي الأيديولوجيا والجينالوجيا يحيل إلى

خصوصية عربية وإسلامية، تاريخية، أو دينية، وسياسية، أو هذه الأشياء كلها، بمعنى أنه يعاني من نقص يتمثل في عدم وضعها في سياق كوني أشمل، باعتبار أن فيها ما يتجاوز خصوصيتها العربية والإسلامية. وفي ظل الاعتراف بنقص كهذا، وضرورة تجاوزه، ما يمكننا من مقاربة سؤال الماهية بطريقة أفضل.

ويمكن، في هذا الصدد، أن نبدأ بما لا يحتل حيّزا واسعاً في وسائل الإعلام، مقارنة بذبح الرهائن أمام عدسات الكاميرا، وسبي النساء، وفرض الجزية على المسيحيين، وتهجيرهم، وقتل الشيعة وغيرهم: وأعني بذلك تدمير الآثار، والمعالم التاريخية، بما فيها الدينية. ففي تقرير نشرته صحيفة النهار البيروتية،[٣] نجد في قائمة المعالم الدينية والتاريخية، التي دمرها داعش، ما يلي:

تدمير جامع وضريح الشيخ فتحي، الذي يعود تاريخه إلى العام ١٠٥٠ ميلادية، وجامع ومرقد الشيخ قضيب البان، الذي يعود تاريخه إلى العام ١١٥٠ ميلادية، ومرقد الإمام الباهر، الذي يعود تاريخه إلى ١٢٤٠ ميلادية، وضريح الإمام يحيى أبو القاسم، الذي يعود تاريخه إلى ١٢٤٠ ميلادية، وضريح الإمام عون الدين، الذي يعود تاريخه إلى العام ١٢٤٨ ميلادية، وجامع النبي يونس، الذي يعود تاريخه إلى العام ١٣٦٥ ميلادية، وجامع النبي جرجيس، الذي يعود تاريخه إلى العام ١٤٠٠ ميلادية، وجامع النبي شيت، الذي يعود تاريخه إلى العام ١٦٤٧ ميلادية.

وعلاوة على ما تقدّم، دمّر داعش في المواصل قبر المؤرخ ابن الأثير الموصلي (١١٦٠ ـ ١٢٣٢) وتمثال الشاعر أبي تمام (٨٠٣ ـ ٨٤٥) وعثمان الموصلي (١٨٥٤ ـ ١٩٢٣) الشاعر والعالم بفنون الموسيقى. وهناك، أيضاً، كنيسة مهددة بالزوال هي كنيسة شمعون الصفا، التي يعود تاريخها إلى العام ٣٠٠ ميلادية، وتعتبر من أقدم الكنائس في العالم، وكنيسة مار أحوديني، التي يعود تاريخها إلى العام ٥٧٥ ميلادية، وكنيسة الطاهرة العليا، التي يعود تاريخها إلى العام ١٢٥٠ ميلادية. وهذه الكنائس، على الأرجح، مرشحة للنهب، وبيع آثارها، قبل تدميرها، أو تحويلها إلى مساجد داعشية، وكذلك الأمر بالنسبة لمتحف الآثار في الموصل، الذي يضم قطعاً أثرية لا تُقدّر بثمن، وتُمثل مقتنياته مصدر دخل هائل لتمويل الدواعش.

يبدو التذكير بهذه القائمة، وهي ليست حصرية، ولا نهائية، وتقتصر على مدينة عراقية واحدة، ضرورياً للتدليل على حقيقة أن ما يمثل ماهية داعش، لا يتجلى إلا باعتباره نقيضاً لفكرة الحضارة نفسها. والحضارة فكرة جديدة في التاريخ الإنساني، تنتمي إلى الأزمنة الحديثة، ويندرج فيها اهتمام الجماعات القومية، خاصة في حدود الدولة / الأمة بابتكار سرديات خاصة بشأن وجود الجماعة، وتاريخها، وشواهدها الحضارية، ولغتها، وآدابها، ومعالمها الثقافية، وفي هذا السياق وُلدت فكرة المتحف، والمكتبة الوطنية، ونشأت علوم التراث، والتاريخ، والآثار، باعتبارها عنصراً رئيساً في تشكيل الذاكرة الجمعية.

٣

وبهذا المعنى فـإن غاية داعش هي تدمير فكرة الحضارة نفسـها، وتنظيف أمة مُتوّهمة من كل ما علق بها من آثام الأزمنة الحديثة. وفي هذا السياق يبدو قتل البشر مجرد وسيلة إيضاح، وخارطة طريق لذاكرة وهميـة مضادة تُغلق قوس الذاكرة بطريقة وصفها مرسيا إلياد، قبل عقود، في أسطورة العود الأبـدي. وهذا، بالذات، ما يضع داعش في الإطار الكونـي العام للنازية والمحرقـة، وما يبرر صعوبة وضعها على قدم المسـاواة مع تجارب وحشية في الهندسة الاجتماعية مثل الخمير الحمر في كمبوديا، أو حتى مذابح الإبادة العرقية في رواندا.

داعش هي النازية بخصائص عربية، وإسلامية، وشرق أوسطية، وحداثية مُستمدة من حقيقة أنها تنتمي إلى القرن الحادي والعشـرين، وتسـتفيد من تقنياته، وموارده، وخصوصياته. وما ستفعله بالعالم العربي، وبالعالم، إذا نجح مشروعها، سواء تعلّق الأمر بالأقليات الدينية، والقومية، والطوائف الإسلامية غير السـنيّة، أو كل مَنْ يعترض عليها بين المسلمين السنّة، هو ما فعلته النازية باليهود، والغجر، والمثليين الجنسـيين، والمُعاقين، والروس والبولنديـين، وما كان يمكـن أن تفعله بالأجناس الأدنى، في سلم النشوء والارتقاء، من العرق الآري.

والمفارقة، في هذا الشأن، أن أوجه الاختلاف لا تلغي أوجه الشبه، بقدر ما تُسهم في تعزيزها، باعتبارها الوجه الآخر للعملة نفسها، حتى وإن وضعت النازية على وجهها قناع العرق، ووضعت الداعشية على وجهها قناع الدين. فالنازية يمكن تعريفها في النسق الثقافي والسياسي الأوروبي، وفي زمانها ومكانها بمرض الحداثة، والداعشية يمكن تعريفها في النسـق الثقافي والسياسـي العربي (والإسلامي) بحداثة المرض وتحديثه.

مرضت الحداثة الأوروبية في حروب الإقطاع والكنيسـة والسلالات الملكية في مجابهة الثورة الفرنسـية، وربيع الشـعوب في العام ١٨٤٨. واللافـت أن مراقباً ثاقب النظر في مطلع القرن العشرين، شـخّص ثلاث أيديولوجيات خطيرة وُلدت من رحم القرن التاسـع عشر، وأصبحت مصدر تهديد لأمن وسـلام واسـتقرار أوروبا: الشيوعية، والقومية، والصهيونية. وكلها، كانت في نظره، مضادة للتنوير، ومحاولة للانقلاب عليه.

وسواء بدأ المرض الذي تمثل داعش حداثته، وتحاول تحديثه، مع انهيار الخلافة العباسية في أواسـط القرن الثالث عشر، أو سقوط الأندلس في أواخر القرن الخامس عشر، أو سقوط مصر وبلاد الشـام في مطلع القرن التالي في قبضة الأتراك العثمانيين، فبالإمكان التدليل على حقيقة أن ما سـيصبح لاحقاً العالم العربي، وبصرف النظر عن بداية التحقيب، قد عاش قروناً طويلة على هامش التاريخ، ولم يقدّم إسهاماً يُذكر لفائدة البشرية، في مجال الطب، وعلوم الأرض والفضاء والهندسة والصناعة والزراعة والاتصال، ناهيك عن الفلسفة، واللاهوت، والعلوم الإنسانية.

وهذه الإنجازات، وإن تكن أوروبية المنشـأ، فهي وليدة الإصلاح الديني، والثورة الفرنسية، والثـورات الصناعيـة والعلميـة، والفتوحـات

الاســتعمارية، التي جعلت لبني البشر، وللمرّة الأولى فــي التاريخ، تاريخاً مشــتركاً، وجرى تعميمهــا في أربعة أركان الأرض، فاســتفادت البشرية من منجزاتها، بقدر ما دفعت ضريبتها. وهذا ما حاول إدوارد سعيد في أكثر من مناسبة ومكان التدليل عليه في القول بتعددية الهوية في الأزمنة الحديثة، وتشابك التواريخ.

وإذا أعدنــا تحوير مقولة لينين الشــهيرة عن الإمبريالية باعتبارها أعلى مراحل الرأســمالية، فقد كانت النازية أعلى مراحل القوميات الأوروبية، بقــدر ما تمثل الداعشــية، اليــوم، أعلى مراحل الإسلام السياسي. كانت النازية محاولة للثأر من مهانة الهزيمة في الحــرب العالمية الأولى، ولكنها استدعت ما تيسّر من علموية القرن التاسع عشر، بشــأن النقاء العرقي، وأصول الأمم ومصائرها، واستثمرت بقدر ما كانت تجسيداً متأخراً لما أسماه الفرنســيون في مطلع القرن التاسع عشر (Mal du siècle) المرض الذي وســم القرن بميســمه، بقدر ما تمثل الداعشية تصعيداً، كان من الصعب تخيّلــه حتى ســنوات قليلة فقط، لما أســماه عبد الوهاب المؤدب بإســلام يحاول اســتعادة مكانته الإمبراطوريــة، ومجــده الغابر، إن لــم يكن بلغة العصر، فبأدواته، وتقنياته، وكاميراته، وما خلقته الطفرة النفطية من أوهام التمكين.

٤

دخلت النازية في المخيال الثقافي والسياسي الغربي، وفي ضمير العالم، حتى قبل تدميرها، وقبــل نهاية الحرب العالميــة الثانية، التي أودت بحيــاة مــا يزيد علــى ٦٢ مليوناً من البشــر، باعتبارها تجســيداً للشــر المطلــق. وما يميّز التأويلات الدينية للشــر عن التأويلات الفلسفية العامة أن الأولى تعيده إلى قوى ما فوق طبيعية، وتُجسّده في فكرة الشــيطان، بينما يتجلى في فلســفات غربية وشرقية كثيرة باعتباره الجانب المُظلم في الإنسان نفسه.

وإلى جانــب انهماك الفلاســفة والمؤرخين في البحث في معنى الشر، نعثر في الأدب على محاولات دائمــة لقراءة الصندوق الأســود للشــر باعتباره أيديولوجيا قومية وخلاصية في حالات الهستيريا والجنــون الجمعي. وربما تندرج رواية «القلعة في الغابــة» للأميركي نورمان ميللر،[٤] المنشــورة قبل ســنوات، باعتبارها بحثاً في معنى الشر النازي، في هذا الباب، وقد امتزج فيها التفسير البيولوجي، العضــوي (الذي يمثل مجازاً لكل ما يتناســل من نفسه، ويقتات على نفسه) بفنتازيا التفسير الديني، الذي يجعل من الشــيطان نفسه فاعلاً رئيساً في تكويــن المصائر والأقدار. وهــذه، بدورها، إعادة تحوير لكيفية إنتاج «عقلية العبيد»، كما أســماها نيتشه، لفكرة الشر في قوالب ومفاهيم دينية تعبيراً عن كراهيتهم للأقوياء.

ومــا يعنينــا، في هذا الشــأن، أن الصراع العربــي والفلســطيني ـ الإســرائيلي غالباً ما كان العائق الرئيس في فهم العرب (والمســلمين عموماً) لمعنى الشــر المطلق كما جسّدته النازية في الثقافة الغربية بعــد الحرب العالمية الثانية،

وتفرع عنه أمران اثنان: نفور يكاد يكون غريزياً من التمركزات القومية، وما ينجم عنها من دعوات التفوّق أو النقاء القومي، وتحويل المحرقة النازية إلى وسيلة إيضاح لمعنى الشر، الذي يمكن فهمه في التاريخ، وبالتاريخ، ولكن لا يمكن عقلنته، أو حتى العثور على ما يبرره، طالما أن في كل محاولة للفهم ما يستحضر مسوّغات من نوع ما.[٥]

لذلك، غالباً ما يخطئ العرب (والمسلمون عموماً) في تفسير مركزية المحرقة في الثقافة الغربية المعاصرة، كتعبير (فقط) عن انحياز الغرب وتحيّزاته في الصراع العربي والفلسطيني ـ الإسرائيلي، وعن عدائه المُفترض للعرب والمسلمين. وهي أفكار شائعة في العالم العربي إلى حد البداهة، يختلط فيها الواقعي بالفنتازي، والسياسي بالميتافيزيقي، والتاريخي بالأسطوري. وهذا مصدر خطورتها.

وقد فشل مثقفون كثيرون في العالم العربي في إدراك لماذا كان إدوارد سعيد بين منتقدي ما كتبه المفكر الفرنسي، الذي اعتنق الإسلام، عن المحرقة. وقد نال الكتاب شهرة واسعة في العالم العربي، وجوبه بانتقادات حادة، وحتى ملاحقات قانونية في الغرب. ومن المؤسف أن كتاب جلبير الأشقر عن العرب والمحرقة[٦] لم ينل ما يستحق من الاهتمام في العالم العربي.

وعلى الرغم من حقيقة أن استثمار الصهيونية لمركزية المحرقة، وانحياز الغرب وتحيّزه إلى جانب إسرائيل، يُسهمان في إضفاء قدر من الصدقية على خطأ كهذا، إلا أن الداعشية باعتبارها تجسيداً للشر المطلق، ستُرغمهم في وقت قد يطول أو يقصر، على اكتشاف العلاقة بين مركزية المحرقة في الثقافة الغربية، ومقاومة الطهرانية القومية والدينية والحصرية والخصوصية. وهذا كله في صلب المعاني المحتملة للديمقراطية الليبرالية، وحقوق الإنسان. بمعنى آخر، إعادة النظر في المحرقة، في ظل الشر الداعشي المُطلق، ستمكّن العرب (والمسلمين عموماً) من رؤية أنفسهم بطريقة أفضل.

٥

أقل ما يُنشر ويُقال، في الشرق والغرب على حد سواء، من تعليقات وتأويلات وتحليلات للظاهرة الداعشية، جانبها الفنتازي، ومضمونها الأيديولوجي الذي يتسم بقدر من البساطة، والتبسيط، بطريقة تكاد تكون صبيانية.

فهناك، مثلاً، أعداد تقدّر بالآلاف من المراهقين الذين غادروا بلدان المهجر في أوروبا وأميركا للالتحاق بداعش في سورية والعراق. وعدد من هؤلاء ليسوا من أصول عربية وإسلامية، وبينهم يهود ومسيحيون اعتنقوا الإسلام.

يمكن، بالتأكيد، تفسير «هجرة» هؤلاء إلى ميادين «الجهاد» في سورية والعراق، باعتبارها محاولة للبحث عن المعنى والجدوى في مجتمعات غربية يشعر مواطنوها، غير الأصليين، وبعض الأصليين، بالهامشية، والاغتراب، أو حتى باستحالة الحراك الاجتماعي. ويمكن تفسيرها، أيضاً، باعتبارها نوعاً من التمرّد على السلطة

الأبوية بالمعنى الفردي والجمعي، والتعبير عن معارضة «المؤسسة». وفي الغرب ما لا يحصى من «الطوائف» والجماعات الدينية المُنشقة، التي قرر أفرادها اعتزال المجتمع، والعيش في مشتركات ريفية بعيداً عن الحضارة، والمجتمع، وسلطة رأس المال، انتظاراً للخلاص، ونهاية للعالم تبدو وشيكة.

ومع ذلك، ما لا ينبغي أن يغيب يتمثل في عالم ديزني لاند، الذي تمثله داعش بالنسبة لجيل نشأ على ألعاب الفيديو، والواقع الافتراضي، ومسلسلات الخيال العلمي في السينما والتلفزيون. ومن حسن الحظ أن هذا ما تمكّن من تشخيصه حازم الأمين، في تحليل للعلاقة بين ديزني لاند ورحلة البحث عن داعش في حياة مراهقة فرنسية.[٧]

هذا هو الجانب الفنتازي، الذي يجب ألا يغيب عن الذهن، في كل محاولة لقول «ما هو داعش». فهؤلاء الذين نراهم بلحاهم الكثة، ورياتهم وملابسهم (الباكستانية) السوداء، كظلال بعيدة على رؤوس التلال، أو الذين يطلّون علينا على شاشة التلفزيون، بسكين في اليد، وقناع على الوجه، وعنق ضحية تنتظر الذبح، هم إلى حد ما شخصيات فنتازية، تبدو غير واقعية تماماً، وكأنها تمثل أدواراً في مسرحية سوريالية.

ويزداد الإيقاع الدرامي للفنتازيا في الأسماء التي يختارونها لأنفسهم، وهي تراثية، مُستخرجة من بطون كتب تراثية عتيقة، وكذلك في مفردات الغزوات، والسبي، وتوزيع الغنائم، وكلها أقرب إلى تلك المسلسلات التاريخية، التي تنتجها شركات خليجية، ويشاهدها ما لا يحصى من الناس في رمضان، بعد وجبة الإفطار. ثمة ما هو فنتازي، وسوريالي، وعبثي، هنا. ومع ذلك، فهذا كله واقعي، يحدث الآن، وهنا، ويهدد مصائر دول، ومجتمعات، وشعوب.

النازية، أيضاً، كانت فنتازية، وسوريالية، وعبثية عندما قدّمت ملايين البشر قرابين على مذبح الرايخ، الذي ينبغي أن يعمّر ألف عام.

لن تتضح كل هذه المعاني في وقت قريب، ولن يسقط غبار ما يحدث الآن، وهنا، على الأرض، قبل مرور عقود، فقد يتمكن العالم من قتل داعش باعتبارها ميليشيا عابرة للحدود، والقوميات، والتواريخ، والأزمنة خلال سنوات، ولكن قتل داعش الأيديولوجيا سيستغرق وقتاً أطول، ولن يكون النجاح مضموناً ما لم تُكتشف العلاقة بين الداعشية والنازية، وبين الاثنتين وفكرة الشر المُطلق.

الهوامش

١ غسان شربل «الحياة» ١٨ آب ٢٠١٤

2 HishamMelhen "The Barbarians within our Gates", "Politico" 18/9/2014

٣ «النهار» «عشرات المعالم الدينية والتراثية في الموصل دمرتها داعش» ٢٠١٤/٩/٤

4 Norman Mailer "The Castle in the Forest" Random House 2007

5 Roger Cohen "Here There Is No Why" The New York Times 29/9/2014

٦ جلبير الأشقر «العرب والمحرقة النازية: حرب المرويات العربية ـ الإسرائيلية» ترجمة بشير السباعي، دار الساقي للطباعة والنشر ٢٠١٠

٧ حازم الأمين «رحلة الجهاد السهلة إلى سورية» الحياة ١٢ تشرين الأول ٢٠١٤

فلسطين بين دستور الدولة والحاجة إلى ميثاق وطني: مقاربات إستراتيجية في النظام السياسي الفلسطيني

قراءة: ولاء سمارة *

الكتاب: فلسطين بين دستور الدولة والحاجة إلى ميثاق وطني: مقاربات إستراتيجية في النظام السياسي الفلسطيني

المؤلفان: عاصم خليل ورشاد توام

الناشر: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)

تاريخ النشر: شباط ٢٠١٤

عدد الصفحات: ٩٥ صفحة

* مترجمة مستقلة (لغة فرنسية – إنجليزية)، ماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان من جامعة بيرزيت.

منذ عقود والفلسطينيون منغمسون في حراك تشريعي دستوري يوصف بالمتخبط، بدءاً بوثيقة الاستقلال عام ١٩٨٨، ثم بتشكيل لجنة «إعداد دستور الدولة» في العام نفسه، بالإضافة إلى تحركات المجلس التشريعي في إعداد القانون الأساسي للدولة الفلسطينية التي استمرت منذ العام ١٩٩٥ وحتى العام ١٩٩٧، وجهود اللجنة الحالية في إعداد مشروع جديد لدستور الدولة ما بين العام ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠٣، وأخيراً عام ٢٠١١ حيث عُقدت اجتماعات لجنة خبراء خاصة لمراجعة المسودة الثالثة لمشروع الدستور تمهيداً وتحضيراً ودعماً لتوجه القيادة الفلسطينية لطلب العضوية في الأمم المتحدة.

خلّف هذا الحراك التشريعي إرثاً دستورياً ثقيلاً ومربكاً تنقصه مرجعية قانونية عليا توحد القوانين وتسد الفراغ الدستوري، وفرض تشوشاً في طبيعة الوثيقة الدستورية المنشودة في ظل وجود ثلاثة «كيانات»: منظمة التحرير الفلسطينية كحركة تحرر وطني وكيان معنوي، والسلطة الفلسطينية كسلطة حكم ذاتي وكيان وسطي، ودولة فلسطين ككيان منشود يعبر عن حق الشعب في تقرير مصيره. هذه هي الملامح الأساسية للحراك التشريعي الدستوري الفلسطيني كما مهد الباحثان بها لموضوع هذا الكتاب.

جاءت هذه الدراسة في وقت يوصف بالمُلح والحرج، عقب تطور تمثيل فلسطين من كيان مراقب إلى دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة؛ حيث تتزاحم الأسئلة حول الخطوة القادمة في إطار النظام السياسي الفلسطيني الحالي، وجدوى الدستور ومحتواه في ظل التساؤلات حول إمكانية تحويل مشروع السلطة إلى دولة مستقلة. هل قيام الدولة المنشودة يتطلب ميثاقاً وطنياً جديداً للمنظمة، أم دستوراً للدولة، أم الاثنين معاً؟ وكيف ستصاغ حدود العلاقة بين هذه الكيانات الثلاثة، وبين الوثائق الدستورية الخاصة بكل كيان؟

تصدرت مقدمة الدراسة (وكذلك الخاتمة) مقتطفات من وثيقة إعلان الاستقلال التي يعتبر الباحثان أنها قدمت رسماً مبكراً لملامح النظام السياسي الدستوري للدولة الفلسطينية المنشودة؛ حيث تعتمد الدراسة بشكل أساسي على أثر صدور دستور الدولة الفلسطينية على الميثاق الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية، مجيبة عما سبق وذكر من أسئلة فرعية، من خلال إفراد ثلاثة محاور رئيسة. يتركز المحور الأول حول: ضرورة الدستور وعلاقته بقيام الدولة أو التحضير لها؛ فيما يحمل المحور الثاني عنوان: أبعاد العلاقات الشكلية – الوضعية بين الوثائق الدستورية للمنظمة والسلطة والدولة، أما المحور الثالث والأخير، فيتجه نحو تحليل أبعاد العلاقات السياسية الواقعية بين كل من المنظمة والسلطة والدولة.

وإذا ما أمعنا النظر في التاريخ البحثي للباحثين، فإننا نجد أنهما يبدوان بموضع حامل هَم الدولة الفلسطينية المنتظرة، محاولين إنارة شعلة يهتدي بها صناع القرار لإعادة التفكير

في أســس العلاقة المنشــودة بين المؤسســات الثــلاث، ومقدمين هذا العمــل كمقاربة تحليلية استشــرافية لســيناريوهات مســتقبل النظام السياسي الفلسطيني مقارنة مع تجارب تاريخية أخرى.

المحور الأول: ضرورة الدســتور وعلاقته بقيام الدولة أو التحضير لها.

تتجه الدراســة في هــذا المحور نحو تعريف الدســتور من حيث «الشــكل» على أنه القانون الذي يحكــم الدولة وطريقة عمل الحكومة فيها، وينظم ســلطاتها المختلفة وعلاقاتها فيما بينها، ويحكم علاقة الدولة برعاياها. يعد وجود الدستور أمراً أساســياً لأي دولة، وهــو مرتبط بها، ولا توجد دولة بلا دســتور سواء أكان مكتوباً أم لا، بصرف النظر عن تســميته الدستور أو القانون الأساسي (فالعبرة بسموه على بقية التشريعات). في خصوصية الحالية الفلسطينية، يدعم تاريخ الخبــرات الدســتورية التي مرت بها فلســطين توجهها نحو إعداد دســتور مكتوب، ابتداءً من الحقبة العثمانية حين تبنت دســتوراً مكتوباً بين عامي (١٨٧٦–١٩٠٨)، مروراً بإصدار الميثاق الوطني والنظام الأساسي للمنظمة عام ١٩٦٤ وتعديله عام ١٩٦٨، ومحاولات صياغة مشروع دســتور الدولة، وصــولاً إلى إصــدار القانون الأساسي المعدل للسلطة الفلسطينية عام ٢٠٠٣.

كثر الجــدل منذ أن بدأت عمليــة التحضير لدستور الدولة، بين من يؤيد تبني الدستور كجزء من عملية التحضير لبناء الدولة ومن يتعنت لشرط بناء الدولة الفلســطينية قبل تبني الدستور. فهل تتبنى فلسطين دستوراً مكتوباً قبل بناء الدولة؟ أم أنه من الأولى عدم التسرع وعدم الهروب إلى الأمام والاهتمام بمواضيع الاستقلال والسيادة كشرط أساسي قبل التفكير في صياغة الدستور؟ هل هناك أمثلة على دســاتير لغير الدول أم أنه حكر على الدول ذات السيادة فقط؟

من بين المؤيدين لشــرط بناء الدولة قبل تبني الدستور الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والتي ترى في سن دستور فلسطيني «تعجلاً» في ظل وجود القانون الأساسي ووثيقة إعلان الاستقلال، واقتناعها بأن الدستور ليس دليلاً على ديمقراطية النظام، إضافة إلى تشكيكها في الأهداف التي يخدمها هذا الطــرح، خاصة في ظل الضغوط الدولية المنادية بالإســراع في ســن الدســتور اســتجابةً لمتطلبات خارطة الطريق. وهناك من يدعي أن هنــاك العديد مــن المواضيع العالقة التــي تعتبر أكثر أهمية مــن حيث التوقيت مثل الاستقلال وإعلان الدولة والتأكيد على عناصرها المتعلقــة بالإقليم والشــعب والدولة، إضافة إلى مواضيع الحدود والمواطنة.

رداً علــى ذلك، فند كل من خليل وتوام الموقف الأول بالاستشهاد بأمثلة على دول تبنت دستوراً مكتوبــاً قبل حصولها على الاســتقلال التام عن الدولة المستعمرة، لإيصالنا إلى استنتاج أساسي مفــاده أن إعداد الدســتور «جزء من الشــروط المســبقة التي يتعين اســتيفاؤها بغية إنجاز هذا

العمـــل. وبعبـــارة أخرى، بات العمـــل على إقامة الدولـــة الجديدة عن طريق فرضها كأمر واقع، إن لم يكن بإقامتها باســـتخدام القوة، أمراً يستحق النظر والدراسة» (الصفحة ١٧). وقياساً على ما ذكر، فإن فلسطين تعتبر من الشعوب قيد التحرر أو الدول قيد البناء، وعملية تحضير الدستور جزء من التحضير للدولة، واستحقاق يجب السعي نحو إيجاده؛ لأن الدستور يعبر عن حق شعب فلسطين فـــي تقرير مصيره، وهو يعطي صبغة الشـــرعية للدولة كونه يعكس شـــكلها ونظامها السياســـي، عدا كونه يجســـد السيادة في مظهرها الخارجي في العلاقات الدولية، وهو مسوغ حضاري لقبول الدولة في عضوية المنتظم الأممي.

كما أشـــار الباحثان إلى إمكانية الإبقاء على القانون الأساســـي مع إجراء بعض التعديلات عليه فيما يتعلق بالحدود والمواطنة حتى بعد قيام الدولة، ففي ظل وجود أكثر من نص دستوري في الحالة الفلسطينية التي يعتبر القانون الأساسي فيها مؤقتاً لحين دخول دستور الدولة حيز التنفيذ، فإن الإبقاء على تسمية قانون أساسي أكثر قبولاً خاصةً إذا ما تم تبنيه من قبل المجلس التشريعي وليس من قبل المجلس الوطني.

المحـور الثانـي: أبعـاد العلاقـات الشـكلية - الوضعية بيـن الوثائق الدسـتورية للمنظمة والسلطة والدولة.

يعرض هذا المحور لأبعاد العلاقات الشـــكلية الوضعية بين الوثائق الدستورية لكل من السلطة والمنظمة والدولة باستخدام أسلوب المقاربات على أسس المدرسة الشكلية – الوضعية في القانون، أي على مبـــدأ التعامل مع النصـــوص والربط القانوني بينها. حيث يُطرح هنا سؤالان رئيسان: ما أثر النشـــاط التشـــريعي الدســـتوري على مستوى السلطة الفلسطينية والدولة الفلسطينية على الوثائق الدستورية للمنظمة؟ هل يؤثر تبني الدســـتور أو القانون الأساسي على دور منظمة التحرير في تمثيل الفلسطينيين؟.

تدّعي الدراسة أن إصدار دستور الدولة ليس لـــه أي تأثير على الإطار الدســـتوري للمنظمة، وبالأخص علـــى الميثاق الوطني، ذلك أن الميثاق الوطني الذي تبناه المجلس الوطني الفلسطيني، باعتبـــاره الوحيد صاحـــب الاختصاص قانوناً بتعديلـــه أو إلغائه، باق ما دامت منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للفلسطينيين جميعاً، ومـــا دامت لم تســـتنفد أغراضها كحركة تحرر وطني. ويشيران إلى أن التهديد الفعلي الحقيقي يكمن في الممارسة وليس في التشريع، وهو قيام الدولـــة بالحلول التدريجي مكان منظمة التحرير في تمثيل الفلســـطينيين. حذر الباحثان من أن تكون حجة تأثير الدســـتور على المنظمة تبريراً لعدم تبني الدســـتور بحجـــة أن الميثاق الوطني كاف لإقامـــة الدولة، مؤكدين أن الميثاق الوطني غير كاف ليكون دستوراً للدولة (بل إنه غير ذي علاقة؛ بحكم كونه الوثيقة الدســـتورية للمنظمة وليس للدولة)، وإن الدستور لن يؤثر على الميثاق الوطنـــي للمنظمة، بل يؤكدان أن الدولة هي من ستؤثر على المنظمة قانوناً وواقعاً.

أثبت الباحثان هذه الفرضية من خلال الإشارة إلى الوثائق الدستورية الخاصة بالمؤسسات الثلاث في ثلاث مطالب، مستعرضين أمثلة تؤكد أن ممارسة هذه المؤسسات الرسمية لا تتفق مع النصوص والتشريعات، وأن الحاجة لأي منها مرتبط بالأغراض والأهداف التي قامت لأجلها.

تطرق المطلب الأول إلى الوثائق الدستورية لمنظمة التحرير الفلسطينية المتمثلة بالميثاق الوطني والنظام الأساسي، والتي تؤكد أن إقامة الدولة والسلطة هي أحد أهداف المنظمة، ووجودها لا ينهي الأغراض التي قامت لأجلها المنظمة، وفقاً لقرار المجلس المركزي للمنظمة بإنشاء السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٣ بوصفها ذراعاً تابعة للمنظمة. أكدت ذلك بعض وثائق السلطة الفلسطينية الدستورية المتمثلة بالقانون الأساسي والتي وردت في المطلب الثاني من هذا المحور، حيث تمت الإشارة إلى المنظمة في مقدمة نسخته المعدلة لسنة ٢٠٠٣ التي أضافها رئيس المجلس التشريعي في تلك الفترة، أحمد قريع، للتأكيد على شرعية المنظمة ووحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى المادة (٨) المتعلقة بملامح العلم الرسمي ومواصفاته، والمادة (٣٥) التي تنص على أداء رئيس السلطة اليمين الدستورية أمام المجلس التشريعي للسلطة بحضور رئيس المجلس الوطني، وأخيراً، في التشريعات المتعلقة بقانون الانتخابات بتضمين الشروط الواجب توافرها في المرشحين لمنصب رئاسة السلطة وعضوية المجلس التشريعي، كالالتزام بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

ولكن وعلى الرغم من ذلك، واستكمالاً لإثبات فرضية طغيان ممارسة السلطة على المنظمة وعدم التزامها بالتشريعات، عرض الباحثان لعدد من التشريعات التي تعد تعدياً واضحاً من تشريع السلطة على اختصاص المنظمة، مثل تدخلها في اعتبار أعضاء المجلس التشريعي أعضاء في المجلس الوطني، وما جاء في قانون التأمين والمعاشات لقوى الأمن الفلسطيني، وقانون السلك الدبلوماسي، وهي أمور كان من الأحرى أن يتم تنظيمها وفقاً للوثائق الدستورية للمنظمة.

إذا ما أسهبنا في البحث في حيثيات قانون السلك الدبلوماسي، سنجد أنه ليس للسلطة في هذا المجال أي مكانة دولية، وليس لها صلاحية التصرف كطرف دولي، وهي ممنوعة من الانشغال بشؤون السياسة الخارجية أو التفاوض مع دولة أجنبية، فكل ما سبق هو من اختصاص المنظمة فقط التي تعتبر «وكيلاً للسلطة» في العلاقات الدولية بصفتها حركة تحرر وممثل الشعب الفلسطيني الوحيد، وهي كذلك صاحبة الشخصية القانونية الدولية، وبالتالي فهي صاحبة الاختصاص بالتمثيل الدبلوماسي لدى الدول والمنظمات الدولية.

على صعيد الوثائق الدستورية للدولة الفلسطينية (مشروع الدستور بنسخته الثالثة الأخيرة، آذار ٢٠٠٣)، وهو موضوع المطلب الثالث في هذا المحور، فقد أكد الباحثان أن

الدستور الذي سيلغي القانون الأساسي حال دخوله حيز التنفيذ، لن يلغي الميثاق الوطني للمنظمة؛ إذ إن الأخير يشمل كل ما يخص المنظمة من مبادئ عامة ورسالة وأهداف، بينما يختص الدستور بالمبادئ العامة للدولة الفلسطينية ونظام الحكم فيها، وبالتالي، فهما مختلفان من حيث الشكل، ومن حيث الجوهر ولا يحل أحدهما محل الآخر. ويذكر أن مشروع الدستور، الذي لم يكن موفقاً في صياغته فيما يخص منظمة التحرير وقضايا الوضع الدائم، لم يشر إلى منظمة التحرير الفلسطينية إلا في إشارة اعتبرها الباحثان «يتيمة» حول ما يتعلق بدور المجلس الوطني أو المجلس المركزي في آلية تبني مشروع الدستور قبل قيام الدولة.

المحور الثالث: أبعاد العلاقات السياساتية الواقعية بين كل من المنظمة والسلطة والدولة.

يواصل الباحثان في هذا المحور إثبات الفرضية نفسها وفقاً لأسس المدرسة الواقعية، موضحين أن المنظمة، بخلاف السلطة والدولة، ليست كياناً سياسياً يقوم على السيادة الوطنية والإقليمية، بل كيان يكتسب فاعليته الدولية كونه حركة تحرر في الشتات. إن المنظمة هي كيان وسطي بين حركة التحرر الوطني والدولة المستقلة، وهو أمر لم تشهده تجارب التحرر في العالم أجمع إذا ما قورنت بالتجربة الفلسطينية.

وينفي الباحثان مجدداً المخاوف من قيام الدولة؛ إذ إنه لا يوجد ما يبرر الخوف من تبني دستور للدولة على الميثاق الوطني الفلسطيني أو النظام الأساسي لمنظمة التحرير، ولا يوجد حتى ما يبرر الخلط بين منظمة التحرير من جهة أو الدولة والسلطة من جهة أخرى، حيث أثبتت التجربة أن الممارسة والتجربة هي من يؤثر وليس النصوص الدستورية.

يفرد هذا المحور ثلاثة مطالب، يتفرع كل منها إلى عدة فروع، حول العلاقة بين المؤسسات الثلاث من أجل رسم سيناريو أو أكثر لشكل العلاقة المستقبلية بين الدولة والمنظمة والسلطة، مع التركيز على إيجاد إجابات للأسئلة الآتية: ما هي مكانة منظمة التحرير عقب تثبيت موضع الدولة واعتبارها فاعلاً دولياً؟ وما هو شكل العلاقة المنشودة بينهما؟ وما مدى أثر إرث تجربة العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية بهذا الخصوص؟ وممن سترث الدولة الالتزامات والواجبات بموجب القانون الدولي، من المنطمة أم من السلطة أم من كليهما؟

- **«السلطة – المنظمة ومعضلة الابن الذي تبنى أباه».**

ذكرنا سابقاً كيف بدأت تنقلب العلاقة بين المنظمة والسلطة تماماً كما عُبر عنها مجازاً بـ «معضلة الابن الذي تبنى أباه» (الصفحة ٦)، حين قامت السلطة بدمج العديد من أجهزة المنظمة في السلطة (مثل جيش التحرير وجهاز القضاء الثوري وهيئة القضاء العسكري)، وأدرجت باقي المؤسسات ضمن موازنتها السنوية، وما تبع ذلك من تداخل وتنافس في

الاختصاصات والصلاحيات. إن الأمثلة على ذلك عديدة، وتاريخ الخلاف بين مؤسستي رئاسة السلطة وحكومتها حافل بالتجارب التي يسوقها الباحثان بالتفصيل في هذا المحور.

- **العلاقة بين المنظمة والدولة:**

تحت هذا العنوان، نجد أيضاً تأكيداً على ما ذكر سابقاً أن هاتين المؤسستين مختلفتان من حيث الشكل والجوهر، وبالتالي لا يؤثر وجود إحداهما على الأخرى، نظراً لأن لكل واحدة منهما اختصاصات مختلفة عن الأخرى تبرر وجودها وقيامها. وإن صدور القانون الأساسي للسلطة عام ٢٠٠٢ (الذي عدل لاحقاً) لم يؤثر على النظام الدستوري للمنظمة؛ لأن التأثير الحقيقي يكمن في الممارسة والتجربة وليس في النصوص الدستورية.

وينتقد الباحثان دعاة «إحياء البرنامج الوطني» لاعتبار دستور الدولة بمثابة «ميثاق وطني جديد»، الأمر الذي يتعارض مع مبدأ إحياء البرنامج الوطني الفلسطيني؛ لأن كل مؤسسة هي المسؤولة عن تعديل الإطار القانوني الخاص بها، فإصدار الدستور شأن الدولة، وتعديل الميثاق أو إصدار ميثاق جديد شأن المنظمة وحدها. عدا أن الحاجة إلى تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني أو إصدار ميثاق جديد لا يرتبط بقيام الدولة أو عدمه، وإنما يرتبط بإصلاح المنظمة وتفعيلها؛ حيث يمكن للمنظمة وفقاً للباحثين الشروع بتعديل الميثاق وتحديد مهامها قبل قيام الدولة ذات السيادة بما يتناسب مع دورها التاريخي والغرضي، وربما يكون أسهل من فترة ما بعد قيام الدولة، مما سينعكس على إصلاح المنظمة وتصويب علاقتها بالسلطة.

- **العلاقة بين الدولة والسلطة:**

اشتراك الدولة والسلطة في غرض ممارسة السيادة على الحيز الجغرافي وتنظيم المرافق العامة، وتقاطعهما بالسمات الدولانية سيؤدي بلا شك إلى إحلال الدولة مكان السلطة، مستفيدة من بنيتها التحتية وتجربتها في الحكم وميراثها في التزاماتها وواجباتها في العلاقات الدولية، ولكن ذلك (كما أشار الباحثان) سيقوم بقلب العلاقة من علاقة تبعية رسمية تجاه المنظمة إلى علاقة ندية بين الدولة والمنظمة؛ لأن لكل واحدة منهما شخصية قانونية دولية مستقلة. وسيثير أيضاً إشكالية نظراً لما ذكر حول عدم ارتباط السلطة بعلاقات دولية وتمثيل دبلوماسي إلا من خلال المنظمة، وهنا يصبح من الصعب تقسيم ميراث السياسة الخارجية الفلسطينية بين الدولة الناشئة والمنظمة القائمة.

إن الراصد للتشريعات والقوانين المتعقلة بسريان القانون الأساسي حتى دخول الدستور حيز التنفيذ يرى بشكل جلي أنه لا يسعهما نظام واحد، وأن الإقليم لا يتسع لأكثر من كيان سياسي. ويتمثل ذلك في نص المادة (١٩٠) من مشروع الدستور، والمادة (١٨٧) التي تؤكد أن السلطة نواة للدولة وبنية تحتية لها.

جاء في الخاتمة:

فيما يتعلق بالعلاقة المستقبلية بين الدولة والمنظمة، قدم خليل وتوام مقترحاً على أساس أن لكل من الدولة والمنظمة شخصيتين دوليتين متميزتين، بالمحاكاة (مع بعض التعديلات) مع تجربة دولة الفاتيكان والكرسي الرسولي (شخص البابا أو أسقف روما بصفته رئيساً للكنيسة الكاثوليكية). تتشابه منظمة التحرير والكرسي الرسولي بأنهما قائمان قبل الدولة، حيث إن قيام دولة الفاتيكان وتمتعها بالشخصية القانونية بموجب القانون الدولي لم يؤثر على شخصية الكرسي الرسولي، ولم يرتبط بالدولة، فهو وجد قبلها وسيبقى في حال تلاشيها. هناك وجه شبه آخر كما يجمع الباحثان، وهو أن منظمة التحرير هي حركة تحرر والممثل الوحيد لشعب يبحث عن تقرير المصير، لذلك فإن قيام الدولة الفلسطينية ومنح مواطنيها الجنسية لن يمس بمبررات وجود وبقاء منظمة التحرير الفلسطينية كحركة تحرر وطني وكفاعل دولي معترف له بالشخصية القانونية الدولية، تماماً كما في حالة دولة الفاتيكان التي لم يؤد قيامها إلى الانتقاص من شخصية الكرسي الرسولي.

ولتوضيح الفكرة أكثر، فإن الكرسي الرسولي هو من يوقع الاتفاقيات الدولية الملزمة لدولة الفاتيكان باعتباره الحكومة الدائمة للدولة، وهو الأمر الذي جعل إمكانية التعايش موجودة، أما في حالة الدولة والمنظمة الفلسطينية فإن الجو خصب للنزاع والخلاف ما لم يتم تفادي ذلك بوضع نظام دستوري يجعل التعايش ممكناً بين شخصين من أشخاص القانون الدولي (منظمة التحرير ودولة فلسطين). وإلا سيؤدي هذا الخلاف إلى تهميش منظمة التحرير وزوال شخصيتها الاعتبارية بشكل تدريجي، إذ إن حق تقرير المصير الذي قامت منظمة التحرير من أجل تحقيقه سيتم اعتباره قد تحقق بقيام الدولة، وعليه تصبح الدولة ممثلاً شرعياً للمطالب الفلسطينية بموجب المجتمع الدولي بدلاً من منظمة التحرير.

على ضوء ذلك، قام الباحثان بصياغة عدة مقترحات مع الأخذ بعين الاعتبار أن منظمة التحرير من المستحيل أن تكون هي الحكومة الدائمة للدولة الفلسطينية، بسبب وجود منافسة على الصلاحيات وخصوصاً تلك المتعلقة بالتمثيل الخارجي وعقد الاتفاقيات، وقد جاءت المقترحات على النحو الآتي:

- حسم العلاقة بين المنظمة والدولة، ولا يعني ذلك بالضرورة الأخذ باقتراح دولة الفاتيكان والكرسي الرسولي، الذي قد يعتبر بحسب المعايير المقبولة عالمياً حلاً غير ديمقراطي.
- من الممكن أن تشترك المنظمة والدولة في الحيز المكاني للسفارات والممثليات الفلسطينية في الخارج، مستفيدتين مما طوره العرف الدولي وأكدته اتفاقيات فيينا للعلاقات القنصلية (١٩٦٣) الذي يتعلق بإمكانية انضواء القنصليات في السفارات، مما يعني أن منظمة التحرير

تستطيع أن تضطلع بالتمثيل الدبلوماسي بمعناه العام، على أن تقوم الدولة بالأعمال القنصلية بالإضافة إلى بعض أعمال التمثيل الدبلوماسي، وخاصة الأعمال المرتبطة بالدولة الإقليمية. أما الاتفاقيات الدولية والعمل الدبولماسي فيبقى من اختصاصات العمل الدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية. وبذلك يكون هناك ممثلان دبلوماسيان: أحدهما للمنظمة، ويُعنى بالأهداف الأساسية للمنظمة المذكورة بالإضافة إلى حشد تأييد ودعم للقضية والدولة الفلسطينيتين؛ والآخر ممثل دبلوماسي للدولة الفلسطينية (سفير)، يمارس اختصاصات الدولة في التمثيل الدبلوماسي التقليدي للدول، إضافة إلى الأعمال القنصلية، على أن يكون لكل من الممثلين مرجعية مختلفة، فتتبع سفارات دولة فلسطين إلى وزارة الخارجية بينما تتبع مكاتب المنظمة إلى دائرتها السياسية.

يختتم خليل وتوام الدراسة بالتأكيد على أن مطلب تفعيل منظمة التحرير مطلب وطني وتاريخي منذ منتصف التسعينيات، ولا يصح ربطه بإنهاء الانقسام أو استحقاق المركز المراقب لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، إن هذا الربط يُعنى بإعادة المحاصصة وفقاً لنظام الكوتا الدي ورثه النظام السياسي الفلسطيني الحديث عن حقبة المنظمة في عهد الثورة. يتفق الباحثان مع الدعوة إلى إجراء حوار وطني حول الميثاق الوطني من أجل إصلاح المنظمة، باعتباره الحجر الأساس الذي ترتكز إليه المؤسسة، ولكن مشاريع الإصلاح المرتبطة بالمصالحة الوطنية لم تقدم قاعدة صلبة يمكن البناء عليها من أجل إصلاح المنظمة، فهل يتم أولاً إجراء انتخابات المجلس الوطني أم تعديل الميثاق الوطني؟

يقترح الباحثان العودة إلى السلطة الدستورية التأسيسية من خلال عقد مؤتمر وطني على غرار مؤتمر المجلس الوطني الأول (دون المساس بمكانة المنظمة)، بحيث يتم الإبقاء على المرتكزات الفلسطينية الخاصة بالميثاق الوطني وقرارات المجلس الوطني، من أجل المصادقة على مشروع قانون انتخابات المجلس الوطني، الذي يقوم بدوره بإصدار ميثاق وطني جديد.

فيما يتعلق بتوجه القيادة إلى الأمم المتحدة عام ٢٠١٢، يرى الباحثان أن هذه الخطوة مهمة، ولكنها لاقت ضجة إعلامية أكبر من حجمها الحقيقي، حين صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٧٦/١٩) والذي منحت بموجبه دولة فلسطين مركز المراقب كدولة غير عضو. إن هذا القرار لم ولن يقيم دولة، ولم يعد الشعب بدولة حتى: «إن الدول لا تمنح بموجب بقرارات، وإنما تقوم واقعاً ويؤكد عليه من خلال الممارسات» (الصفحة ٧٨). وأوضحا أن قيمة هذا الاستحقاق هو توفير الشرط الإجرائي، بتوافر صفة الدولة، لغايات انضمام فلسطين إلى الاتفاقيات والمنظمات الدولية التي تشترط هذه الصفة.

وفيما يتعلق بتسـمية النظام السياسـي في التشريعات الصادرة عن السلطة والسارية حتى اليوم، دولة فلسـطين أم السـلطة الفلسطينية، فإن أي إشـارة للسلطة بعد حلول الدولة مكان السـلطة ستعني ضمنياً الدولة، مما يعني أنه لا داعي لتعديل كافة التشـريعات التي وردت بها لفظة السـلطة نظراً للتكلفـة المترتبة على ذلك. يضـاف إلى ذلـك أن التشـريعات التي توالت على مدار الحقب السياسـية المختلفة لا يستلزم تعديلها أيضاً، وإنما يكتفى بتعديل التسمية في الترويسـات والأوراق والمعاملات الرسمية، مع ملاحظة أن الباحثين يؤمنان بضرورة مشـروع إصلاحي تشـريعي يوحد التشـريعات ويزيل التعارض القائم بينها.

يمكن إجمال ما نادت به الدراسـة بأنه دعوة للاستفادة من تجربة العلاقة بين السلطة والمنظمة بتطوير النص الدستوري، سواء بتعديل القانون الأساسـي أو بإصدار دسـتور جديد يستوعب الخلافات بين الفصائل الوطنية، من أجل تجنب أي صـراع خاصة بعد تجربة الانقسـام التي اتفق فيها الطرفان على جعل المرجعية القانونية لهما متمثلة بالقانون الأساسـي، والذي اختلف الطرفان أيضاً في تفسير نصوصه بسبب محاولة كل منهما توظيفـه لتحديد صلاحياتها، فخرجا يبحثان عن حلول خارج إطار القانون، وظهرت مرجعيات الوحـدة الوطنيـة والتوافق الوطني وغيرها.

الكتاب: التعليم في المدرسة الفلسطينية: دراسات بحثية حول واقع التعليم المدرسي في الضفة الغربية وقطاع غزة

الكاتب: مجموعة باحثين

الناشر: مركز القطان للبحث والتطوير التربوي، مؤسسة عبد المحسن القطان

مكان النشر وتاريخه: رام الله، ٢٠١٤

عدد الصفحات: ٢٤٦

يتضمّن الكتاب الأول ثلاث دراسات بحثية وهي: «صنع المعاني في المدارس الفلسطينية: دراسة إثنوجرافية في ست مدارس حكومية» لـ د. نادر وهبة، و« واقع المدرسة في قطاع غزة» و «واقع التعليم العام في قطاع غزة (٢٠٠٧-٢٠١٣)» لـ د. عاطف أبو سيف.

تمّت هذه الدراسات بمشاركة أساسية لمعلمين مع الباحثين في العملية البحثية برمّتها، ابتداءً من التخطيط لها، وانتهاءً بها منجزة للنشر، حيث تنبني الدراسات الثلاث بحثياً على ما يجري في مدارس فلسطينية، إذ تقدّم مؤشرات لحال التعليم في فلسطين.

وتأتي هذه الدراسات الثلاث مع استمرار الانفصال بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي ظلّ وجود نظامين تعليميين في فلسطين، وتواصل الجهود والمحاولات لإصلاح النظام التعليمي وإحداث تغيير في المناهج وتأهيل المعلمين، فيأتي هذا الكتاب سعياً إلى تطوير الحوار الذي يقوم على وقائع من الحياة التربوية، وبخاصة المدرسية.

تسعى الدراسات الثلاث إلى تقديم صورة مختلفة لواقع التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال البحث الميداني الإثنوجرافي في الدراستين حول الواقع المدرسي، واعتمدت على وضع معلمين باحثين في صفوف المدرسة لفترات طويلة يقومون خلالها بالعمل كمعلمين في الفصول الدراسية، وفي الوقت نفسه يعملون عين وعقل الباحث وأذنيه في تفكيك واقع المدرسة وتسجيل المعلومات سواء من خلال تصوير الحصص المدرسية أو تسجيل مجريات الدروس أو التقاط الصور الفوتوغرافية أو الملاحظات الصفية. كل ذلك قدم معلومات أولية ساهمت في تفكيك هذا الواقع المركب من أكثر من جهة.

أما الدراسة الثالثة، فتنظر في واقع التعليم في القطاع من جهة محاولة الوقوف على كنه هذا الواقع بعد ثماني سنوات من الانقسام ووجود سياسات تعليمية مختلفة ومتباعدة مثل فكرة تأنيث المدارس ومحاولات إحداث مقاربات هوياتية ليس على المنهاج بل على آلية تدريسه. إن واقع القوة وعلاقاتها مهمة في تعميق فهمنا

لكيفية استخدام التعليم في الصراعات الداخلية.

الكتاب إضافة مهمة للمكتبة الفلسطينية من جهة تعميق البحث حول واقع التعليم والسياسات العامة المتبعة في إدارته ومن جهة فهم الواقع الفلسطيني المنقسم من خلال مقاربة مختلفة: التعليم.

الكتاب: إيران وحماس والربيع العربي
الكاتب: محمد أحمد أبو سعدة
الناشر: بيت الحكمة
مكان النشر وتاريخه: غزة، ٢٠١٤
عدد الصفحات: ١٣١

يبحث أبو سعدة – في كتابه – في العلاقة الجدلية والمثيرة للنقاش بين حركتي حماس والجمهورية الإيرانية، حيث ساهمت الثانية بشكل كبير في تزويد الأولى بالمال والسلاح خلال السنوات الماضية من عمر الحركة قبل حدوث التوتر على إثر وقوف حماس إلى جانب الإخوان ضد نظام الأسد فيما اعتبر طعنة في الظهر من قبل دمشق وطهران.

يضم الكتاب ثلاثة فصول تحاول سبر غور هذه العلاقة والبحث في مستقبل حكم حماس في ظل العلاقة غير المستقرة الآن مع طهران.

الفصل الأول عبارة عن قراءة سريعة لطبيعة العلاقة بين إيران وحماس، وظروف نشأتها التاريخية، والمواقف التي ساعدت في تقويتها والتي تبدأ من دعم طهران المادي لحماس كحركة، وبعد ذلك كحكومة بعد فوزها في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦، وسيطرتها بالقوة على قطاع غزة بعد ذلك في أحداث حزيران ٢٠٠٧ الدامية، أو من خلال رفدها بالسلاح ووسائل تطويره أو دعم صمود الشعب من خلال تقديم المعونات لأهالي الشهداء والجرحى.

لا يستقيم الأمر دون النظر إلى العلاقات العربية الإيرانية وانعكاسها على العلاقة الإيرانية مع حماس، خاصة في ظل تقلبات الإقليم المضطرب، خاصة الأزمة السورية وما تركته من أثر واضح على موقف طهران من الحركة. أيضاً كان لتأزم العلاقات السعودية الإيرانية مثلاً أثر على موقف الرياض من حماس ومن انتقاداتها المتكررة لها.

يقدم الكاتب قراءات سريعة للعلاقات مع كل من: العراق، لبنان، السودان، الإمارات، السعودية، البحرين، سورية، مصر.

أما الفصل الثالث، فمخصص للبحث في السيناريوهات المستقبلية التي تنتظر حماس في ظل الواقع السياسي المحلي والإقليمي والدولي.

وفي هذا الفصل، يقترح الكاتب ثلاثة سيناريوهات لهذا المستقبل وتتمثل في الآتي:

(١) بقاء حكم حماس لغزة فترة زمنية محدودة أمـلاً في تغير طارئ. (٢) عودة حماس إلى المربع الأول كحركـة مقاومة وتتم المصالحة فلسـطينية بأفضليـة لصالح حكومة رام الله. (٣) انتهاء حكم حماس بغزة وذلك من خلال عدوان إسرائيلي قوي. في الوقت الذي رجح فيه الكاتب السيناريو الثاني.

يضم الفصل الرابـع خاتمة تضم مقترحات يقدمهـا الكاتب لحماس في حال اندلاع عدوان جديد على غزة، وهو ما حدث بعد أيام من صدور الكتاب. كمـا يضم الفصل مقالة للدكتور أحمد يوسـف رئيس بيت الحكمة ومستشـار رئيس الوزراء الأسبق إسماعيل هنية يقدم فيها النصح لحماس باتباع طريق الإخوان في تونس والتوجه لمصالحة داخلية حقيقية.

الكتاب: الحـركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصـر – المغرب – لبنـان – البحرين – الجزائر – سورية – الأردن)

الكاتب: مجموعة باحثين، تحرير عمرو الشوبكي

الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية

مكان النشر وتاريخه: بيروت ٢٠١٤

عدد الصفحات: ٤١٦

«يسـعى هذا الكتاب، الذي سـاهمت فيه نخبـة مـن الكتـاب والباحثين العـرب، إلى فهم وتحليـل الأسـباب التاريخية والظروف الموضوعيـة والذاتية، الداخليـة والخارجية، التي أدت إلى انـدلاع ثورات الربيع العربي، انطلاقاً من عرض وتحليل مسـيرة الحركات الاحتجاجية في هذه البلدان على مدى عقود، واستكشاف خلفيات تلك الحركات، ودوافعها وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واسـتقطاباتها الطبقيـة أو الطائفية، وبناها التأطيريـة والتنظيميـة، وتعبيراتها وأدوات عملها، وتطورها الزمنـي، وتبايناتها بين بلد عربـي وآخر، أو بين مرحلـة وأخرى، أو بين أهداف وأخرى؛ محاولاً تقييم هذه الحركات، بنجاحاتها وإخفاقاتها، واستشـراف آفاقها والتراكمات التي تركتها في مجتمعاتها، والتي ساهمت أو يمكن أن تساهم في توفير شروط التغيير في هذه المجتمعات.

تقدم هـذه الطبعة الجديدة من الكتاب، ثلاث دراسات إضافية، تغطي حالات الجزائر وسورية والأردن، إلى جانب الحالات الأربع التي يغطيها الكتاب أساساً (مصر، المغرب، لبنان، البحرين)، كمحاولة لتوسيع رقعة المساحة المستهدف فهمها وتحليلها، ولإضافة جديد إلى القارئ عن نماذج أخرى لبلدان عاشت ظروفاً شبيهةً أدت إلى خلق واقـع احتجاجي ضد أنظمة الحكم في بلدانها، سـعياً إلى إحداث تغيير وتحسـين في واقعها السياسي والاجتماعي.

الكاتب: Discovery of Israel's Gas Fields and their geopolitical Implications

المؤلفان: Alan Craig - Clive Jones

الناشر: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية

مكان النشر وتاريخه: دبي، ٢٠١٤

عدد الصفحات: ٦٦

ينشر مركز الإمارات هذه الدراسة المهمة حول حقول الغاز الإسرائيلي ضمن سلسلته كراسات إستراتيجية والتي توضح آفاق تطور الاقتصاد والقوة الإسرائيلية جراء تزايد كميات الغاز المكتشف وأهميته الإستراتيجية لإسرائيل.

جاء في ملخص الكتاب: هناك اعتقاد بأن ١٥٠ كيلومتراً إلى الشمال من الشواطئ الإسرائيلية تحوي احتياطيات من الغاز الطبيعي تقدر بـ ٢٥ تريليون قدم مكعب من الغاز. ومن المتوقع أن تتمكن إسرائيل من تلبية حاجاتها المحلية وتوليد الطاقة من الغاز الطبيعي. وبالنسبة إلى دولة تحملت حظر النفط العربي التام فترة طويلة – بالإضافة إلى مقاطعتها من جانب العديد من شركات ومؤسسات الطاقة العالمية التي رفضت الاستثمار في عمليات استكشاف الغاز قبالة الشواطئ الإسرائيلية، خشية أن يؤثر ذلك سلباً على استثمارات هذه الشركات وعقودها في الدول المنتجة للنفط في أنحاء الشرق الأوسط؛ لأن ذلك يعني – كما تقول صحيفة (فايننشال تايمز) – «أن إسرائيل تقف اليوم على عتبة الثورة الاقتصادية مدعومة بالثروة الهائلة القابعة تحت مياهها.

وبالإضافة إلى هذه الطفرة المتوقعة في الاقتصاد الإسرائيلي، فإن عائدات الغاز تعتبر كافية. وفي ضوء موجة الربيع العربي، وظهور فجوة أمنية في شبه جزيرة سيناء، تعرض الخط الذي ينقل الغاز المصري إلى إسرائيل منذ العام ٢٠٠٥ في عهد الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك وبأسعار منخفضة إلى عشرات العمليات التخريبية على مدى ١٨ شهراً، ما أدى إلى وقف العمل به. واعتبرت إسرائيل أن مثل هذه العمليات التخريبية هي مشاعر معادية متزايدة لإسرائيل وسط المجتمع المصري، كما أن صفقة تزويد إسرائيل بالغاز المصري كانت قد أُبرمت في عهد نظام مبارك عندما كانت مصر تعاني كثيراً من نقص الغاز يوماً بعد يوم. ومن المنتظر أن تستمر أسعار الطاقة في الارتفاع في إسرائيل، إلى أن تصل إمدادات هذه الحقول إلى الأسواق الإسرائيلية. وقد ارتفعت أسعار

المشتقات النفطية في إسرائيل، نظراً إلى إجبار محطات الوقود على اســتيراد الوقود، والديزل من أجل مواجهة النقص الحاد في هذه المواد.

وتهدد المشــكلات الجيوسياســية والداخلية بالتعتيم على الآفاق المشرقة للطاقة. وبالنظر إلى موقع حقل «ليفيثان»، فقد رفعت لبنان عدداً من الاحتجاجات بشــأن الحقل باعتباره يقع ضمن «المنطقة الاقتصادية» اللبنانية شرقي المتوسط.

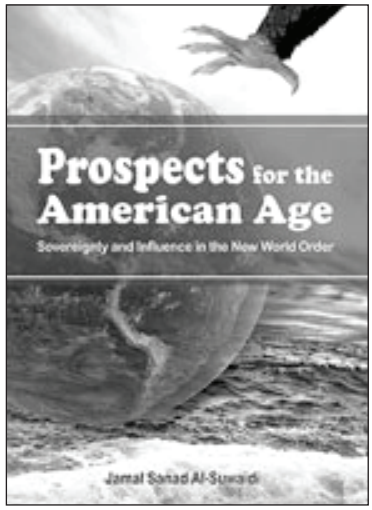

الكتــاب: Prospects for the American Age: Sovereignty and Influence in the New World Order

تأليف: Jamal Sanad Al-Suwaidi

الناشــر: مركــز الإمــارات للبحــوث والدراســات الإستراتيجية

مكان النشر وتاريخه: دبي، ٢٠١٤

عدد الصفحات: ٨٧٠

يفتتح الســويدي كتابه بنقــاش حول مفهوم بنية القوة في النظام العالمي الجديد (إشــكالية الكتاب)، حيث يناقش قضية الكاتب الأساســية المتمثلــة بـــ «النظام العالمي الجديــد». ويطرح تساؤلات عدة حولها؛ منها: ما هي عوامل ظهور النظــام العالمي الجديد؟ وما القوى الفاعلة فيه؟ ومــا هي بنية هــذا النظام؟ وما أهــم العوامل المؤثرة فيه؟.

ويتضمــن المدخل أيضــاً الأطروحة المركزية للكتاب، وهي: أن الولايات المتحدة الأميركية تعد القطب المهيمن على النظام العالمي الجديد، وأن العالم لم يزل يستشرف آفاق العصر الأميركي الذي سيستمر نحو خمسة عقود كاملة على أقل تقدير؛ بناء علــى ما يورده الكتاب من معطيات وبيانات إحصائية ومعلومات دقيقة، تبرهن على عمق التفوق النوعــي الأميركي؛ طبقاً لمتغيرات المقارنة والمعايير التي حددها المؤلف لذلك؛ وهي: الاقتصاد، والتطور العسكري، وموارد الطاقة، والنقل، والتعليم، والثقافة، والتقدم التقني. ووفقاً لهــذه المعايير، تم تحديد بنيــة القوة في النظام العالمي الجديد في شــكل هرمــي، تعتلي قمته الولايــات المتحدة الأميركية منفــردة، تليها في المرتبة الثانية كل من روســيا والصين والاتحاد الأوروبي، ثم في المرتبــة الثالثة كل من اليابان والهند والبرازيل، ثم باقي دول العالم.

يعنــون الكتاب الفصــل الأول بـ«النظام العالمي الجديد: المفاهيم والســمات» والذي يعد اســتكمالاً للنقاش النظري حول نشوء النظــام العالمي الجديد، فيما يتناول الفصل الثاني: العوامل المؤثرة في بنية النظام العالمي الجديد، وهي التي تؤثر بشكل مباشر أو غير

مباشـــر في هيكليته وأنماط التفاعل الدائرة داخل هذا النظام. أما الفصل الثالث والمعنون بـ «النظام العالمي: منعطفات تاريخية فارقة»، فيستهدف بلورة صورة تشخيصية متكاملة، تســـهم في فهم التحـــولات التاريخية للنظام العالمـــي وصـــولاً إلى إدراك طبيعـــة الواقع العالمي المعاصر.

ويركز الفصل الرابع المعنون بـ «الاقتصاد والتجارة والطاقة» على استقراء دور العوامل الاقتصادية في الاستدلال والبرهنة على هيكل النظام العالمي الجديد وترتيب القوى ضمنه. ويتميز الفصل الخامس المعنون بـ«اتجاهات الجمهور حول النظام العالمي الجديد: دراسة مسحية لعينة من السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة»، بكونه يقدم نتائج دراســـة مســـحية لآراء الجمهور واتجاهاته في دولة الإمارات العربية المتحدة، حول النظام العالمي الجديد؛ حيث تم التركيز في هذه الدراســـة علـــى متغيرات الجنســـية، والعمر، والنوع، والمســـتوى التعليمـــي؛ كمتغيرات لتفســـير التبايـــن فـــي آراء الجمهـــور ومواقفه تجاه النظام العالمي الجديد.

ويناقـــش الفصل الســـادس «النظام العالمي الجديد والتغيرات البنيوية المتوقعة وتأثيراتها»، توقعات المؤلف للتغيرات الإستراتيجية الهيكلية في النظام العالمي الجديد خلال العقود الخمسة المقبلة. أمـــا الفصل الســـابع والأخير «النظام العالمـــي الجديـــد: رؤية مســـتقبلية»، فيؤكد أن النظـــام العالمي الجديد يتســـم بعدد من الملامح التي ستكون من أهم محددات ترتيب القوى في حقبة هذا النظام، منها أنه نظام عالمي تتزايد فيه درجة الاعتماد على التقنية والنظم غير التقليدية للإنتاج والتواصل؛ وذلك على حســـاب التراجع والاضمحلال للنظم التقليدية.

وفي خاتمة الكتـــاب، يناقش الكاتب موضع العرب في ظل هذه التحولات في النظام العالمي الجديـــد ويحذر في ظل انكمـــاش فعالية الدولة العربية من التمدد الإســـتراتيجي لقوى إقليمية غير عربية لملء الفراغ الناجم بجانب تعزز مكانة إسرائيل، التي باتت في أفضل وضع إستراتيجي منذ نشأتها.

الكتاب: مفهوم الدولة الإســـلامية: أزمة الأسس وحتمية الحداثة

الكاتب: أمحمد جبرون

الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

مكان النشر وتاريخه، الدوحة، ٢٠١٤

عدد الصفحات: ٣٩٢

يســـاهم كتاب جبرون فـــي إثراء النقاش في قضية لم تغب عن الطاولة حتى قبل اندلاع ثورات الربيع العربي وإن باتت أكثر حضوراً.

يقـــول المؤلِّـــف إنّ أصل الخلـــل في تصور إســـلامية الدولـــة، يكمـــن في منهـــج قراءة الإسلاميين للنص الشرعي (القرآن والسنة). حيث تمنح الأولية فيه للجزئيات على حســـاب الكليـــات، وللأحكام بدل الحكم. وهو أمر يؤثر الكاتـــب أن يتجاوزه من خلال السـعي نحو تحرير النص الشرعي من التاريخ وآثار الثقافة العالقة بالفهم الموروث.

ويحدد جبرون فـــي الفصل الأول، المعنون «الإســـلام وأصول الحكـــم» ثلاثة مبادئ كليّة تمثّل أســـاس وصف الإسلامية. وهي: البيعة (التعاقـــد)، والعدل، والمعروف. ويقوم الكاتب بتعريف أدوات تحليله حتى يتنســـى له البحث عنها في متن تاريخ الدولة الإسلامية بعد ذلك. ووفق ما يرى الكاتـــب فإن هذه المبادئ تبدو جذابة للحداثة، بيد أن تاريخ الدولة الإسلامية كان سلســـلة مـــن التنازل المســـتمر عن هذه المبادئ وتكيفها مع المتـــاح التاريخي. وفيما يلي من كتابه يقوم باســـتعراض ثلاث مراحل من مراحل تشـــكل الدولة الإســـلامية وقياس خبراتهـــا وفق هـــذه المبادئ ضمن النســـق التاريخي لتشكلها.

وبالطبـــع مثـــل كل الباحثـــين العـــرب، فإن الفتنة والتمجيد لعصر الخلفاء الراشـــدين يبدو واضحاً في الفصل الثانـــي الذي عنوانه «دولة الراشـــدين وأرخنة الأصول»، حيث ظهرت بقوة سلطة الأمة في تعيين الخلفاء، وكذلك في توفير العدل، وخصوصاً في الانحياز للفقراء والطبقات المسحوقة.

ويبحث الفصل الثالث المعنون بـ«دولة العصبية: الإسلامي السياسي والتاريخي» المرحلة الثانية من نشوء الدول الإسلامية في عهد ما بعد الخلافة حيث بانت بشكل أوضح معالم الدولة الإسلامية من خلال الخبرات الطويلة التي امتدت منذ نهاية الخلافة الراشدة حتى مشارف العصر الحديث.

ويناقـــش الفصـــل الرابع المعنـــون بـ«الدولة الإسلامية» أزمة الأسس وحتمية الحداثة»، أزمة تكون الدولة الأمة في العصر الحديث بعد تفكك الاستعمار وانتكاسات التحول في مشروع الدولة العربيـــة، حيث حدث الانقطـــاع بين التنظيرات الحداثوية والإصلاحية للدولة وبين واقع نشـــوء وتطور هذه الدولة.

وأمـــام تحدي صـــوغ تعريف لمفهـــوم الدولة الإســـلامية، يلجأ الكاتب إلـــى المعيار الأخلاقي والمثل والقيم الإنســـانية حتـــى يفرق بين الدولة الإســـلامية وبين التعريفات الســـائدة في عالم النقـــاش حول الدولة، وهـــو بالطبع تعريف غير إجرائـــي بأي حـــال ولا يعبر عـــن حقيقة بحث الإسلام السياســـي عن الدولة المنشودة. ويظل للكتـــاب فضـــل فتحه النقـــاش واســـعاً حول قضية شـــاخصة وبارزة في السياســـة والفكر العربـــي المعاصرين وبحاجة للمزيد من التنقيب والتمحيص.